

الرِّعَاةُ

الزَّخَاةُ

لأبي مضاء

أبي العباس أحمد بن عبد الرحمن اللخمي القزويني

٥١٣ - ٥٩٢ هـ

دراسة وتحقيق

عليه كذا محمد بن عبد العزيز

المشاور المساعد كلية اللغة العربية جامعة الأزهر

الطبعة الأولى

١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م

دار الأحياء



## بين يدي هذه الطبعة

أسند إلى أثناء عملي في كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية بجامعة بنغازي تدريس مادة « أصول النحو » ، ويشمل منهجها دراسة نقدية لبعض المؤلفات في النحو ، ومنها هذا الكتاب : « الرد على النحاة » لابن مضاء . فالزمت نفسي بأن تكون الدراسة نابعة من نص ابن مضاء ، ونحيت جانبا القراءات السابقة التي دارت حول كتابه ، وقدمت هذه الدراسة التي تراها في صدر هذه الطبعة . وكان مما دفعني أيضا إلى هذه الدراسة أنه كانت لي من قبل دراسة عن السهيلي صاحب ابن مضاء ، وأني عشت هذه المرحلة من حياة الأندلس عن قرب .

عرضت هذا العمل على بعض الزملاء فحبذ نشره ، ودعاني - رغبة في كمال النفع - إلى البحث عن مخطوطة تحقق مع هذه الدراسة ، حيث تكون الدراسة مصحوبة بالنص الذي قومته ، فيمكن للقارئ أن يعود إليه أثناء متابعتها للدراسة . وهناك أمر آخر ، هو أن هذه المخطوطة الجديدة لعلها تفيد في تفويم نص النشرة السابقة .

بجأت كثيراً عن نسخة أخرى لهذا الكتاب ، فلم أقف آنذاك على شيء . وفي غمرة البحث اطلعت على الأصل الذي اعتمد عليه الأستاذ الدكتور شوقي ضيف ، فأدركت مدى ما عاناه في إخراجه ، وأكبرت عملي ؛ فهي نسخة سقيمة حديثة العهد ، حافلة بالتصحيف والتحريف .

قدمت الدراسة للطبع ، وقلت : لتطبع هذه الدراسة الآن مستقلة ، ولعلك واجد في المستقبل ما تبغي . وأثناء ذلك وقعت لي هذه الصورة

في معهد المخطوطات العربية ، على الرغم من أني طلبتها فيه من قبل ، لقد  
كانت هذه المصورة مع أخريات مما حفظه المعهد منذ وقت بعيد ، ولكن  
أغفل تسجيله وفهرسته ، وعثر عليه بعد أن طبعت فهرس المعهد .

تبين المصورة فإذا هي عن نسخة قديمة العهد جداً ، قريبة من عصر  
المؤلف ، وأدركت أنها يمكن أن تقدم شيئاً ، فأسرعت إلى تصويرها  
وتحقيقها . وإني لأرجو أن يكون هذا العمل قد حقق المشاركة المرجوة  
في التعريف بان مضاء ، وكتابته ، وسلامة نصه . . وبالله التوفيق .

د . محمد إبراهيم البنا

بعد كتاب « الرد على النحاة » لأبي جعفر أحمد بن مضاء القرطبي ، من أشهر كتب تراثنا النحوي التي حظيت باهتمام الدارسين في عصرنا ، فنذ نشره والباحثون في النحو يفتنون إليه ، لا لأنهم يجدون فيه تحواً جديداً ، فليس فيه من ذلك شيء ، وإنما يرجعون إليه لأن صاحبه وعدمه فيه بمنهج جديد يخلص النحو من أثقالة ، ويقبل الشادين فيه من أعباله ؛ وقد أفصح عن منهجه في صدر كتابه بقوله : « قصدى في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغنى النحوي عنه ، وأنه على ما أجمعوا على الخطأ فيه » .

ولم يكن ابن مضاء بدعاً في حملته هذه على النحو ، فسرى عما قريب أن أغلب ما صرح به ابن مضاء كان يتردد في المجالس العلمية في المشرق والمغرب ، وكان المحققون من النحاة قد قالوا فيه كلمتهم .

وقد شهد ابن مضاء<sup>(١)</sup> عشرين من عصور الأندلس ، هما : عصر المرابطين (٤٩٣ - ٥٤١ هـ) ، وعصر الموحدين (٥٤١ - ٦٦٨ هـ) ؛ فأما عصر المرابطين - وهو الذي أظل ابن مضاء في مرحلة الطالب والتلمذة - فقد اتم عموماً بالجمود الفكري ، وكادت تخلو به الأندلس من الحياة الفكرية المنطلقة التي عاشتها الأندلس في ظلال أمراء الطوائف ؛ ويعزى ذلك إلى سيطرة فقهاء المالكية الذين كانت معارفهم لا تعدو فروع مذهبهم ، « ولم يكن يقرب من أمير المسلمين ويحظى عنده إلا من علم علم الفروع - أعنى فروع مذهب مالك - فتفتت في ذلك الزمان

(١) ولد ابن مضاء بقرطبة سنة ٥١٣ هـ ، ومات بأشبيلية في الرابع عشر من جمادى الآخرة سنة ٥٩٢ هـ . انظر بنية الومعة ١/٣٢٣ .

كتب المذهب ، وعمل بمقتضاها ونبذ ما سواها ، وكثر ذلك حتى نسي النظر في كتاب الله ، وحديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فلم يكن أحد من مشاهير ذلك الزمان يعنى بهما كل الاعتناء ، ودان أهل ذلك الزمان بتكفير كل من ظهر منه الخوض في شيء من علم الكلام <sup>(١)</sup> .

وقد أصاب الخلفاء ما أصاب كتب الأصول ، وفقد الشعراء الرعاية التي حظي بها نظراؤهم في عصر أمراء الطوائف . ومع هذا لم يخل هذا العصر تماماً من بعض الأعلام الذين أمضوا تلمذتهم في عصر أمراء الطوائف ، ومن هؤلاء : ابن باجه ( ت ٥٣٣ هـ ) الذي نبغ في الرياضة والفلسفة والطبيعة والفلك ، وابن العربي ( ت ٥٤٣ هـ ) وكان من أئمة الحديث والتفسير والفقه ، وأبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد ، الجد ( ت ٥٢٠ هـ ) ، وكان قاضي الجماعة في قرطبة . فأما شيوخ اللغة وأساتذتها القائمون على صناعة العربية والأدب ، فقد كان منهم في هذا العصر جملة عبرت بهم الدراسة اللغوية بين عصرين زاهرين ، وهما عصر أمراء الطوائف وعصر الموحدين ، ومن هؤلاء : ابن السيد البطلوسي ( ٤٤٤ - ٥٢١ هـ ) ، وابن الطراوة ( ت ٥٢٨ هـ ) وابن الباذش ( ت - ٥٢٨ هـ ) ، وابن الرماك ( ت - ٥٤١ هـ ) شيخ ابن مضاء صاحبنا . وإنك لو رجعت إلى تراجمهم ، وإلى تراجم طبقتهم ، فسوف ترى أنهم كانوا قوامين على الكتاب وعلى غيره من كتب المتقدمين ، وأن الطلبة كانت تغد إليهم تأخذ عنهم الأدب . وقد « أخذ ابن مضاء عن ابن الرماك كتاب سيبويه ، وسمع عليه وعلى غيره من الكتب النحوية واللغوية والأدبية ما لا يحصى <sup>(٢)</sup> » . وإذا علمنا أن ابن مضاء « كان مقرئاً مجوداً ، محدثاً مكثراً » قديم السماع واسع الرواية ضابطاً ، ماهراً في كثير من علوم الأوائل <sup>(٣)</sup> . عرفنا أن الأندلس في هذا العصر - عصر المرابطين - لم تخل معاهدها من الأعلام المحجدين في كل فن ، وأن ما قاله المراكشي -

( ١ ) المنجيب للمراكشي ٢٣٦ .

( ٢ ) تبة الوعاة ١ / ٣٢٣ .

( ٣ ) الديباج المذهب ٤٨ .

من أنه لم يكن أحد من مشاهير ذلك الزمان يعنى بالأصول - فيه إطلاق ينبغى أن يتنزه قول المؤرخ عنه ، وتأباه طبيعة الأمور . ولقد كان ابن مضاء من خيرة تلاميذ هذا العصر ، ومن الأساتذة البارزين في عصر الموحدين .

جاء الموحدون لتنتلق الأندلس مع عصرهم في حياة فكرية وأدبية ، فبادت صورتها الزاهية على عهد أمراء الطوائف ، تلك الصورة التي كانت في الحقيقة امتداداً للحركة العلمية المزدهرة التي رعاها الحكم المستنصر في منتصف القرن الرابع الهجري ، ذلك أن أمراء الموحدين كانوا يقدرون العلوم والفنون حق قدرها ، بل كانت الدعوة إلى العلم أصلاً من أصول داعيتهم محمد بن تومرت ، ومن ثم كان ملوك الموحدين علماء ، فعبد المؤمن بن علي مؤسس هذه الدولة ، كان عالماً جليل القدر ، تجمع حاشيته العلماء والأدباء والشعراء من المغرب والأندلس ، وكان خليفته يوسف بن عبد المؤمن ( ت - ٥٨٠ ) : « أعرف الناس كيف تكلمت العرب ، وأحفظهم لأيامها ومآثرها وجميع أخبارها في الجاهلية والإسلام<sup>(١)</sup> » . وقد اتصل ابن مضاء بالخليفة الثاني ، وكان قاضي الجماعة في دولته . فلما توفي يوسف هذا خلفه ابنه يعقوب ، وقد وقع في عهده حادثان كبيران ، أولهما : ما كان منه من محاربة الفلسفة ، واضطهاد الفلاسفة ، ويعزى ذلك إلى أنه نغم أموراً على أبي الوليد بن رشد ( ت ٥٩٥ هـ ) ، وأنه كان لدسائس القصر والمنافسة أثر في تسميتها ، « وكتبت عنه الكتب إلى البلاد بالتقدم إلى الناس في ترك هذه العلوم جملة واحدة ، وإحراق كتب الفلسفة ، إلا ما كان من الطب والحساب<sup>(٢)</sup> » . على أنه لم يطل أمد هذا الحجر ، فقد عفا أبو يوسف عن أبي الوليد بن رشد واستدعاه ، وجنح إلى تعلم الفالقة كما يقول المراكشي .

والحادث الثاني : هو دعوة أبي يوسف هذا إلى الأخذ بظاهر الكتاب

(١) المعجب ٣٠٩ .

(٢) المرجع المتقدم ٣٨٥ .

والسنة ، ونبد كتب مذهب مالك ، وهو المذهب الغالب على أهل المغرب والأندلس ، فأحرقت هذه الكتب ، يقول المراكشي : « لقد شاهدت منها ، وأنا يومئذ بمدينة فاس ، يوثق منها بالأحمال فتوضع ، ويطلق فيها النار ، وتقدم إلى الناس في ترك الاشتغال بعلم الرأي والخوض في شيء منه ، وتوعده على ذلك بالعقوبة الشديدة ، وأمر جماعة ممن كان عنده من العلماء المحدثين بجمع أحاديث من المصنفات العشرة في الصلاة وما يتعلق بها ، على نحو الأحاديث التي جمعها محمد بن تومرت الطهارة<sup>(١)</sup> . » ويقول المراكشي أيضاً : « وكان قصده بالحملة نحو مذهب مالك وإزالته من المغرب مرة واحدة ، وحمل الناس على الظاهر من القرآن والحديث ، وهذا المقصد بعينه كان مقصد أبيه وجده إلا أنهما لم يظهرهما ، وأظهره يعقوب هذا<sup>(١)</sup> . »

وهو موقف - كما ترى - على النقيض من موقف المرابطين الذين كانت لهم عناية بالغة بكتب المذهب المالكي ، حتى ذاعت بين الدارسين وراجت عندهم . ويبدو أن المهدي بن تومرت داعية الموحدين قد رأى أن اشتغال الناس بها قد باعدهم عن الأصول وصرفهم إلى الفروع وما فيها من خلاف ، وحال بينهم وبين النظر في كتاب الله وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام . ولذا كان من أصول هذا الداعية أن يعود بالناس مرة أخرى إلى القرآن والحديث يأخذون منها الأحكام ، وقدم لهم المنهج الذي ينبغي أن يتبع وذلك في كتاب الطهارة .

كان ابن مضاء وثيق الصلة بالخليفة الثالث عظيم المكانة عنده ، ويبدو أن موقف الدولة من الفقه المالكي قد دعاه إلى أن يكون له في النحو موقف مماثل ، هو ما ذكرناه له من قبل : « قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغنى النحوى عنه ، وأبني على ما أجمعوا على الخطأ فيه . » وكان قد قال في مقدمة كتابه : « وإني رأيت النحويين - رحمة الله عليهم - قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من الخلل ،



وصيانتة عن التغيير ، فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي أمروا ، وانتهوا إلى  
المطلوب الذي ابتغوا ، إلا أنهم التزموا ما لا يلزمهم ، وتجاوزوا فيها  
القدر الكافي فيما أرادوه منها ، فتوعدت مسالكها ، ووهنت مبانها . . .  
وجد ابن مضاء أن النحاة قد تزيدوا في النحو على صورة تأباها طبيعة  
الدراسة فيه ، وأنه وقع بينهم من الخلاف فيه وفي كثير من أصوله ما يوشك  
أن يباعد بينهم وبين مصادرهم الأولى حتى ليكاد الدارسون له يشغلون به  
عن اللغة نفسها ، وعلى هذا فإن النحو ليس دون الفقه حاجة إلى الإصلاح ،  
ولما كانت دعوة الخليفة الثالث ظاهرة في الفقه ، فقد دعا ابن مضاء  
ظاهرياً في النحو ، وله آراء (يعني ابن مضاء) في العربية ، وشذوذ على  
غير مألوف أهلها ، ظاهري في النحو<sup>(١)</sup> .

لقد دعا ابن مضاء إلى إسقاط القول بالعامل ، وإسقاط العلل الثواني  
والثالث ، وتمارين التصريف ، ولم يكن أول من نادى بهذه الآراء ،  
فن قبله هاجم ابن حزم الظاهري (ت ٤٥٦) العلل النحوية ، فقال :  
« وأما علم النحو فإلى مقدمات محفوظة عن العرب ، الذين تزيد معرفة  
تفهمهم للمعاني بلغتهم ، وأما العلل فيه ففاسدة جداً<sup>(٢)</sup> » . وكان في  
المشرق حينئذ ابن سنان الخفاجي (ت ٤٦٦) الذي كان يقول : « فأما  
طريقة التحليل فإن العلة إذا ساط على ما يعال التحريرون ، لم يثبت معه إلى  
الحد الفرد ، بل ولا يثبت شيء البتة ، ولذلك كان المصيب منهم المحصل  
من يقول : هكذا قالت العرب ، من غير زيادة في ذلك<sup>(٣)</sup> » . وقد  
حكى عبد القاهر (ت ٤٧١ هـ) ما أنكره معاصروه في النحو ومنها العلل

(١) إشارة التبيين ، ورقة ٩ .

هذا وهو يومئذ في الفقه على إنكار القياس ، ويرى أن في القرآن والسنة  
ومعوماتهما ما يكفي لبيان الأحكام ، ولا يبيح القياس إلا إذا ورد نص بتحليل أو تحريم  
ويريد به عطفه ، بحيث يجوز أن يشرك معه في حكمه ما لم ينص عليه وليكن التجدد معه في العلة ،  
لما إذا لم ينص على أنه القياس المجتهد أن يقول من علمه ثم يقبس عليها

(٢) الظهير ٢٠٢ .

(٣) من الصحاح ٣٢ .

والتصنيف أو التمارين ، على نحو ما نبين بعد . هذا ويبدو أن أبا الوليد ابن رشد ( ٥٢٠ - ٥٩٠ هـ ) قرين ابن مضاء ومعاصره ، قد شغله أمر النحو والنحاة ، ومارآه من استغراقهم في مسائله وبحوثه ، وصرافهم الجهود إلى درسه ، حتى صار لكل شيخ مذهب ينافح عنه ، ويخفى بتكوين من يقوم به من التلاميذ ، فرأينا له كتاباً عنوانه « الضروري في النحو (١) » ، وهو عنوان دال على مضمونه ، ولعله دعا فيه إلى التقصد والاعتدال .

إن الأندلس على عهد الموحدين كانت عامرة بالمدارس المتناثرة في قواعدها ، وكان النحو يشغل الدارسين ويستنفد كثيراً من جهودهم ووقتهم . وإن حملة النقاد من أمثال ابن مضاء ومن تقدمه ترجع إلى أن النحاة في دراساتهم التزموا ما لا يلزمهم ، وأصبح علمهم حافلاً بأمر نجافها طبيعة العلم ، ففي النحو العربي تختلط الظواهر اللغوية بالحالات الذاتية التي لا يمكن أن تعد من العلم في شيء ، وإنما هي تعبر عن نفس صاحبها ومزاجه . ومن المعروف أنه « لا بد لتحقيق العلمية أن نحىء مستقلة بقدر المستطاع عن قائلها ، فلا يمازجها شيء من ميوله وأهوائه ونزعاته الذاتية وقيمه التي يقوم بها الأشياء من حيث خيرها وشرها ، وجاهلها وقبحها (٢) » . ولو أن علماء اللغة العرب التزموا هذه الموضوعية في دراساتهم اللغوية لا طرد تفكيرهم ، ولكانت لهم نتائج وآراء في اللغة تتسابق مع الزمن .

ومع ذلك لا يستطيع منصف أن ينكر الجهد العظيم الذي بذله النحاة في تقديم صورة كاملة لهذه اللغة ، « أما جمع ، المادة واستقراؤها وتقسيمها وتسمية أجزائها ومفهوماتها ثم وضع القواعد التي تصف جهات الشركة بين المفردات ، فقد تم كله على نحو يثير الإعجاب ، وقد بذل فيه من الجهد ما سوف يظل أثره ملحوظاً أبداً الدهر (٣) » . ولقد مضى قول ابن مضاء :

(١) توجد نسخة منه في مكتبة الإسكوريال .

(٢) المنطق الوضعي للدكتور زكي نجيب محمود ٣٢/٢ .

(٣) اللغة بين الميارية والوصفية للدكتور تمام حسان ٦٦٤ .



## ١- إلغاء العوامل النحوية

لا نعلم قبل ابن مضاء من دعا إلى إلغاء القول بالعامل في النحو ، على كثرة المآخذ التي وجهت إلى النحو والنحاة. ويبدو أن ابن مضاء كان يدرك خطر دعوته هذه ، ولهذا صدر كتابه بموضوع العامل ، وتناول الحديث فيه على النحو التالي :

١- بدأ أولاً بعرض أساس هذه النظرية من كلام سيويه ، فنقل قوله : « وإنما ذكرت ثمانية مجاز لأفرك بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل ، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه ، وبين ما يبني عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء ، أحدث ذلك فيه » (١) .

وقد عقب ابن مضاء على كلام سيويه هذا بقوله : « فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب ، وذلك بين الفساده » .

٢- انتقل بعد ذلك لبيان رأي ابن جنى في العامل ، فقال : « وقد صرح بخلاف ذلك أبو الفتح بن جنى وغيره ، قال أبو الفتح في خصائصه بعد كلام في العوامل اللفظية والمعنوية : « وأما في الحقيقة ومحصل الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره » (٢) .

وكان تعقيب ابن مضاء على كلام ابن جنى : « فأكد المتكلم بنفسه ليرفع الاحتمال ، ثم زاد تأكيداً بقوله : لا لشيء غيره » .

٣- وكان ابن مضاء ارتضى ما نسبته إلى ابن جنى من أن العمل الحقيقي

(١) انظر الكتاب ١/٣ .

(٢) انظر الخصائص ١/١٠٩ - ١١٠ .

إنما هو للمتكلم ، وليس لما يقوله النحاة من الألفاظ أو معانيها ، فانحس  
من العقل دليلاً على إبطال عمل الألفاظ فقال : « وأما القول بأن الألفاظ  
حدث بعضها بعضاً فباطل عقلاً وشرعاً ، لا يقول به أحد من العقلاء لمعان  
يطول ذكرها فيما المقصد إيجازه ، منها : أن شرط الفاعل أن يكون  
موجوداً حينما يفعل فعله ، ولا يحدث الإعراب فيما يحدثه فيه إلا بعد عدم  
الفاعل ، فلا ينصب « زيد » بعد « إن » في قولنا « إن زيدا » إلا بعد عدم  
« إن » .

ويعنى بهذا أنك حينما نطقت زيد منصوباً ، كانت « إن » غير موجودة ،  
فكيف ينسب إليها الفعل وهي معلومة ! ثم ذكر أن الفاعل إما أن يفعل  
فعله بإرادة كالحَيوان ، وإما أن يفعل بالطبع كما تحرق النار ويبرد  
الماء . . . وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل ، لا ألفاظها  
ولا معانيها ، لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع .

٤ - أثار ابن مضاء بعد ذلك تساؤلاً مؤداه أن النحاة في قولهم  
بالعامل لعلمهم كانوا متساعفين في العبارة ، فقال : « فإن قيل : إن ما قالوه  
من ذلك إنما هو على وجه التشبيه والتقريب ، وذلك أن هذه الألفاظ التي  
نسبوا العمل إليها إذا زالت زال الإعراب المنسوب إليها ، وإذا وجدت وجد  
الإعراب » .

ولكنه يجيب على هذا بأننا قد نسامحهم إذا كان هذا معتمد في  
لفظ العامل ، وأن نسبة العمل إليها على سبيل المجاز لا الحقيقة ، فأما إذا  
أصروا على اعتقادهم بأنها عوامل حقيقة وأنها التي تحدث الآثار في الكلم ،  
فلا يجوز اتباعهم في ذلك .

وقد انتقل بعد ذلك لعرض بعض آثار العامل ، فذكر أنهم في قولهم  
بالعامل أصلوا أصولاً تقوم على التحكم والتعسف ، فنشأ عنها من  
الأبواب والآراء ما كان أغنى النحو والنحاة عنه . ويجدر بنا قبل أن

تتدارس معه مشكلات القول بالعامل ، أن تناقش ابن مضاء فيما سبق أن قدمناه له :

١ - هل حقيقة ذلك الذي ينسب ابن مضاء إلى سيبويه من أنه كان يعنى أن هذه العوامل تعمل في معمولاتها على سبيل الحقيقة لا الخجاز ؟ إن ابن مضاء ، وقد درس الكتاب ، يعلم جيداً أن سيبويه لا يمكن أن يصدر عنه مثل هذا الفهم ، ويعلم كذلك أن نصوصه في الكتاب ، وفي أغلب الصفحات منه ، قد صرح فيها بنسبة العمل إلى المتكلم ، فهذا سيبويه يقول في باب الإضمار في ليس وكان : « فن ذلك قول بعض العرب : ليس خلق الله مثله ، فلولا أن فيه إضماراً لم يجوز أن تذكر الفعل ، ولم تعمله في اسم (١) » ، فنسب الأعمال إلى المتكلم .

وقال أيضاً : « وأما قول امرئ القيس :

فلو أن ما أسمى لأدنى معيشة كفاني ، ولم أطلب ، قليل من المال

فإنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوباً ، وإنما كان المطلوب عنده الملك ، وجعل القليل كافياً ، ولولم يرد ذلك ونصب ، فد المعنى (٢) . فنسب العمل إلى امرئ القيس .

هذا إلى نصوص أخرى كثيرة يكاد لا يخلو منها باب من أبواب الكتاب ، ينسب فيها سيبويه العمل إلى المتكلم . وعلى الرغم من إسناده العمل إلى المتكلم فإن سيبويه لو سئل سؤالا أبعد من هذا فقل له : هل حقاً ذلك الذي تنسب إلى المتكلم من الرفع والنصب والجر والجزم ؟ أو أنه حينما يتكلم المتكلم يكون خاضعاً للعرف اللغوي في مجتمعه ؟ لو سئل سيبويه هذا السؤال لتذكر من فوره اللهجات العربية التي وصفها ودونها ، وليرد إلى ذهنه أنه قد نجد العوامل في اللهجات وتختلف آثارها ، ولأجاب بقوله : ليست العوامل تفعل شيئاً ولا الأفراد هم الذين يحدثون هذه الآثار ،

(١) الكتاب ١/٣٥ .

(٢) الكتاب ١/٤١ .

وإنما ذلك شيء تعارفت عليه الجماعة المعينة ، والمتكلم في كل بيته من هذه البيئات ملتزم بأعرافها اللغوية ، حريص على أن تكون أفكاره مصبوبة في قوالب الجماعة التي ارتضتها وحرصت عليها ، وأن شأن اللغة في ذلك شأن بقية الظواهر الاجتماعية ، لها وجودها المستقل خارج الجماعة ، ولها كذلك سلطانها القاهر ، فلا هو يصنعها بل إنه يطلقها من الجماعة ويلتزم بها ، ويحس بغاية السعادة إذا أحسن استخدام هذه الأعراف على الوجه الأكمل ، فلو كان الفرد يصنع شيئاً لما كان هناك ما يسمى باللهجات ، ووجود هذه اللهجات دليل على أن كل مجتمع منها قد ارتضى أسلوباً معيناً في التفاهم ، له نظامه الصوتي ، وله مفرداته ، وله كذلك تراكيبه المتميزة .

ثم يقول لك سيوييه : فأما ما تراه في الكتاب من اصطلاح العمل ونسبته أحيانا إلى اللفظ أو إلى المتكلم ، فذلك شيء توأصنا عليه ، رأينا أنه يحقق نوعاً من الاختصار في التعبير . على أنك إذا وجدتنا في الغالب ننسب العمل إلى اللفظ فذلك راجع إلى أننا معنيون بوصف الجملة وبيان ما بين أجزائها من العلاقات ، وفي الجملة نجد ترابطاً بين الأجزاء على نحو قد يكون أولياً ، كما في العلاقة بين الفعل والفاعل ، وبين الفعل والمفعول ، وقد تتعدد العلاقات في الجملة وتتداخل إذا كثرت القيود ، ولما كان من عملنا أن نبين الارتباط بين الأجزاء ، فقد اصطالحنا على أن الكلمة إذا كانت طالية لغيرها وصحب هذا الطلب تأثير في الكلمة المطلوبة ، اصطالحنا على أن نسي هذه الكلمة الطالية : عاملة ، والكلمة المطلوبة : معمولة لها ، نظراً لوجود العمل مع وجودها ، وزواله مع زوالها ، فأما في الحقيقة فالأمر ما عرفت من قبل لا يعدو أن يكون عرفاً لغوياً .

على أن سيوييه يمضي في التحقيق أبعد من هذا فيقول : إن الارتباط والتعلق ليس بين الألفاظ على الحقيقة ، بل بين معانيها ، فعنى الكلمة العاملة هو الذي يطلب معنى الكلمة المعمولة ، وقد قلت ذلك في أول حديثي في الكتاب حين بينت أن الأفعال لما كانت دليلاً على ما مضى وما لم يمض

من نحو الذهاب والجلوس والضرب ، فإنها تعمل في الحدث نحو : ذهب  
ذهاباً ، والزمان نحو : ذهب أمس ، والمكان نحو : ذهب فرسخين ، من  
حيث إنها تدل على الحدث والزمان وتتطلب المكان ، فلما كانت دالة عليها  
وطالبة لها فقد تعلق هذه وارتبطت بها (١) . فالارتباط في الحقيقة بين  
المعاني .

وإذا حققت المعنى وساءلتني عنه فإني أقول لك : إنه المعنى النحوي  
لا المعنى المعجمي ، وأعني بالمعنى النحوي ما قلناه مثلاً من أن الفعل يدل  
على الحدث والزمان ، وأن الفاعل من وقع منه الفعل أو قام به ، والمفعول :  
ما وقع عليه الفعل . والزمان والمكان : ما ضمن معنى في . وقد قلت  
أيضاً في أول الكتاب : « واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى  
اسم الحدثان الذي أخذ منه ، لأنه إنما يذكر ليدل على الحدث . .  
ويتعدى إلى الزمان نحو قولك : ذهب ، لأنه بني لما مضى منه  
وما لم يمض . . (٢) » . فأما المعنى اللغوي الذي تجده في المعجم فإنه  
لا يطلب شيئاً ، والدليل على ذلك أن المعنى اللغوي الواحد تجد صيغة من  
الصيغ معه متعدية ، وتجد صيغة أخرى معه لازمه ، ومحسبك أن تنظر إلى  
مادة « ضرب » في صيغها المتعددة لتعرف أنه لا اعتبار للمعنى اللغوي ،  
خذ مثلاً : ضرب ، ضرب ، تضارب ، اضطرب ، ضارب - فسوف تجد  
أن معنى كل صيغة من هذه الصيغ هو الذي يحدد نوع العلاقة في التركيب ،  
فـ « ضرب - بفتحات - تطلب فاعلاً ومفعولاً ، و « ضرب - مبنية للمفعول -  
تطلب نائب فاعل ، و « تضارب : تطلب فاعلاً متعدداً ، و « اضطرب :  
تطلب فاعلاً ما ، و « ضارب : تطلب فاعلاً ومفعولاً كل منهما واقع منه  
الفعل وواقع عليه .

يقول لك سيبويه : إننا معنيون ببيان هذه العلاقات ، وكما أن هناك  
ارتباطاً بين الفعل والاسم ، فبين الاسم والاسم ارتباطات شتى ، وبين

(١) اظر الكتاب ١٥/١ - ١٦ .  
(٢) الكتاب ١٥/١ .



الحرف والاسم والفعل مثل ذلك . وهذه العلاقات لا تخلو منها لغة من اللغات ، بيد أن في العربية علامات صوتية تعين على تحديد العلاقات ، اصطلاحنا على تسميتها علامات إعراب ، لا هي من عمل الصيغ ولا من عمل معانيها ، ولا هي كذلك من عمل المتكلم ، وإنما هي كما سبق أعراف لغوية يضعها المجتمع وبصطلح عليها ، وإنما نسبتها إلى اللفظ الطالب في التركيب لما كانت توجد بوجوده وتعدم بعده ، فلما كان الفعل المتعدي يطلب فاعلاً ومفعولاً ، نسبتا الرفع والنصب إليه ، ولما كان المصدر جيء به لتأكيد معنى الحدث في الفعل أو لبيان ، فقد نسبتا نصبه إلى الفعل ، ولما كان النعت جيء به لتخصيص المنعوت أو توضيحه ، فقد نسبتا العمل إلى المنعوت . فالحقيقة أن اصطلاح العمل أردنا به بيان العلاقات ، فكل لفظ اصطلاحنا على تسميته عاملاً فاعلم أنه في التركيب طالب لغيره ، وكل لفظ اصطلاحنا على تسميته معمولاً فاعلم أنه مطلوب لغيره .

وإنك لا تحس بعد إنصائك لكلام سيويه إلا أن تحكم بأن ابن مضاء قد اقتضب كلامه اقتضاباً ، وأنه جرد من كتابه نصاً واحداً حاول أن يحمله على الحقيقة اللغوية لا العرفية ، فكان متحكما في اختيار النص وفي تأويله ، وتجاوز ذلك جداً حين قال : « وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل » . فس صاحب الكتاب ، وشيخه الحليل ، مأساً غير كريم .

٢ - فإذا انتقلنا إلى ابن جني وجدنا ابن مضاء قد أقام بينه وبين سيويه خلافاً غير موجود ، وكان سبيله في هذا أيضاً أن اقتضب نص الخصائص كما فعل مع صاحب الكتاب ! والحقيقة أن ابن جني في نصه هذا كان يشرح كلام سيويه والمتقدمين ولا يخالفهم ، وكان ماضياً على دربهم آخذاً بمقالتهم ، قال ابن جني : « العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية ، ألا تراك إذا قلت : ضرب سعيد جعفرأ ، فإن (ضرب) لم تعمل في الحقيقة شيئاً ، وهل تحصل من قولك (ضرب) إلا على اللفظ بالضاد والراء

والباء على صورة فعل ، فهذا هو الصوت ، والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوباً إليه الفعل .

يقول ابن جنى : « وإنما قال النحويون : عامل لفظي وعامل معنوي ، لبروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه ، كررت زيد ، وليت عمراً قائم ، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به ، كرفع المبتدأ بالابتداء ، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم ، هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول ، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره ، وإنما قالوا : لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ ، أو باشتغال المعنى على اللفظ ، وهذا واضح (١) .

هذا نص ابن جنى كاملاً في هذا الموضوع يشرح فيه كلام النحويين والمتقدمين من أمثال الخليل وسيبويه ، ويقول : إنهم يعنون أن العمل يكون مسبباً عن لفظ يصحبه ، لا أن اللفظ هو الذي يحدث العمل . فجاء ابن مضاء فحذف من هذا النص حديثه عن النحاة ، واختار منه فقط : « وأما في الحقيقة ومحصول الحديث ، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره ، انتزع ابن مضاء هذه الفقرة ليخيل للقارئ أن ابن جنى يخالف النحاة في مقالهم ، والحقيقة أنه شارح لكلامهم ، موافق لمنهجهم .

ولقد اعترف ابن مضاء فيما بعد بأن القول بالعامل قد أخذ به النحاة أجمعون ، لم يشذ واحد منهم عن ذلك ، وذلك في قوله : « فلان قيل : فقد أجمع النحويون عن بكرة أبيهم - على القول بالعوامل . . . » ، وقد سلم بهذا الإجماع ، وبأن من تسليمه أن ما ساقه من خلاف بين ابن جنى والمتقدمين شيء اصطنته هو ، وأنه لا يمت إلى واقع الدراسة اللغوية الذي كان معروفاً .

٣- رأينا ابن مضاء يرتضى ما صرح به ابن جني من نسبة العمل  
للمتكلم ، وأنه هو الذي يحدث الآثار الإعرابية . وقد بينا من قبل أن  
في هذا مجافاة لطبيعة اللغة ، وأنه لا الألفاظ تعمل ، ولا معانيها ،  
ولا المتكلم ، وإنما المتكلم في كل مجتمع خاضع للعرف اللغوي فيه ،  
فليست اللغة من صنعه ، ولا هو وحده الذي يحدد نظمها المختلفة ،  
بل اللغة كيان مستقل يوجد خارج الجماعة ، وإن كان المجتمع هو الذي  
صنعه ، فأما دور المتكلم فأن يقيس كلامه على هذا النظام اللغوي ، وأن  
يحاول أن يأخذ بأحسن ما فيه . ولا يختلف الأفراد بعضهم عن بعض بشيء  
يحدثونه في اللغة ، وإنما يختلفون بما خالفت بينهم الطبيعة في الأداء الصوتي ،  
والقدرات التي تحدد طريقة تفكيرهم ، ومدى استفادة كل منهم من نظامه  
اللغوي ، ومن هنا يختلف أداء فرد عن آخر ، ويكون لكل منهم مفرداته  
وتراكيبه ، بيد أنه بهذا التمايز لا يكون خارجاً عن هذا النظام العام ، بل  
هو يتصرف في نطاقه . وقد أمكنا أن نستنبط هذا الفهم من كتاب سيبويه ،  
وكان هذا الفهم بين يدي ابن مضاء .

٤- ومن هنا لا يسعنا إلا أن نقول : إن النحاة في قولهم بالعمل كانوا  
متسامحين حين نسبوا العمل إلى الألفاظ أو المعاني ، وأن ذلك شيء كان  
مقررًا واضحاً في مصنفاتهم . وأنه كان من الأجدر بين مضاء أن يصرف النظر  
عن مناقشة هذا المصطلح إلى مناقشة النحاة في أصولهم التي وضعوها  
للعمل . ولما كان النحاة يعنون بالعمل بيان الارتباط بين أجزاء  
التركيب فإذا قدم ابن مضاء من بديل لنظرية العمل ؟

لقد أجاب ابن مضاء عن هذا التساؤل بأن عقد ثلاثة فصول أراد  
أن يستدل بها على ما سواها من الأبواب ، وكان قصده من عرض هذه  
الفصول أن يبين أن النحو مستغن عن حديث العامل والمعمول ، تناول  
في هذه الفصول ما يدعي بياب التنازع ، وباب الاشتغال ، ومسألة من  
باب نواصب المضارع ، وهي النصب بعد فاء السبية وواو المعية ، وقال :  
وقد شرعت في كتاب يشتمل على أبواب النحو كلها .

فأما ما في باب التنازع فقد صرح بقوله : « وأنا في هذا الباب لا أخالف النحويين إلا في أن أقول : علق ، ولا أقول : أعلت » . وقد عرفنا من قبل أن مقصود النحاة بالعامل هو بيان جهة التعلق بين أجزاء التركيب ، وأن قولهم : عامل ومعمول ، هو بعينه ما بعينه ابن مضاء من متعلق ومتعلق به . ثم عرض ابن مضاء قواعد النحاة في هذا الباب .

فلما انتقل إلى باب الاشتغال فإننا لا نجده يتحدث عن التعلق البتة ، بل يصف أحوال الاسم المشتغل عنه وأحكامه على نحو ما هو معروف في كتب النحو ، ثم يقول : « ولا يضر رافع كما لا يضر ناصب ، إنما يرفعه المتكلم وينصبه اتباعاً لكلام العرب » . فتراه في باب يعلق الألفاظ بعضها ببعض وفي باب آخر يفضل حديث التعلق ، ويحيل المسألة على السماع عن العرب . وأغلب الظن أن ابن مضاء حاول جاهداً أن يجد ما يمكن أن يعلق به ذلك الاسم المشتغل عنه ، فلما لم يجد شيئاً كان تفسيره هو أنه هكذا تكلمت العرب . وبعبارة أخرى : وجد ابن مضاء أن حديث التعلق سيوقعه فيما أوقع حديث العامل النحاة ، من القول بالتقدير أر بالحذف ، ذلك أنه لا بد أن يعلق الاسم المرفوع بما يقتضي الرفع ، وكذلك المنصوب ، ومن هنا كان فراره من موضوع التعلق . وكذلك فعل في مسألة فاء السبية وواو المعية . ولذلك يمكن القول بأن ابن مضاء لم يستبدل بموضوع العامل نظرية أخرى ، وإنما هو رجل يقول كلاماً في باب ، ويقول غيره في باب آخر ، ولا يجمع الكلامين نظام ولا منهج .

•••

## دعوته إلى إلغاء الحذف والتقدير

هذا وقد تناول ابن مضاء في ثنايا حديثه عن العامل أموراً رآها من آثار القول بالعامل ، ويمكن إجمالها في :

( أ ) تقدير العامل .

( ب ) تقدير الضائر .

( أ ) تقدير العامل

- ١ -

من أحسن ما يذكر لابن مضاء في كتابه هذا حصره أنواع المحذوفات في هذه الأقسام الثلاثة :

١ - محذوف لا يتم الكلام إلا به ، وقد حذف لعلم المخاطب به ، وقد مثل له بنحو قوله تعالى : ( وقيل للذين اتقوا : ماذا أنزل ربكم ؟ قالوا : خيراً ) ، وبأمثلة التحذير نحو : ( ناقة الله وسقياها ) .

٢ - محذوف لا يحتاج الكلام إليه ، لأنه تام بدونه ، وإن ظهر كان عيباً . وقد مثل له بأمثلة الاشتغال نحو : ( أزيداً ضربته ) .

٣ - محذوف إذا ظهر تغير الكلام عما كان عليه قبل إظهاره ، ومثل له بعامل المنادى نحو : ( يا عبد الله ) ، وعامل المضارع المنصوب بعد فاء السببية أو واو المعية نحو : ما تأتينا فتحدثنا .

وقد اعترف ابن مضاء بالقسم الأول الذي يكون فيه المحذوف معلوماً

من السياق أو المقام ، وقال : إنه يوجد في كلام الله كثيراً ، وإن حذفه  
بحقق الإيجاز والبلاغة ، فأما القسمان الآخران فحمل على النحاة حين قالوا  
بالحذف فهما ، ورجع تقدير المحذوفات فهما إلى تحكم نظرية العامل ،  
تلك التي تقول : إن كل منصوب لا بد له من ناصب ، وإن لم يكن  
هذا الناصب مذكوراً فلا بد من تقديره .

والحق أننا قد شاركه مقالته في هذين القسمين ، ونعتقد أنه من الممكن  
أن تستبدل بالأصول التي قامت عليها أمثال هذه التقديرات أصول أخرى  
كفيلة بأن تخفى بها بعض أبواب النحو المعروفة وتدمج في أبواب أخرى .  
وإنه إذا نظرنا إلى ما قالوه في باب الاشتغال من تقدير عامل محذوف لاشتغال  
الفعل المذكور ، وذلك نحو : زيدا ضربته ، فقد بنوه على أن الفعل  
قد استوفى معمولاته ، وقد يكون من أصلهم : إن أمثال هذا الفعل لا تتعدى  
إلى الاسم وضميره ، ومن هنا نشأ قولهم بالتقدير ! ولو أنهم نظروا إلى  
المسروع ووصفوه كما هو لما كانت بنا حاجة إلى مثل هذا التقدير ،  
ولدخل هذا الباب في باب المفعول به ، فكنا نرى في هذا الباب الصور  
التالية :

١ - ضربت زيدا .

٢ - زيدا ضربت .

٣ - زيدا ضربته ، زيدا مررت به .

والصور الثلاثة تحكى هذه الأوضاع : تأخر المفعول ، تقدمه على الفعل  
من غير أن يعود عليه ضمير ، تقدمه مع عود الضمير . والصورة  
الأخيرة بمثلها هي المذكورة في باب الاشتغال ، ليس هناك ما يمنع من  
إدخالها في باب المفعول به ، ونقول : إنه يجوز أن يتعدى الفعل إلى المفعول  
المقدم وإلى ضميره ، فينصب ذلك المقدم ، سواء أكان الفعل متعدياً  
نحو : زيدا ضربته ، أم لازماً نحو : أزيداً مررت به ؟

على أن نحويّاً من نحاة الأندلس ، وهو أبو الحسين بن الطراوة

( ت ٥٢٨ هـ ) يبدو أنه قد سبق إلى إثارة هذه المحذوفات والاعتراض عليها ، وكان له توجيه آخر خالف به الأقدمين في إعراب أمثلة الاشتغال وغيرها من المفعولات المتقدمة والمناديات ، كان يقول : إن هذه الأسماء ونحوها منصوبة بالقصد إلى ذكرها خاصة ، من غير حاجة إلى الإخبار عنها أو تسليط عامل لفظي عليها ، فهو يرى أن الأسماء المنصوبة في :

١ - إياك نعبد ، وزيداً رأيت .

٢ - زيداً رأيت .

هذه الأسماء لم يقصد الإخبار عنها ، ولا إيقاع الفعل عليها ، وإنما المتكلمون قصدوا إلى ذكرها مقدمة للاهتمام بها أنفسها ، وإن مما قصد إلى ذكره خاصة نحو :

١ - سبحان الله .

٢ - ويل زيد وويله .

٣ - يا عبد الله .

وكان ابن الطراوة كان يذهب النحاة إلى أنه ليس حتماً أن يكون الاسم مبنياً عليه فيكون مبتدأ ، أو واقعاً عليه فيكون مفعولاً ، بل من الأسماء ما يكون المتكلم معنياً بذكره خاصة ، فنصب بهذا الاعتناء أو القصد .

لعل ابن مضاء قد أفاد شيئاً من كلام هذا الأستاذ الأندلسي ، ولكننا نعود فنسأله رآيه في القسم الأول من هذه المحذوفات ، وهو المحذوف الذي لا يتم الكلام إلا به ، والذي حذف لعلم المخاطب به ، مثل : ( وقيل للذين اتقوا : ماذا أنزل ربكم ؟ قالوا : خيراً ) ، ونحو : ( ناقة الله وسقياها ) فنقول له : لقد اعترفت بأن هنا محذوفاً لا يتم الكلام إلا به ، فما علاقة ذلك المحذوف بالمذكور ؟ أو ما علاقة ذلك المذكور بالمحذوف ؟ فإن قال : الاسم مفعول به لذلك المحذوف ، فقد عقد بينهما نفس العلاقة التي عقدها النحاة ، ولكنه يتخرج من ذكر العامل والمفعول ،

وهم لا يخرجون من التصريح بما قال أو بلفظ العمل ، لأن هذا في كلامهم لا يعدو أن يكون اصطلاحاً قصد به بيان الارتباط .

- ٢ -

كذلك دعا ابن مضاء إلى إسقاط عامل الجار والمجرور إذا كان كونا عاماً ، فالتحاة يقولون في نحو « زيد في الدار » : إن الخبر هو متعلق الجار والمجرور ، وأصلهم في هذا أن حروف الجر لا بد لها من شيء تتعلق به ، ولا يصح تعلقها بالمذكور لأنها لا تربط بين اسمين ، وإنما تربط بين فعل واسم .

وقد رد ابن مضاء هذا التقدير قائلاً : « هذا كلام تام مركب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة ، وتلك النسبة دلت عليها ( في ) ، ولا حاجة بنا إلى غير ذلك » . ولعل ابن مضاء يدخل هذا المحذوف في تقسيمه المتقدم تحت القسم الثاني ، الذي قال عنه : إنه محذوف لا يحتاج الكلام إليه لأنه تام بدونه .

والحق أني لا أجد مسوغاً لهذا التقدير إلا قول النحويين : إن حروف الجر تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء ، ولما كان الفعل معدوماً في أمثال هذه الجمل فقد قدروه كونا عاماً ! على أني وجدتهم لا ينسبون هذا التقدير إلى سيويه ، بل وجدت سيويه نفسه يعرب نحو : هو خلفك ، فيقول : إن الظرف منصوب بالابتداء لأنه غيره (١) . ولا يقدر كونا عاماً . ومن هنا ينبغي أن يسقط من أصول التحاة قولهم في حروف الجر : إنها تربط بين الفعل والاسم ، بل يقال : تربط هذه الحروف بين الأفعال والأسماء ، وبين الأسماء والأسماء نحو :

وذلك من نساء جاني وخبرته عن بني الأسود

(١) وهو ما ينسب إلى الكوليين ، انظر الكتاب ١/ ٢٠١-٢٠٢ . وانظر كذلك من

الليب ٤٨٤ ، والمص ٩٨/١ .







## (ب) تقدير الضمائر

أولاً : تقدير الضمائر في الصفات :

كذلك دعا ابن مضاء إلى اسقاط تقدير الضمائر في الأسماء والأفعال .  
والنحويون قد أجمعوا عن بكرة أبيهم - بصريين وكوفيين - على أن الوصف المشتق من الفعل يتضمن ضميراً ، سواء أكان خبراً أم صفة أم حالا . يقول الأيباري : « وأجمعوا على أنه [ أي الخبر ] إذا كان صفة أنه يتضمن الضمير ، نحو : زيد قائم ، وعمرو حسن ، وما أشبه ذلك (١) » . وقد اتبى هذا الإجماع على ما بين الوصف والفعل من المشابهة من حيث اللفظ والمادة ، كما في « ضارب » فإنه مشابه لـ « يضرب » في هيئته ومادته ، أو في المادة وحدها كما في « حسن » فإن فيه حروف « بحسن » دون هيئته ، ولما كان الفعل متحملاً للضمير فما أشبه وهو الوصف يكون مثله . وهذا ما صرح به السبيلي في قوله : « فإن كان الخبر اسماً مفرداً مشتقاً من فعل ، كان فيه ضمير فاعل بذلك الفعل ، لا من حيث كان خبراً للمبتدأ ، ولكن من حيث كان فيه معنى الفعل ، والفعل لا بد له من فاعل (٢) » . ويستدل على الإضمار بالتأكيد والإبدال ، وبظهور علامته في التثنية والجمع إذا كان فعلاً .

على أن النحاة يعاملون هذا الوصف معاملة المفرد ، فهو - وإن تحمل الضمير كالفعل - لا يذكرون هذا الضمير في إعرابهم ، بل يقولون في نحو : زيد منطلق : إن « منطلق » خبر المبتدأ ، وينهون إلى أنه لا داعي في الإعراب إلى تقدير هذا الضمير . ولعل الذي دعاهم إلى تقدير

١ - الأيباري ، في شرحه ، ص ١٩٠ ، ١٩١ .

(١) الإحصان ٥٦ ، وانظر الإحصان أيضاً ٤٩ ، ٦٥ .

(٢) النتائج ٤١٨ .

ضمير في هذه الصفات هو أنهم وجدوا بعض الأساليب لا يمكن تفسيرها إلا على أساس هذا التقدير نحو العطف في : « مررت برجل كاتب اليوم وأخوه » ، فعلى أى شيء يعطفون الاسم الواقع بعد الواو ؟ لم يجد النحاة بدأ من تقدير ضمير في الوصف ، على نحو ما يفعلون لو حل الفعل محله فقيل : مررت برجل يكتب اليوم وأخوه . ومما دعاهم إلى ذلك التقدير أيضاً ما ورد من أساليبهم في التوكيد نحو : مررت بقوم عرب أجمعون ، فلا يمكن الرفع إلا على تصور أن الوصف وهو « عرب » قد استتر فيه ضمير مرفوع هو المؤكد .

لم يأخذ ابن مضاء بمقالة النحويين في تقدير الضمائر في الأوصاف ، بل قال : إن الوصف نحو « ضارب » موضوع لمعنيين : « ليدل على الضرب ، وعلى فاعل الضرب غير مصرح به ، فإذا قلنا : زيد ضارب عمراً ، فضارب يدل على الفاعل غير مصرح باسمه ، وزيد يدل على اسمه ، فياليت شعري ما الداعي إلى تقدير زائد لو ظهر لكان فضلاً ؟ ! » .

فأما مسألتنا العطف والتوكيد فيرى ابن مضاء أنه قد يسلم للنحاة بالتقدير فيهما لأن الأسلوب لا يتقوم إلا بهذا الضمير ، فأما أن هذا التقدير في العطف وغيره ، والتوكيد وغيره ، وأن يقاس غير العطف والتوكيد عليهما ، فلا منفعة في ذلك ، لأن لفظ الوصف دال على ما يريدون تقديره .

والحق أن الخلاف بين النحاة وبين ابن مضاء في هذه المسألة - مسألة تقدير الضمير في الوصف - يكاد يكون لفظياً ، فقد أسلفنا من قبل أنهم لا يقدرّون هذا الضمير إلا حيث يستدعي تحليل التركيب إثباته ، كما في مسألتنا العطف والتوكيد ، فأما ما عداهما فالوصف فيه كلمة مفردة دالة على ذات موصوفة بصفة ، ولا يقدرّون فيها ضميراً لأن التركيب تام بدونه ، وتحليله لا يحوج إليه . لكننا نأخذ عليهم قياس الوصف على الفعل ، وأنه لما أشبه الوصف الفعل تحمل الضمير مثله ، فهل حقيقة أن

ذلك الفعل متحمل للضمير ؟ ذلك ما عرض له ابن مضاء عقب حديثه  
عن الصفات .

### ثانياً : تقدير الضمائر في الأفعال :

وضع النحاة أصلاً هو أن : الفاعل لا يتقدم على فعله ، فإذا تقدم نحو :  
زيد قام ، فلا يعربون المتقدم فاعلاً ، بل يعدونه مبتدأ ، ويقدرّون في  
الفعل ضميراً مستتراً يكون هو الفاعل ، وتكون الجملة من الفعل والفاعل  
المستر خبر ذلك المبتدأ .

وتقدير النحاة للفاعل المستتر يدل على أن الفعل عندهم لا يدل بلفظه  
على الفاعل ، إذ لو كان كذلك لما أضمرُوا فيه فاعلاً ، بل يرونه يدل  
بلفظه على شيئين : الحدث والزمان . وإنما دلالة على الفاعل عندهم الزمانية ،  
فكل فعل يستلزم فاعلاً ، كما أن كل فعل متعدٍ يستلزم مفعولاً .

وقد ناقش ابن مضاء دلالة الفعل ، وانتهى إلى أن الفعل يدل بلفظه على  
فاعل مبهم ، مثله في ذلك مثل الصفات ، قال : « الأظهر أن دلالة الفعل  
على الفاعل لفظية ؛ ألا ترى أنك تعرف من « الباء » التي في « يعلم » أن  
الفاعل غائب مذكر ، ومن « الألف » في « أعلم » أنه متكلم ، ومن  
« النون » في « نعلم » أنه متكلمون ، ومن « التاء » في « تعلم » أنه مخاطب أو  
غائبة ، ووقع الاشتراك هنا كما وقع في « يعلم » وما أشبهه بين الحال  
والمستقبل ، وتعرف من لفظ « علم » أن الفاعل غائب مذكر ، وعلى هذا  
فلا ضمير ، لأن الفعل يدل عليه بلفظه كما يدل على الزمان ، فلا حاجة  
بنا إلى إضماره .

فالفاعل عنده يدل على ثلاثة أشياء دلالة لفظية : الحدث - الزمان - الفاعل ،  
ومن هنا دعا إلى إبطال التقدير .

على أن ابن مضاء لم يكن حاسماً في رأيه هذا ، فقد قال في ختام هذا الفصل : « والذي يجب أن يعتقد في مثل ( زيد قام ) أنه يجوز أنه يريد المتكلم إعادة الفاعل ، ويجوز أن يكنى بما تقدم » . فراه تردد في قوله ، على أنه إذا كان مثل هذا التركيب في كلام الله تعالى فإنه يدعو إلى عدم الخوض فيه إثباتاً ولا نفياً ، لأنه لا يوجد على المقدر دليل قطعي ، ويريد بعدم الدليل على المقدر أنه لم يسمع ذلك الضمير الذي يدعى النحاة تقديره ، وأنه لم يتكلم العرب به .

والذي يبدو من كلام ابن مضاء ، أنه يعرب الاسم المتقدم في نحو : زيد قام ، فاعلاً ، وه قام فعله ، بدليل أنه لم يرتض الأصل الذي وضعه النحاة ، وهو أن الفاعل لا يتقدم على فعله . ومن هنا لا تراه يفرق بين هذين التركيبين : زيد قام ، قام زيد ، فسواء قدمت الاسم أو أخرته فهو الفاعل .

والحق أن مثل هذا الفهم جدير بالاهتمام ، ويفضى القول به إلى أن نعد ما يسميه النحاة ضمائر بارزة علامات دالة على التكلم أو الخطاب أو الغيبة ، ولا يستطيع متأمل إلا أن يحكم بأن صيغة الفعل دالة على الفاعل ، وهذا ما عبر به أحد النحاة في قوله : « الفعل يدل على فاعل مطلق ، ولا يدل على تثنيه ولا على جمعه » لأن التثنية والجمع معنى بطراً على الأفراد (١) . ويمكن القول كذلك بأن ما يدل على التكلم والخطاب علامة كذلك . وإنه إذا نظرنا إلى هذه التراكيب :

محمد قام - يقوم

سعاد قامت - تقوم

المحمدان قاما - يقومان

المحمدان قامتا - تقومان

المجهدون قاموا - يقومون

المهدات قمن - يقمن

• • •

أنا قمت - أقوم

نحن قمنا - نقوم

أنت قمت - تقوم - قم

أنت قمت - تقومين - قومي

أنا قمنا - تقومان - قوما

أنتم قمتم - تقومون - قوموا

أنن قمن - تقمن - قمن

• • •

هو قام - يقوم - ليقيم

هي قامت - تقوم - لتقيم

هما قاما - يقومان - ليقوما

هما قامتا - تقومان - لتقوما

هم قاموا - يقومون - ليقوموا

هن قمن - يقمن - ليقمن

• • •

إذا نظرنا إلى هذه التراكيب ، وطبقنا المنهج المتقدم ، فإنه يمكننا أن نعرب الأسماء المتقدمة سواء أكانت ظاهرة أم ضمنية ، نعرب كلاً منها فاعلاً ، ونسبى هذه اللواحق وهي تاء التأنيث وألف التثنية وواو الجماعة ونون النسوة ، علامات . وكذلك نسبى تاء المتكلم والمخاطب وما يتفرع

منها علامات ، وليست فاعلين ، ولا يمكن أن يعترض بنحو : قمت ،  
عند عدم ذكر ضمير متقدم ، فيمكن الإجابة بأن حالة التكلم أو الخطاب  
أغنت عن التصريح بضمير المتكلم ، بأن يقال : أنا قمت ، أنت قمت ،  
أنتِ قمتِ . وهذه التاء المذكورة مع العلامة الصوتية من الضمة والفتحة  
والكسرة علامة المتكلم أو المخاطب أو المخاطبة .

على أن هذه النظرة إلى ضمائر الرفع المتصلة لن تلغى التفرقة التي  
لاحظها البلاغيون ، فلن تصطدم بما يقولونه من الفرق بين دلالة نحو :  
محمد يقوم ، وبين : يقوم محمد . فإذا كان ابن مضاء يعرب الاسم فاعلا  
تقدم أو تأخر ، فإنه ليس هناك ما يمنع من أن نعد الجملة الأولى اسمية ،  
والثانية فعلية ، لتصدر الأولى بالاسم والثانية بالفعل .

وإذا كانت هذه المقالة لا تصطدم بالبلاغيين ، فإن لها في النحو شأنًا  
آخر ، فإن أبواب النحو لا تخلو من الحديث عن العلامات على أساس  
أنها فاعلين أو أسماء ، وسوف يؤدي إلغاء هذه الفاعلية إلى تغيير كثير  
من عبارات النحاة أو حذف بعضها ، فإذا قال ابن هشام مثلا في باب  
الفاعل ، وهو يذكر الحكم الثالث من أحكامه ، « أنه لا بد منه ، فإن  
ظهر في اللفظ نحو : قام زيد والزيدان قاما ، فذاك ، وإلا فهو ضمير  
مستتر راجع إما إلى المذكور نحو : زيد قام . . . » ، فإنه سوف يتغير  
تعبيرنا عن هذا الحكم ، وسوف ندخل نحو : زيد قام ، في جملة الأمثلة  
التي تقدمته ، فالمتقدم وهو « زيد » فاعل .

والنحاة يفرقون بين : الزيدان قاما ، وقاما الزيدان ، ويقولون :  
إن الألف في الجملة الأولى ضمير فاعل ، وفي الثانية علامة تثنية . وهي  
في المنهج المقترح علامة تثنية ، والفاعل هو الاسم الظاهر .

وفي باب الفاعل أيضاً يقولون عن حكم إلحاق تاء التأنيث بالفعل :  
إنها تجب إذا كان الفاعل متصلا بنحو : هند قامت . سوف يتغير هذا  
الحكم إلى القول بأنها تجب إذا تقدم الفاعل المؤنث على فعله .







## ٢ - إلغاء العلل الشوانى والثوات

كذلك ناقش ابن مضاء موضوع العلة في النحو ، محددآ لأنواعها ، مبيناً ما يمكن أن يقبل منها وما يرفض . وقد كان في حملته على علل النحو مسبوقة ، فقد اكتمل النحو واتضحت معالجه كان من المآخذ التي أخذت عليه ذلك التعليل الذي سرى في كيانه ، وأخذ حظاً كبيراً من القداسة حتى كاد يدعى قسماً للنحو . وقد تعرض الخليل بن أحمد - وكان قد فتح باب التعليل على مصراعيه - لشيء من النقد من تلاميذه (١) ، وكان لقوله : « فإن سنح لغبري علة لما عطلته من النحو هي أليق بما ذكرته بالمعلول ، فليات بها (٢) » ، ثم كان لقول سيويه : « وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً » ، كان لمقالة هذين الإمامين أثره البالغ في إقدام النحاة على التعليل والتوجيه .

ويمكن حصر الأسباب التي وجهت النحاة إلى التعليل في أمور

ثلاثة :

١ - أن النحو ولد بالبصرة التي عرفت قبل غيرها بفلسفة اليونان وحكمة الهندود وذاعت فيها المذاهب الكلامية ، ومن غير شك كان النحاة أو أكثرهم على علم بهذه المعارف فتأثروا بها ، وأخذوا يبحثون عن الحكمة في النصوص العربية ، وسر ورود التراكيب والمفردات وأصواتها على ما وردت عليه .

٢ - أما السبب الثاني فيرجع إلى طبيعة اللغة ، فلم تصل هذه اللغة إلى أبدى اللغويين إلا بعد أن نطقت مراحل بعيدة في طريق التقدم والرقى ،

(١) انظر الإيضاح للزجاجي ٦٥ - ٦٦ .

(٢) المرجع السابق ٦٦ .

وبعد أن عبرت عن العقل الإنساني فترة طويلة من الزمن ، وقد عبر عن هذا التقدم والرقى الخليل بن أحمد عندما شبه اللغة بدار محكمة البناء ، عجيبة النظم والأقسام ، ومن ثم فهو يبحث عن أسرار هذه اللغة كمن يبحث عن الحكمة في رسم هذه الدار ونظمها ، فعدم وقوف رجال اللغة على تاريخها والأطوار التي مرت بها ، وذهاب وثائقها هو الذي نحنا بهم إلى هذا الفكر النظري لعلهم يلتمسون أسرارها ، ويقفون على شيء من تاريخها . ولم يكن هذا مقصوراً على اللغويين العرب ، بل سبقهم إلى مثل هذا فلاسفة اليونان عندما قالوا بالعلاقة بين اللفظ والمعنى .

٣ - هذا وما زاد من اعتزاز روادنا بلغتهم أنها لغة كتابهم الكريم ، وحسبك به من نظم ، ومن ثم رأيناهم وقد أداموا العكوف عليها ، وأكثروا الإصغاء لها باحثين ومتقنين عن أسرارها ، فالتمسوا لكل ظاهرة من ظواهر اللغة - وهي كثيرة - سبباً ووجهاً . وهكذا اقترن تقديسهم للغة بشيوع الفلسفة والجدل ، لتكون العلة .

ولا يستطيع منصف أن يغمط هؤلاء اللغويين حقهم ، فقد بذلوا - كما قدمنا - خالص الجهد في تسجيل اللغة والتعرف على ظواهرها ، وكان لهم من النظريات ما تفخر به ثقافتنا . لكن الذي أخذ عليهم ما كانوا يعتقدونه - أو يعتقدوه عامتهم - من أن كل ظاهرة يمكن أن تعلل ، وأن العرب كانوا يقيسون في كلامهم ، أو يشبهون بعض الكلم ببعض وكان النطق الإنساني وثيق الصلة بالمنطق العقلي .

قيمة العلة :

سبق أن ذكرنا قول الخليل : « فإن منح لغيري علة لمسا علتته من النحو ، هو أليق مما ذكرته بالمعلول ، فليات بها » ، وأن كلماته هذه كانت سبباً في إقبال علماء اللغة على التعليل ، وكلمات الخليل هذه تعبر عن أن ما قاله وما ذكره من علة لا يعدو أن يكون وجهة نظر ، وإذا كانت العلة بهذه المثابة فليس لها من العلم نصيب كبير ، ذلك أن

التفكير العلمي تفكير موضوعي لا ذاتي، ثم هو تفكير جماعي لا فردي ،  
معنى أن الجماعة تتلقاه بالقبول ولا يكون لها عليه اعتراض .

على أن حديث العلماء عن العلة لم يخل تماماً من هذه الموضوعية  
ولا هذه الجماعية ، فبعض علل النحاة له هذه السمة ، ويمكن أن يتلقاه  
الناس بالقبول . وقد عقد ابن جنى أبواباً في كتابه الخصائص نبه فيها على أن  
علل النحاة ليست كلها منبهاً ، وكأنه بهذا يرد على النقاد في عصره .  
بل قال : إنها أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل الفقهاء : « وذلك  
أنهم يحيلون على الحس ، ويحتجون بثقل الحال أو خفتها على النفس » (١) .  
وقال أيضاً : « ثم اعلم أن علل النحاة على ضربين :

أحدهما : ما لا بد منه ، فهو لاحق بعلم المتكلمين ، وهو قلب  
الألف واوآ . لانضمام ما قبلها ، وباء لانكسار ما قبلها ، نحو : ضورب  
وقراطيس . ومن ذلك امتناع الابتداء بالساكن (٢) .

وأما الضرب الثاني فهو دون ذلك ، وهو الذي يمكن نقضه ، نحو  
قلب الواو باء في نحو : ميزان ، والياء واوآ في نحو : موسر ، وعلل  
نصب المفعول ورفع الفاعل ، فعمل هذه ليست موجبة ولا ملزمة ،  
ولست بمثابة علة قلب الألف واوآ أو بياء .

وقد رأيت ابن جنى لما مثل للعلل الموجبة مثل لها بنماذج صوتية .  
وأحالك فيها على الحس . وفي النحو علل يمكن أن تلحق بالعلل الموجبة  
ولا يمكن نقضها ، وهي العلة التي تنبئ على وظيفة الكلمة ، ودلالة  
الكلمة هي التي تحدد وظيفتها . ومن هذا ما عللوا به عدم تعريف الفعل  
من أنه وضع ليبدل على معنى في الاسم ، هذا المعنى هو أنه نخب عنه ،  
لأن التعريف إنما يتعلق بالشئ ، عينه لا يلفظ يبدل على معنى في غيره .

(١) الخصائص ١/٤٨ .

(٢) الخصائص ١/١٤٥ .

ومن ذلك أيضاً ما عللوا به امتناع الضمائر والمبهمات وما عرف بأل من التنوين ، فقد قالوا : إن التنوين إنما يدل على أن الكلمة غير مضافة ، وهذه الكلمات لا يتصور فيها الإضافة لأنها معرفة بذواتها . وغير ذلك كثير تجده في موضوعات النحو .

وقد نقل ابن جنى عن أبي بكر بن السراج حديثه عن علة العلة ، ومثل لذلك برفع الفاعل ، قال : فإذا سئلنا عن علة رفعه قلنا : ارتفع بفعله . فإذا قيل : ولم صار الفاعل مرفوعاً ؟ فهذا سؤال عن علة العلة (١) . وقد عقب ابن جنى على كلام أبي بكر بأن ماسماه علة العلة هو في الحقيقة شرح وتفسير وتسميم للعلة ، وأن ما عناه بعلة العلة كان من الممكن أن يدرج في العلة الأولى ، فيقال في جواب من سأل عن رفع الفاعل : إنما ارتفع لإسناد الفعل إليه ، فكان مغنياً عن قوله : إنما ارتفع بفعله .

ويقول ابن جنى : نعم ولو شاء لمساطله فقال له : ولم صار المسند إليه الفعل مرفوعاً ؟ فكان جوابه أن يقول : إن صاحب الحديث أقوى الاسماء ، والضممة أقوى الحركات ، فجعل الأقوى للأقوى . وكان يجب على ما رتبته أبو بكر أن تكون هنا علة ، وعلة العلة ، وعلة علة العلة (١) .

وختم ابن جنى حديثه بقوله : ومن بعد ، فالعلة الحقيقية عند أهل النظر لا تكون معلولة ، ألا ترى أن السواد الذي هو علة لتسويد ما يحله ، إنما صار كذلك لنفسه ، لا لأن جاعلاً جعله على هذه القضية (٢) .

قرأ ابن مضاء هذا ، وسمى علة العلة : العلة الثانية ، وعلة علة العلة :

(١) الخصائص ١/١٧٣ .

(٢) الخصائص ١/١٧٤ .

العلة الثالثة ، وجمع فقال : العلل الثواني والثوات ، وقال : « وما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوات » . ومثل بمثال أبي بكر وابن جني في علة رفع الفاعل ، قال : « وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد) لم رفع ؟ فيقال : لأنه فاعل ، وكل فاعل مرفوع . فيقول : ولم رفع الفاعل ؟ فالصواب أن يقال : كذا نطقت العرب ، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر » . ثم قال : إن العلة الأولى كافية لأنها تحصل لنا بها المعرفة بكلام العرب . على أنه يستدرك ويبين أنه ليست كل العلل الثواني مرفوضة ، بل منها المقطوع به ، مثل ما ذكرناه في علة تحريك أحد الساكنين إذا التقيا ، فإذا سألوك : لم حرك ؟ فالجواب : لأنه لم يترك ساكناً آخر ، وكل ساكنين التقيا فإن أحدهما بحرك . وإذا سألوا ثانياً ولم لم يترك ساكنين ؟ فالجواب : لأن النطق بهما ساكنين لا يمكن للناطق . قال ابن مضاء : « فهذه قاطعة وهي ثانية » . يريد أنها علة ثانية قاطعة . وواضح أن هذه العلة الثانية هي في الحقيقة - كما قال ابن جني - تنميم وتكملة للعلة الأولى ، وليست علة مستقلة ، إذ كان يمكن الإجابة من أول الأمر فيقال في جواب السؤال الأول : لأنه لم يترك ساكناً آخر ولا يمكن النطق بالساكنين .

وقد ذكر ابن مضاء نوعاً آخر من العلة دون هذا النوع المقطوع به ، وهو الذي جعله ابن جني ضرباً آخر ، وقال إنه من الممكن نقضه ، مثل علة قلب الواو ياء في ميزان وميعاد ، فقال : إنها علة واضحة ، ولكن من الممكن الاستغناء عنها .

وزاد على ما ذكره ابن جني نوعاً ثالثاً ، وقد عده مقطوعاً بفساده ، مثل تعليلهم لإعراب المضارع ، فدعا إلى إلغائه ، كما دعا إلى الاستغناء عن النوع الثاني .

والحق أن في النحو من أمثال هذين النوعين ، الثاني والثالث ، كثيراً ينبغي أن يتجرد منه ، حتى تخف موارثته ويسهل أخذه . فأما العلة الأولى فهي التي يهتم بها العلم لأنها في الحقيقة قانون الظاهرة ، أو كما قال

ابن مضاء : و بمعرفة ما نحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المتروك منه  
بنظر . أما ما وراءها فيخرج عن نطاق العلم ، لأنه كما سبق أن  
قلنا ليس تفكيراً موضوعياً بل هو تفكير ذاتي ، وإذا كان بهذه المثابة  
فليس له من واقع اللغة نصيب ، لأن صاحبه مستغرق في تفكير عقل  
مجرد ، وكلما أغرق فيه كان بعيداً عن ميدانه . إن العلة الأولى كانت  
مقبولة لأنها تصور الظاهرة التي تعرض لها وتصفها وصفاً مجرداً ، وقد  
قلنا تفسير النحاة لكسر أول الساكنين في : اخرج الساعة ، باستحالة  
النطق بها ساكنين ، لأنه تفكير موضوعي ، ورفضنا عليهم فيما  
لا ينصرف ، وفي إعراب ما أعرب وبناء ما بنى ، لأنها لا تستند  
إلا إلى مقدمات مصنوعة ولا تمت إلى المادة المدروسة بصلة قريبة  
أو بعيدة .

إن علينا أن يكون توجيهنا للظاهرة هو تصويرها كما وردت وأن ننفض  
أيدينا عما وراء ذلك من البحث عن الأسباب ، فهذه لا تنتهي ولا يتقدم  
بها العلم شيئاً ، بل يقولون : إن محاولة الكشف عن هذه الأسباب  
ليست إلا امتداداً للتفكير الساذج البدائي (١)

(١) المطل الحديث لعمود لاسم ٢١١ .



## ٣ - إلقاء التمارين

وكان آخر ما دعا ابن مضاء إلى إسقاطه من النحو هو هذه التمارين التي يفترضها النحاة للتدريب على إحكام الإعلال والإدغام ، قال :  
« وما ينبغي أن يسقط من النحو : ابن من كذا على مثال كذا ، كقولهم :  
ابن من البيع على مثال فُعل . فيقول قائل : بوع . »

وفي النحو عقد النحاة باباً للتدريب في المسائل النحوية ، هو باب الإخبار بالذى وفروعه ، وبالألف واللام ، ويسميه بعضهم باب السك ، يقول ابن هشام : « وهو باب وضعه النحويون للتدريب في الأحكام النحوية ، كما وضع التصريفيون مسائل التمرين في القواعد التصريفية » (١)

وقد سبق ابن مضاء أيضاً بهذا ، فقد ذكر عبد القاهر (ت ٤٧١ هـ) في صدر كتابه « دلائل الإعجاز » ما أنكره معاصروه في النحو ، وحكى أقوالهم بقوله : « فإن بدأوا فذكروا مسائل التصريف التي يصنعها النحاة للرياضة ولضرب من تمكن التاييس في النفوس ، كقولهم : كيف تبنى من كذا وكذا ؟ » . وقد أحابهم على هذا فقال : « أما هذا الجنس فلسنا نعيكم إن لم تنظروا فيه ولم يعنوا به . وليس بهما أمره ، فقولوا فيه ما شئتم . وضعوه حيث أردتم » (٢) .

وهذه المسائل المفترضة قديمة قدم النحو ، وقد عقد سيبويه في أواخر كتابه أبواباً بين فيها كيفية بناء المعتل على مثال الصحيح والمضعف (٣) ، وكان يسأل شيخه عن (٤) ، وقال : إن النحاة يسمونها

(١) أوضح المسالك ٢٣٨/٤ .

(٢) اللؤلؤ ٢١-٢٢ .

(٣) الكتاب ٢/٢٩٢ - ٢٩٧ ، ٤٠٢ .

(٤) الكتاب ٢/٣٧٩ .

مسائل التصريف (١) . وجاء ابن جنى فعقد فصلا في الغرض من هذه المسائل ، فقال : « وذلك عندنا على ضربين :

أحدهما : الإدخال لمسا تبنيه في كلام العرب والإلحاق له به .

والآخر : التماسك الرياضة به والتدريب بالصنعة فيه .

الأول : نحو قولك في مثل جمع مفسر من ضرب : ضرب ، ومثل حبرج : ضرب ، ومثل صفر د (٢) : ضرب .

والثاني : وهو نحو قولك في مثل فسبحول من شويت : شوي ، وفي فسبحول منه : شوي .

يقول ابن جنى في الضرب الثاني : « فهذا ونحوه إنما الغرض فيه التأنس به وإعمال الفكرة فيه ، لاقتناء النفس القوة على ما يرد مما فيه نحو مما فيه (٢) .

وإنما كان الضرب الأول ملحقا بكلام العرب ، لأنه قد ورد نظيره عنهم ، نحو : رماد رمسد ، ودخل ، وقسر د (٤) . فأما أوزان الضرب الثاني فإنها وردت في الصحيح فقط ، ولم يرد من المعتل نظيره ، ولا يأخذ المعتل حكم الصحيح ، فبقيت هذه الأمثلة للتدريب فقط ، ولم يسمع النحاة بأن ترد في كلامنا لأنها لم ترد في كلام العرب .

وكان ابن جنى بقوله هذا متابعا لشيخه الفارسي الذي قال : « لو شاء شاعر أو ساجع أو متسع ، أن يبنى بإلحاق اللام اسما وفعلًا وصفة ، بلجاز له ، ولكان ذلك من كلام العرب ، وذلك نحو قولك : خرج أكرم

(١) الكتاب ٢/٣١٥ .

(٢) حبرج : من طيور الماء . وصفر د : طائر يقال له : أبو الملح . (٣) (٤)

(٣) الخصائص ٢/٤٨٧ - ٤٨٨ .

(٤) رماد رمسد : كثير . ودخل الرجل : نهه . والفردد : ما ارتفع من

الأرض .

من دخل ، وضرب زيد عمراً ، ومررت برجل ضريب وكريم ،  
ونحو ذلك . فقال له ابن جنى : « أفتر تجل اللغة ارنجالا ؟ » قال : ليس  
يارتجال ، لكنه مقيس على كلامهم ، فهو إذاً من كلامهم (١) .  
وكان الفارسي أيضاً عمقائه هذه إنما يبنى على الأصل الذي وضعه  
أبو عثمان المازني : « ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب (٢) » .

ذلك رأى تفرد به الفارسي ، وتابعه عليه ابن جنى ، فأما جمهور  
النحاة فيمنعون أن نلحق الصحيح بالصحيح أيضاً ، ويعدون أمثلة  
ما ورد من الإلحاق عن العرب من الأمور السماعية التي تحفظ ولا يقاس  
عليها ، فإذا كانوا قد قالوا : رمسد ، فليس لنا أن نقول : ضرب ،  
وما ورد عنهم يستعمل كما استعملوه ، وليس لنا أن نقيس عليه (٣) .  
ويبدو أن ابن فارس في قوله : « وليس لنا اليوم أن نتخرع ، ولا أن نقول  
غير ما قالوه ، ولا أن نقيس قياساً لم يقيسوه ، لأن في ذلك فساد اللغة وبطلان  
حقيقتها . ونكتة الباب أن اللغة لا تؤخذ قياساً نقيسه الآن نحن (٤) » ، إنما  
كان ينكر أمثال ما أجازها الفارسي ، لكن النحاة لم يختلفوا في جواز  
الإلحاق للتدريب والتمرين ، ولتمكين المقاييس كما قال عبد القاهر .

والسؤال الآن : هل من حق اللغوي أن يبتكر مثل هذه هذه الصيغ ؟  
وهل من الواجبات التي تناط به أن يعين الدارسين بوضع تمارين  
تساعدهم على إحكام صنعهم ؟ إن موقف الباحث من اللغة لا يعدو استقراء  
المسادة اللغوية وتقديم قاعدة لها ، فأما ابتكار الصيغ فلا يجوز إلا في  
أضيق نطاق ، على أن ذلك شأن أصبحت تضطلع به الآن الجامعات اللغوية ،  
والذي تستجيب به لظروف الحضارة والتقدم العلمي ، هذه الجامعات هي  
التي من حقها الآن أن تضع الكلمات الجديدة ، وأن تصبها في قوالب

(١) الخصائص ١/٣٥٨ - ٣٥٩ .  
(٢) الخصائص ١/٣٥٧ .  
(٣) النظر الطبع ٢/٢١٧ .  
(٤) الخصائص ١/٩٧ .



# تقويم عام للكتاب

١ - دعا ابن مضاء إلى إسقاط أمور ثلاثة هي :

( أ ) نظرية العامل .

( ب ) العلل الثواني والثالث .

( ج ) تخارين التصريف .

٢ - لم يبلغنا من دعا إلى إسقاط العامل قبله ، على حين كان مسبقاً

في الأمرين الثاني والثالث .

٣ - المعروف أن نظرية العامل قصد بها أساساً بيان العلاقات بين

أجزاء التركيب ، وقد طبقها النحاة على مختلف التركيب ، ووضعوا لها

أصولها التي قد يقع الخلاف حول بعضها . وابن مضاء بدعوته إلى

إسقاط العامل لم يقدم بديلاً له ، بل رأته في باب يستبدل به ، أعلمت :

« علفت » . وفي باب آخر يحيل الأمر على السماع عن العرب . وقد

عدنا أن يقدم تطبيقه الخالي من نظرية العامل في كتاب جديد يحيط بأبواب

النحو جميعها . وإذا كان كتابه الموعود صورة لما قدمه في الأبواب

التي تناولها ، فهو كتاب خال من المنهج .

٤ - لم يكن ابن مضاء حاسماً في كثير من آرائه ، والدليل على ذلك موقفه

من تقدير الضائر في الأفعال .

٥ - لم يلتزم ابن مضاء الأمانة في عرض النصوص ونقدها ، فقد رأته يقيم

خلافاً غير قائم بين ابن جني وسيبويه في مسألة العامل ، ولعلك قد تبيأت

من نصوصهما التي سقناها كاملة أن أبا الفتح لا يعدو أن يكون شارحاً للإمام

أبي بشر ، وأن سيبويه والمتقدمين كانوا يعلمون جيداً ما يقولون ،

عالمين بمواضع أقدامهم .

٦ - كان علي ابن مضاء أن يذكر المتقدمين الذي آثاروا ما آثاره مثل  
ابن حزم وعبد القاهر وابن سنان الخفاجي ، وكانت كتب هؤلاء معروفة  
في الأندلس على عهد **علاء وليد**

٧ - لا نجد تفسيراً مقنعاً لإقبال المعاصرين لنا على كتاب ابن مضاء  
إلا أنه صدر كتابه بعبارة : « قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من  
النحو ما يستغنى النحوي عنه ، وأنه على ما أجمعوا على الخطأ فيه » .  
وكان أمر النحو يشغل العلماء والمثقفين ورجال التربية في هذه الفترة ،  
ومن هنا أقبلوا عليه بدرسونه ، ولعلمهم قد وجدوا فيه ما وجدنا ،  
وأدركوا أن ابن مضاء قد آثار الظلماء فهم دون أن يرويه ! لكننا ينبغي  
أن لا نغفل ما تضمنه من الآراء الصائبة ، وأنه أسهم إلى حد كبير في إراء  
الدراسات اللغوية في عصرنا .

# مراجع الدراسة

- ١ - إشارة التعمين إلى تراجم النحاة والقوانين ، لأبي المحاسن عبد الباقي ابن علي البيني .  
مصورة بدار الكتب ١١٩٥٩ ح .
- ٢ - الإيضاح في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ، ت محمد محي الدين عبد الحميد .  
ط السعادة .
- ٣ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام . ت محمد محي الدين عبد الحميد - ط .  
السعادة - الطبعة الخامسة .
- ٤ - الإيضاح الزجاجي ، ت مازن المبارك ، ط المدني .
- ٥ - بقرة الوعاة للسيوطي ، ت محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط عيسى الحلبي .
- ٦ - التظريب لحد المنطق ، والمدخل إليه لابن حزم ، ت إحسان عباس ، ط . بيروت .
- ٧ - الخصائص لابن جني ، ت محمد علي النجار ، ط دار الكتب المصرية .
- ٨ - دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني ، ط المنار .
- ٩ - الديباج المذهب في معرفة أعيان الملل لابن فرحون ، ط شقرون .
- ١٠ - سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي ، ت عبد المذال الصعدي ، ط . صبيح .
- ١١ - الصاحبي لابن فارس ، ت مصطفى الشويخي ، ط . بيروت .
- ١٢ - الكتاب لسبويه ، ط الأميرية .
- ١٣ - اللغة بين المعيارية والوصفية للدكتور تمام حسان . مطبعة الرسالة .
- ١٤ - المنجيب في تلخيص أخبار المغرب لعبد الواحد المراكشي ، ت محمد سعيد العريان .
- ١٥ - منى الريب لابن هشام ، ت سعيد الأفغاني وآخرين ، ط بيروت .
- ١٦ - المنطق الحديث لمحمود قاسم .
- ١٧ - المنطق الوهمي لزكي نجيب محمود - الطبعة الرابعة .
- ١٨ - نتائج الفكر في النحو لسبيل ، ت د - محمد إبراهيم البنا ط دار الشروق .
- ١٩ - المنهج للسيوطي . ط السعادة .





## مخطوطة المكتبة الخليلية بالقدس

على صورة لما من مذهب المخطوطات في جامعة الدول العربية ،  
لغيره في تعريفها بأن هذه المصورة من مخطوطة المكتبة الخليلية  
وأن لا يخرج نسخها من القرآن السابق في حياة المؤلف إلا وأن بها  
الكلمات بما يقف العبارات .

## مخطوطة المكتبة الخليلية بالقدس

١- التعريف بها

٢- منهج التحقيق



## مخطوطة المكتبة الخليلية بالقدس

التعريف بها :

حصلت على مصورة لها من معهد المخطوطات في جامعة الدول العربية ، وقد ذكر المعهد في تعريفه بها أن هذه المصورة عن مخطوطة المكتبة الخليلية بالقدس ، وأن تاريخ نسخها هو القرن السابع في حياة المؤلف ، وأن بها آثار أرضية تلفت بها بعض العبارات .

خطها وعدد أوراقها :

كُتبت هذه المخطوطة بخط نسخي جميل ، وتتكون من خمس وثلاثين ورقة ، تشتمل كل ورقة منها على ثلاثين سطرًا في صفحاتها .

بدايتها ونهايتها :

ليس لهذه المصورة غلاف ولا عنوان ، وتبتدئ بعد البسملة بهذا التقديم :  
« قال الشيخ الفقيه ، القاضي الأعدل ، العالم الناصر ، المحقق الأحفل ، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن ، ابن مضاء اللخمي - أدام الله بركته ، ونور بنور الإيمان خلدته ، وفسح أجله ، ونفعه بالعلم الذي حملة - » ،  
وختامها : « كمل ، والحمد لله حتى حمده ، والصلاة على محمد نبيه وعبدته ، وسلم تسليما » .

فيمتها :

يبدو أن مخطوطة الخليلية بالقدس هي أصل مخطوطة التيمورية ، رقم ٣٧٥ ، والتي اعتمد عليها في النشرة الأولى ، يدل لذلك قول ناسخ التيمورية في ختامها : « تم بقلم الفقير الضعيف محمد أمين ، ابن الشيخ عمر ، ابن الشيخ محمد الدنف الأنصاري ، خادم الحرف الشريف ، والمسجد الأقصى المنيف ، غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين ، آمين . وذلك

في سبع عشر [ كذا ] من شهر ربيع الأول سنة ألف وثلاثمائة وثمانية عشر  
[ كذا ] هجرية .

فناسخ التيمورية من القدس ، ثم المخطوطتان متفتتان بدءاً ونهاية ،  
وما وقع في نسخة الخليلية من تصحيف وتحريف وقع بعينه في نسخة التيمورية  
ثم زادت التيمورية أشياء أخرى في هذا الباب .

وقد روجعت نسخة الخليلية ، فو بعض أوراقها حواش بخط مختلف  
بها يكتمل النص .

والأصالة هذه المخطوطة وقدمها ، أمكنني أن أتلافى أخطاء الطبعة الأولى ،  
وأن أحل بعض مشكلاتها .

### منهج التحقيق :

لم أغفل مخطوطة التيمورية ، بل عدت إليها مكملًا ما ذهبت به الأروضة  
من مخطوطة الخليلية ، وإن كان هذا لم يقع إلا في ورقات محدودة ، وفي  
جزء من السطر من كل منها ، وقد نهت على ذلك .

عنيت بتخريج الآثار والأشعار ، فلم أغفل آية ، ولا حديثاً ، ولا مثلاً ،  
ولا شاهداً من بيان مظانه ، كما رجعت إلى مصادر ابن مضاء التي استقى  
منها مادته العلمية ، وكان قد اعتمد أساساً على كتاب سيوييه ، يأخذ منه  
الشواهد والأمثلة ، فأعدت كل ذلك إلى الكتاب ، وقت كذلك بتوضيح  
الآراء المنسوبة إلى بعض النحاة ، فبينت الأصول التي اعتمدها . وأخيراً  
وضعت عناوين لبعض الفصول والمسائل ، لتتميز من غيرها ، تراها بين  
الأقواس المعقوفة [ ] . وحددت بداية كل ورقة من أوراق الأصل  
بوضع رقها بين نجمتين ، هكذا . ٢ .

هذا وينبغي أن أذكر أني قد أفدت شيئاً من مقال أستاذنا الشيخ محمد علي  
النجار ، في مجلة الأزهر الصادرة في ربيع الأول سنة ١٣٦٧ ، المجلد التاسع  
عشر ، كان قد كتبه نقداً لتحقيق النشرة السابقة ، وللدراسة التي قامت  
حول ابن مضاء نفسه ، أفدت شيئاً من هذا المقال في بعض ما قمت به من  
تصويبات . وبالله التوفيق ، والحمد لله رب العالمين .



( معهد أجا. التطورات البرية )

الكتبة الوطنية بجنيف

ورقة المخطوطات

رقم القلم ٦٦٨ - ٦٦٨

اسم الكتاب الورق على بخاخ

اسم المؤلف ابن رضا، البصري

تاريخ النسخ اذوية من تاريخ حياة بلال

عدد الأوراق ١٠٠ ورقة

الاحقات صح من سنة ١٦٦٨ - اذوية بنتا بضمها

المقام ١٥٥٠٠٠

تعريف معهد المخطوطات بالمخطوطة

يكفان لزيد علمك يا ابن آدم فان لم يستطع فبقية  
وغيره فانظر في هذا الكتاب من امره فهذا الكتاب ان  
كان يحزن عن خط اليزيد ويحتمل العلم من انما المراد به  
ان يظن فان تبت له ما بينه وبينه من الامور فكذلك  
وان لم يشبه له فليكن في نفسه الجرح عن الاضغاث فان  
ظهر له خلافة من يدين بظهوره بوجهه اذ كان به  
وان كان المستحق من وجهه الله عليه السلام ورضاه  
صانعه الذي يحفظك من الاغتراب من الاغتراب ويصانته  
عزالتك من فاعلم من ذلك ان الاقارب ما لم يواظبوا  
الى المصائب التي ايجوا الا لله من الاقارب من يحفظوا  
في الآخرة الكائن من الاقارب من الاقارب من الاقارب  
ويستمتع بها ولا يخطئ عن سبها ولا يجمعها لغيري  
قال: يا غافل يا غافل  
تدري بعد في كتابه فان اضعف من وجهه من غير

قال الشيخ الفقيه ما ادخله من الاقارب والاقارب  
الاجتماع الاحتمال هو العباد من عبد الرحمن ابن  
اللعنوني ان الله يرحمهم وورثوا الاقارب من الاقارب  
اجزاء ونفعها بالعلم الذي جعله لطف الله الا على ما  
مرتبه من الاعجاز والعلم بالكتاب الذي يراى في القرآن  
والصلاة على نبيها الا على الاقارب من الاقارب من الاقارب  
والما بعين لغيره من الاقارب وانما الله الاقارب من الاقارب  
المصنوع من المصنوع والمعلم من غير علمه من الاقارب  
المؤمنين من الاقارب من الاقارب من الاقارب من الاقارب  
اسم المؤمن من الاقارب من الاقارب من الاقارب من الاقارب  
الاعجاز الكريمة والشمس من الاقارب من الاقارب من الاقارب  
على الاقارب من الاقارب من الاقارب من الاقارب من الاقارب  
الصحة وقوله من قال في كتاب الله من الاقارب من الاقارب  
فلا ينظروا وقوله من قال في كتاب الله من الاقارب من الاقارب









الرَّعْلَةُ

النَّخْلَةُ

لَا بِزُفْرٍ

أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّخِيلِيِّ الْقُرْطُبِيِّ

٥١٣ - ٥٩٢ هـ



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رب أعز

قال الشيخ الفقيه ، القاضي الأعدل ، العالم الناصر ، المحقق الأحفل ،  
أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن ، ابن مضاء اللخمي - أدام الله بركته ،  
ونور بنور الإيمان خلده ، وفسح أجله ، ونفعه بالعلم الذي حمه - :



## [ مقالة المؤلف ]

الحمد لله على ما من به من الإيمان ، والعلم باللسان ، الذي نزل به القرآن . والصلاة على نبيه الداعي إلى دار الرضوان ، وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان . وأسأل الله الرضا عن الإمام (١) المعصوم ، المهدي المعلوم ، وعن خليفته سيدنا أمير المؤمنين ، الوارثين مقامه العظيم . وأصل الدعاء لسيدنا أمير المؤمنين بن أمير المؤمنين ، مبلغ مقاصدهم العلية إلى غاية التكامل والتتميم .

أما بعد ، فإنه حملني على هذا المكتوب قول الرسول - صلى الله عليه وسلم - : [ الدِّينُ النَّصِيحَةُ ] (٢)

وقوله : « من قال في كتاب الله برأيه فأصاب فقد أخطأ » (٣) .

وقوله : [ مَنْ قَالَ فِي كِتَابِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ فَلْيَتَّبِعُوا ] (٤) .

وقوله :

[ مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ ، فَإِنْ لَمْ

(١) يدعو ابن مضاء للإمام محمد بن تومرت داعية الموحدين ، ويصني بخليفته عبد المؤمن ابن علي مؤسس دولة الموحدين وابنه يوسف بن عبد المؤمن ، ثم دعا للخليفة الثالث يعقوب بن يوسف . انظر التمهيد ٧ - ٩ .

(٢) أخرجه البخاري ومسلم في كتاب الإيمان ، انظر البخاري ، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم الدين النصيحة ٢٣/١ ومسلم ، باب بيان أن الدين النصيحة ٣٧/٢ .

(٣) أخرجه الترمذي في كتاب التفسير ، باب ما جاء في الذي يفسر الله أن برأيه ٦٨/١١ .

(٤) أخرجه الترمذي في كتاب التفسير ، باب ما جاء في الذي يفسر القرآن برأيه ٦٧/١١ .

يَسْتَطِيعُ قِبَلْسَانِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَيَقْلِبْهِ [ (١) ] .

وعلى الناظر في هذا الكتاب من أهل هذا الشأن ، إن كان ممن يحتاج  
لديته ، ويجعل العلم مزلفاً له من ربه ، أن ينظر ، فإن تبين له ما نبينه رجع  
إليه ، وشكر الله عليه . وإن لم يتبين له فليتوقف توقف الورع عند الإشكال ،  
وإن ظهر له خلافه فليبين ما ظهر له بقوله أو كتابه .

وإني رأيت النحويين - رحمة الله عليهم - قد وضعوا صناعة النحو  
لحفظ كلام العرب من الخن ، وصيانتها عن التغيير ، فبلغوا من ذلك إلى  
الغاية التي أموا ، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا . إلا أنهم التزموا ما لا  
يلزمهم ، وتجاوزوا فيها القدر الكافي (٢) فيها أرادوه منها ، فتوعدت مسالكها  
ووهنت مبانيها ، وانحطت عن رتبة الإقناع حججها ، حتى قال شاعر (٣)  
فيها :

١ - تَرْنُو بِطَرْفِ سَاحِرٍ فَاتِرٍ  
أَضْعَفُ مِنْ حُجَّةِ نَحْوِي

على أنها إذا أخذت المأخذ المبرأ من الفضول ، المحرود عن المحاكاة  
والتخييل ، كانت من أوضح العلوم برهاناً ، وأرجح المعارف عند الامتحان  
ميزاناً ، ولم تشتمل إلا على يقين أو ما قاربه من الظنون .

ومثل هذا المكتوب وكتب النحويين ، كمثل رجال ذوى أموال ،  
عندهم الياقوت (٤) الرائق ، والزبرجد الفائق ، والذهب الإبريز ، والورق

(١) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان ، باب وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر  
٢١/٢ - ٢٥ .  
(٢) في الأصل : الكامن .  
(٣) هو أحمد بن فارس إمام اللغة . انظر البيت في معجم الأديب لياقوت ٨٧/٤ .  
وفيات الأديب لابن خلكان ١٠٠/١ ، وأمال السهول ١٩ ، ومقدمة مقاييس اللغة له ١١/١ .  
(٤) الياقوت : من الجواهر . العرب : أجوده الأحمر الرمان ، والزبرجد : كمنك  
جواهر . والإبريز : الخالص ، والورق : القصة ، والعسجد : الذهب .



التي برزت في الخلوص كل التبريز ، وقد خالطها من الزجاج الذي صق  
حتى ظن زبرجداً ، والنحاس الذي عولج حتى حسب عسجداً ، ماهو أبي  
منظراً ، وأعظم في مرأى العين خطراً ، وأكثر عدة ، وأجد جدة ، حتى  
صاروا بهما (١) ألهج ، وظنوا أنهم إليهما أحوج ، فأتاح الله لهم رجلاً ناصحاً ،  
وناقداً بصيراً ، فأظهروه على مالدبهم من تلك الذخائر النفيسة المونقة (٢) ،  
فقال لهم : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : ( الدين النصيحة ) .

وأنا أنصحكم لا للاقتناء ولا للاكتساب ، ولكن لابتغاء الأجر من الله  
والتواب : هذا الذي اتخذتموه عدة للدهر ، وظننتموه أماناً من الفقر ٣٥ .  
بعضه مال ، وبعضه لمع آل (٣) ، والياقوت يختبر بالنار ، فيزيد حسناً  
بالاختبار ، والزجاج لا يثبت للنار ولا يصبر عليها ، والزبرجد يذيب أعين  
الآفاعي إذا أدنى إليها . وطفق يأخذ معهم في هذه الأساليب ، ويأتيهم فيها  
بأذلا جهده ، ومستنفراً جده بالغرائب والأعاجيب ليوقع بهم اليقين ،  
بما يصدق منها لدى الابتلاء وما يمين (٤) . فبعضهم أثنى وشكر ، وأتمر لما  
أمر ، واستبدل بما يعر (٥) ويضر ، ما ينفع لدى اللزبات (٦) ويسر . وبعضهم  
تهاون بمقاله ، واستمر على حاله ، فعجمهم (٧) الزمان عجمة ، وضغمتهم (٨)  
الحوادث ضغمة ، وأصاب (٩) مدينتهم أزمة . فمن حزم وعمل منهم بما  
علم ، تخلص منها تخلص الشهاب من الظلماء . ومن أعرض عنه ، وأنف منه ،  
هلك هلاك العجاء في الفيء ، عند عدم الرعي والماء .

- ( ١ ) أي : بالزجاج والنحاس . وفي التيمورية : « بها » . وهو خطأ .  
( ٢ ) يقال : آتقني : أعجبتني .  
( ٣ ) الآل : السراب .  
( ٤ ) في الأصل : « يميح » . وما يمين : كذب .  
( ٥ ) عرة : أصابه بمكروه .  
( ٦ ) اللزبات : جمع لزبة - يسكون العين - وهي الشدة .  
( ٧ ) عجمه : عفه . وعجم السيف : هزه يجره .  
( ٨ ) ضغته : عفه أيضاً .  
( ٩ ) في الأصل والتيمورية : « وأصاب مدينتهم » .

وكذلك من أخذ من علم النحو ما يوصله إلى الغاية المطلوبة منه ،  
 واستعاض من تلك الظنون التي ليست كظنون الفقه التي نصبها الشارع -  
 صلى الله عليه وسلم - أمانة للأحكام ، ولا كظنون الطب التي جربت -  
 في الغالب - نافعة في الأمراض والآلام - العلوم الدينية ، السمعية والنظرية  
 التي هي الجسنة ، والهادية إلى الجنة ، فقد نفعه الله بالتعليم ، وهداه إلى صراط  
 مستقيم .

وأما من اقتصر كل الاقتصار ، على المعارف التي لا تدعو إلى جنة  
 ولا تزجر عن نار ، كاللغات والأشعار ، ودقائق علل النحو ومسلبيات  
 الأخبار ، فقد أساء الاختيار ، واستحب العمى على الإبصار :

٢ - وما انتفاعُ أخِي الدُّنيا بِناظِرِهِ  
 إِذَا اسْتَوَتْ عِنْدَهُ الْأَنْوَارُ وَالظُّلُمُ (١)

ولعل قائلًا يقول : أيها الأندلسي المسرور بالإجراء (٢)  
 بالخلاء ، المضاهي بقبسه (٣) الخفي ذكاه (٤) وابن  
 ذكاه ، أتزاحم بغير عود (٥) ، وتكائر برذائك (٦) الجود!

(١) المتني ، ديوانه ٨٢/٤ .  
 (٢) عبارة مقتبسة من المثل : « كل حجر في الخلاء يسر » . انظره في الأمثال للبيدائي  
 ١٣٥-٢ ، والبيان والتبيين للجاحظ ٢٠٣/١ . وأمله أن رجلاً كان يجرى فرسه فرداً فأعجبه  
 ما رأى من سرعته ، فراهن عليه فسبق في الرهان . فقال هذا المثل ، يضرب لمن تكون فيه  
 الخلة يجدها من نفسه ، ولا يشعر بما في الناس من الفضائل .

(٣) القيس : شعلة نار تقتبس من معظم النار .  
 (٤) ذكاه : الشمس . غير منصرفة . وابن ذكاه : الصبح .

(٥) هذا مثل ، ونصه : زاحم بعود أودع . والعود : الجمل المنس . ومعنى المثل ،  
 استن على حركك بأهل الدين والمعرفة ، فإن رأى الشيخ خير من شهيد القلام ، انظر اللسان ،  
 مادة عود . والأمثال للبيدائي ٣٢٠/١ .

(٦) في التيمورية : برذاك . وهو خطأ . والرذاد : المطر الضعيف . والجود : المطر  
 الواسع الغزير .

٣ - وابنُ اللَّبُونِ إِذَا مَا لَزَّ فِي قَرْنٍ  
لَمْ يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ الْبُزْلِ الْقَنَاعِيسِ<sup>(١)</sup>

هل أنت إلا كما قال :

٤ - كَنَاطِحِ صَخْرَةٍ يَوْمًا لِيَفْلِقَهَا  
فَلَمْ يَضِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعِيلِ<sup>(٢)</sup>

آرزي بنحوي<sup>(٣)</sup> العراق ، وفضل العراق على الآفاق ، كفضل الشمس  
في ٤٠٤ . الإشراف ، على الملل في المحاق ؟ وإنك أهل من بقعة في شقة ،  
وأخفى من تبة في لبة !

٥ - لَوْ كَانَ يَخْفَى عَلَى الرَّحْمَنِ خَافِيَةٌ  
مِنْ خَلْقِهِ ، خَفِيَتْ عَنْهُ بَنُو أَسَدٍ<sup>(٤)</sup>

فيقال له : إن كنت أعنى لانهض إلا بقائد ، ولا تعرف الزائف من  
المخالص إلا بناقد ، فليس هذا بعشك فادرجي<sup>(٥)</sup> !

(١) جرير ، ديوانه ٢٥٠ . والكتاب لسيويه ٩٧/٢ . والمقتضب للبرد ٤٤٦/٤ .  
٣٢٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٥/١ . ومعنى اليبب ٥٣ . ولسان العرب ، مادة :  
لبن ، لوز ، قنص .

ابن اللبون : ولد الناقة إذا كان في العام الثاني وصار لها لبن . ولز : شد . والقرن :  
الحبل . والبزل : جمع بازل ، وهو ما يبلغ التاسعة . والقناعيس : جمع قنص ، وهو الجمل  
الصخم العظيم .

(٢) الأضي ، ديوانه ١٤٨ . وشذور الذهب ٤٠٤ . والوعيل : التيس الجبل .

(٣) في الأصل والتمورية : « بنحوي » . والسياق يوجه النقد إلى النحلة لا إلى واحد  
منها ، وبديل قوله بعد ، « وفضل العراق » ، فهو يعني أهل العراق . وقد وجدت هاتين  
البيتين في نسخة من ديوانه .

(٤) الطرماح بن حكيم ، انظر البيت في نقد الشعر لقدامة بن جعفر ١٠٧ . وعمون  
الأخبار ١٩٥/٢ .

(٥) هذا مثل ، أي : ليس هذا من الأمر الذي لك فيه حق ، فدعيه ، يقال : درج ،  
أي : شئ ومضى . يضرب لمن يرفع نفسه فوق قدره . انظر مجمع الأمثال للبيداني ١٨١/٢ .

٦ - خَلُّ الطَّرِيقِ لِمَنْ يَبْنِي المَنَارَ بِهِ  
وَأَبْرَزُ بِبَرَزَةٍ حَيْثُ اضْطَرَّكَ القَدْرُ<sup>(١)</sup>

وإن كنت من ذى الاستعداد (٢)، في محل الاستعداد (٣)، والاستناد حيث  
يجب الاستناد، فانظر فتسبين لك الرغبة من الصريح (٤)، ويتبين لك السقيم  
من الصحيح.

(١) جرير، ديوانه ٢١٩. والكتاب لسبويه ٢٥٤/١. وابن السكيت ٣١٢/١  
وشرح المفصل لابن يونس ٢٠/٢.  
برزة: أم المهجر.

(٢) كذا في أصلنا والبيهرية: ذى الاستعداد. وهو الاستعداد هو: صاحب الرأي  
البارد الذى لا يؤبه له. وقد شاع هذا الاستعمال في الأندلس، ومنه قول السهيلي في أماليه ٢٤  
في نقد مقالاتهم في باب ما لا يتصرف: . . . ولا استعداد من يقول: إن عمر وقم، وثلاث ورباع،  
وجمع وأخر، لم يتون لأنه بمنزلة يقوم ويجلس. . . .

(٣) استبد بالأمر: انفرد به. يقول له: إذا كنت قادراً على الرد والنقد، وبيان  
الجيد من الزائف، فانظر فيما أقول.

(٤) ابن سريج: ذهبت رغبته وخلص. . . .

## فصل

### عن إلغاء العوامل

•••

قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغنى النحوي عنه ،  
وأبني على ما أجمعوا على الخطأ فيه :

فمن ذلك ادعائهم أن النصب والحذف والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي ،  
وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبمعامل معنوي . وعبروا عن ذلك بعبارات  
توهم أن قولنا : « ضرب زيد عمراً » ، أن الرفع الذي في « زيد » والنصب  
الذي في « عمرو » ، إنما أحدثه « ضرب » ، ألا ترى أن سيبويه - رحمه  
الله - قال في صدر كتابه : « وإنما ذكرت ثمانية مجاز ، لأفارق بين ما يدخله  
ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل ، وليس شيء منها إلا وهو  
يزول عنه ، وبين ما يبني عليه الحرف بناء لا يزول عنه ، لغير شيء أحدث  
ذلك فيه (١) » ، فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب ، وذلك بين الفساد .

وقد صرح بخلاف ذلك أبو الفتح بن جني وغيره ، قال أبو الفتح  
في خصائصه بعد كلام في العوامل اللفظية والعوامل المعنوية : « وأما في الحقيقة  
ومحصل الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم  
نفسه ، لا لشيء غيره (٢) » ؛ فأكد « المتكلم » بـ « نفسه » ليرفع الاحتمال ،  
ثم زاد تأكيداً بقوله « لا لشيء غيره » . وهذا قول المعزلة . وأما مذهب  
أهل الحق فإن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى ، وإنما تنسب إلى

(١) الكتاب ١/١٣٠ .

(٢) الخصائص ١/١٠٩ - ١١٠ .

الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية . وأما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضاً ، فباطل عقلاً وشرعاً ، لا يقول به أحد من العقلاء ، لعان يطول بذكرها ما المقصد إيجازه :

منها : أن شرط الفاعل أن يكون موجوداً حينما يفعل . . . فعله ، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم العامل ؛ فلا ينصب « زيد » بعد « إن » ، في قولنا : « إن زيدا » ، إلا بعد عدم « إن » !

فإن قيل : بم يرد على من يعتقد أن معاني هذه الألفاظ هي العاملة ؟

قيل : الفاعل عند القائلين به إما أن يفعل بإرادة كالحَيوان ، وإما أن يفعل بالطبع كما تحرق النار ويُسبِّد الماء ، ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق ، وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل الله تعالى . وكذلك الماء والنار وسائر ما يفعل . وقد تبين هذا في موضعه .

وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل ، لا ألفاظها ولا معانيها ، لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع !

فإن قيل : إن ما قالوه من ذلك إنما هو على وجه التشبيه والتقريب ؛ وذلك أن هذه الألفاظ التي نسبوا العمل إليها إذا زالت زال الإعراب المنسوب إليها ، وإذا وجدت وجد الإعراب . وكذلك العلة الفاعلة (١) عند القائلين بها .

قيل : لو لم يسقهم جعلها عوامل إلى تغيير كلام العرب ، وحطه عن رتبة البلاغة إلى هجنة العبي ، وادعاء النقصان فيما هو كامل ، وتحريف

---

(١) علة الشيء : ما يحتاج الشيء إليه . والعلة أنواع : مادية ، وصورية ، وفاعلة ، وغائية . والأوليان داخلتان في الشيء ، والأخريان خارجتان عنه ، ويفرق بين الأولين بأنه إن كان وجوده مع العلة بالقوة فهي العلة المادية ، وإن كان وجوده بالفعل فهي العلة الصورية . ويفرق بين الآخرين بأنه إذا كان وجود الشيء بها فهي العلة الفاعلة أو الفاعلية ، وإن كان لأجلها فهي العلة الغائية . فالعلة الفاعلة : ما به يتحرك الشيء من الوجود بالقوة إلى الوجود بالفعل . وهي مقالة الفلاسفة ، فأما المسلمون فلا يقولون بالعلة الفاعلة . (٢)

المعاني عن المقصود بها ، لسوحيوا في ذلك ، وأما مع إفضاء اعتقاد كون الألفاظ عوامل إلى ما أفقت إليه ، فلا يجوز اتباعهم في ذلك .

### [ إلغاء الحذف والتقدير ] :

واعلم أن المحذوفات في صناعتهم على ثلاثة أقسام : (١) حذف (٢) حذف (٣) حذف

محذوف لا يتم الكلام إلا به ، حذف (١) لعلم المخاطب به ، كقولك لمن رأته يعطى الناس : زيدا . أى : أعط زيدا . فتحذفه وهو مراد ، وإن أظهر ثم الكلام به ، ومنه قول الله تعالى :

[ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا : مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ ؟ قَالُوا : خَيْرًا ] (٢) .

وقوله تعالى :

[ وَيَسْأَلُونَكَ : مَاذَا يُنْفِقُونَ ؟ قُلْ : الْعَفْوَ ] (٣)

على قراءة من نصب وكذلك من رفع (٤) . وقوله عز وجل :

[ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا ] (٥)

(١) في الأصل : « حرف » .  
(٢) في الأصل : « وإذا قيل لهم : ماذا . . . » . وليست آية . والآية بما أئتمناه من سورة النحل ، رقم ٣٠ . وفي سورة النحل آية أخرى رقم ٢٤ ، هي : ( وإذا قيل لهم : ماذا أنزل ربكم ؟ قالوا : أساطير الأولين ) .  
(٣) سورة البقرة ، آية ٢١٩ .  
(٤) النصب قراءة الجمهور ، والرفع قراءة أبي عمرو . انظر البحر المحيط ١٤٩/٢ .  
(٥) سورة الشمس ، آية ١٣ .

والمحذوفات في كتاب الله - تعالى - لعلم المخاطبين بها كثيرة جداً ،  
وهي إذا أظهرت تم بها الكلام ، وحذفها أوجز وأبلغ .

والثاني : محذوف لا حاجة بالقول إليه ، بل هو تام دونه ، وإن أظهر  
كان عياً<sup>(١)</sup> ، كقولك : أزيداً<sup>(٢)</sup> ضربته ؟ قالوا : إنه مفعول بفعل مضمر  
تقديره : أضربت زيداً ؟ وهذه دعوى لا دليل عليها إلا ما زعموا من أن  
« ضربت » من الأفعال المتعدية<sup>(٣)</sup> إلى مفعول واحد ، وقد تعدى إلى الضمير ،  
ولا بد لزيد من ناصب إن لم يكن ظاهراً فمقدر ، ولا ظاهر ، فلم يبق  
إلا الإضمار ! وهذا بناء على أن كل ٦٠ منصوب فلا بد له من ناصب .  
ويا ليت شعري ما الذي يضمرونه في قولهم : أزيداً مررت بغلامه ؟ وقد  
يقوله القائل منا ولا يتحصل له ما يضم ، والقول تام مفهوم ، ولا يدعو  
إلى هذا التكلف إلا وضع : أن كل منصوب فلا بد له من ناصب . فهذا  
القسم الثاني .

وأما القسم الثالث فهو مضمر إذا أظهر تغير الكلام عما كان عليه قبل  
إظهاره ، كقولنا : يا عبد الله . وحكم سائر المناديات<sup>(٤)</sup> المضافة والنكرات  
حكم « عبد الله » ، « وعبد الله » عندهم منصوبٌ بفعل مضمر تقديره :  
أدعو ، أو : أنادي . وهذا إذا أظهر تغير المعنى ، وصار النداء خبراً ،  
وكذلك النصب بالفاء والواو ، ينصبون هذه الأفعال الواقعة بعد هذه الحروف  
بأن ، ويقندرون أن مع الفعل بالمصدر ، وبصرفون الأفعال الواقعة قبل هذه  
الحروف إلى مصادرها ، ويعطفون المصادر على المصادر بهذه الحروف .  
وإذا فعلوا ذلك كله لم يردوا<sup>(٥)</sup> معنى اللفظ الأول ، ألا ترى أنك إذا

(١) كذا في أصلنا ، وهو الصواب . وهو من مفردات ابن مضاء ، أنظر ص ٧٢ ،  
عند تخريجه لقولهم : « هذا حمر ضب حمر » . وفي التيمورية : « عيبا » . وهو خطأ .  
(٢) في الأصل : « إن زيدا » . وهو خطأ .  
(٣) في صلب الأصل : « التصرفة » . والمثبت عن الحاشية .  
(٤) في الأصل والتيمورية : « المناجاة » . وهو خطأ .  
(٥) أي : لم يصلوا إلى المعنى المراد من اللفظ .



قلت : ما تأتينا فتحدثنا ، كان له معنيان ، أحدهما : ما تأتينا فكيف تحدثنا ؟  
أى : إن الحديث لا يكون إلا مع الإتيان ، وإذا لم يكن الإتيان لم يكن  
الحديث ، كما يقال : ما تدرس فتحفظ . أى : إن الحفظ إنما سببه الدرس ،  
فإذا لم يكن الدرس فلا حفظ . والوجه الآخر : ما تأتينا محدثاً ، أى : إنك  
تأتى ولا تحدث . وهم يقدرون الوجهين جميعاً : ما يكون منك إتيان  
فحديث (١) . وهذا اللفظ لا يعطى معنى من هذين المعنيين .

وهذه المضمرات التي لا يجوز إظهارها لا يخلو من أن تكون معدومة في  
اللفظ موجودة معانيها في نفس القائل ، أو تكون معدومة في النفس كما أن  
الألفاظ الدالة عليها معدومة في اللفظ ، فإن كانت لا وجود لها في النفس  
ولا للألفاظ الدالة عليها وجود في القول ، فما الذي ينصب إذا ؟ وما الذي  
ينصر ؟ ونسبة العمل إلى معدوم على الإطلاق محال !

فإن قيل : إن معاني هذه الألفاظ المحذوفة موجودة في نفس القائل ،  
وإن الكلام بها يتم ، وإنها جزء من الكلام القائم بالنفس المدلول عليه  
بالألفاظ إلا أنها حذفت الألفاظ الدالة عليها إيجازاً ، كما حذفت مما يجوز  
إظهاره إيجازاً ٧٠ . لزم أن يكون الكلام ناقصاً ، وأن لا يتم إلا بها ، لأنها  
جزء منه ، وزدنا في كلام القائلين ما لم يلفظوا به ، ولا دلنا عليه دليل  
إلا ادعاء : أن كل منصوب فلا بد له من ناصب لفظي . وقد فرغ من  
إبطال هذا الظن بيقين . وادعاء الزيادة في كلام المتكلمين من غير دليل يدل  
عليها خطأ بين ، لكنه لا يتعلق بذلك عقاب . وأما طرد ذلك في كتاب الله -  
تعالى - الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وادعاء زيادة معان  
فيه من غير حجة ولا دليل إلا القول بأن كل ما ينصب إنما ينصب بناصب ،  
والناصب لا يكون إلا لفظاً يدل على معنى ، إما منطوقاً به ، وإما محذوفاً  
مراداً ومعناه قائم بالنفس - فالقول بذلك حرام على من تبين له ذلك . وقد  
قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « من قال في القرآن برأيه فأصاب

(١) قوله تعالى: «ما تأتينا فتحدثنا» أي: ما تأتينا فكيف تحدثنا؟

(٢) قوله تعالى: «ما تأتينا محدثاً» أي: ما تأتينا فكيف تحدثنا؟

فقد أخطأ<sup>(١)</sup> . ومقتضى هذا الخبر النهي ، وما نهى عنه فهو حرام ، إلا أن يدل دليل ، والرأي<sup>(٢)</sup> ما لم يستند إلى دليل . وقال صلى الله عليه وسلم :

[ مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِغَيْرِ عِلْمٍ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ  
مِنَ النَّارِ ]<sup>(٣)</sup> .

وهذا وعيد شديد ، وما توعد الله على فعله فهو حرام . ومن نبى الزيادة في القرآن بلفظ أو معنى على ظن باطل قد تبين بطلانه ، فقد قال في القرآن بغير علم ، وتوجه الوعيد إليه . ومما يدل على أنه حرام الإجماع على أنه لا يزداد في القرآن لفظ غير المجمع على إثباته . وزيادة المعنى كزيادة اللفظ ، بل هي أخرى ، لأن المعاني هي المقصودة والألفاظ دلالات عليها ، ومن أجلها .

### [ إجماع النحاة على القول بالعامل ليس حجة ] :

فإن قيل : فقد أجمع النحويون عن بكرة أبيهم على القول بالعوامل ، وإن اختلفوا ، فبعضهم يقول : العامل في كذا كذا . وبعضهم يقول : العامل فيه ليس كذا ، إنما هو كذا . على ما نفسره بعد إن شاء الله ؟

قيل : إجماع النحويين ليس بحجة على من خالفهم ، وقد قال كبير من حذاقهم ومقدم في الصناعة من مقدميهم ، وهو أبو الفتح بن جني في خصائصه : « اعلم أن إجماع أهل البلدين [ يعني البصرة والكوفة ] إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده أن لا يخالف<sup>(٤)</sup> المنصوص<sup>(٥)</sup> والمقيس

(١) انظر تخريج الحديث في ص : ٦٢

(٢) يقول : حقيقة الرأي أنه ما لم يستند إلى دليل . قال : اسم موصول بخبره الرأي .

(٣) تقدم كذلك تخريج الحديث في ص : ٦٣

(٤) في الأصل : « تخالف » . بالناء ، وهو خطأ ، فالصحيح يعود على الخصم .

(٥) في الأصل : « أو المقيس » . والمثبت عن الخصائص والتميمية .

على المتخصص ، فإذا (١) لم يعطك يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه ، وذلك أنه لم يرد ممن بطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ ، كما جاء النص عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من قوله : «أهـ» . «أمنى لا يجتمع على ضلالة» (٢) . وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة . فكل من فسّر في (٣) له عن علة صحيحة ، وطريق نهج (٤) ، كان خليل (٥) نفسه ، [ وأباً (٦) عمرو وفكره ] ، إلا أننا - مع هذا الذي رأيناه وسوغنا مرتكبه - لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثها وتقدم نظرها ، وتثابت أواخر على أوائل ، وأعجازاً على كلاكل ، والقوم الذين لا يشك في أن الله - سبحانه وتقدس - أسماؤه - قد دام لهذا العلم الكريم ، وأرام وجه الحكمة في الرجيب (٧) له والتعظيم ، وجعله بركاتهم وعلى أيدي طاعتهم ، لخادمنا لكتابه المنزل ، وكلام نبيه المرسل ، وعوناً على فهمهما ، ومعرفة ما أمر به ، أو (٨) نهي عنه الثقلان [ منهما ] (٩) . إلا بعد أن يناهضه (١٠) إفتاناً (١١) ، ويثابته عرفاناً . ولا يخلد إلى سائح مخاطره ، ولا إلى أول (١٢) نزوة من نزوات تفكره . فإذا هو حذبا على هذا المثال ، ويأشر بإنعام تصفحته أحناء الحال ، أمضى الرأي فيما يريه الله [ منه ] (١٣) ، غير معان (١٤) به .

(١) في الخصائص : « فأما إن لم يعط يده » .  
 (٢) أخرجه ابن ماجه في كتاب الفتن ، باب السواد الأعظم ، الحديث ١٣٠٣/٢/٢٩٥٠ .  
 (٣) أي : كشف بطلان كذا : « سئل عن رجل قال : كذا » .  
 (٤) أي : بيته .  
 (٥) أي : إمام نفسه . كالخليل بن أحمد ، وأبي عمرو بن الدلاء ، يريد أنه يكون مثلها .  
 (٦) عن الخصائص .  
 (٧) أي : التعظيم .  
 (٨) في الأصل : « ونهى » . والثبت عن الخصائص .  
 (٩) في الأصل والتهجيرية وإحدى نسخ الخصائص : « يفاهيه » . ولم تقع له هذه الصيغة من هذه المادة . ومعنى ناهضه : قاربه . والمراد أنه يكون على هيئة من هذا العلم لا يتصعب عليه من شيء .  
 (١٠) في الأصل : « اتفاقاً » . والثبت عن الخصائص .  
 (١١) كلمة « أول » غير ثابتة في الخصائص .  
 (١٢) المعازة : المغالبة .

ولا غاضر من السلف - رحمهم الله - في شيء منه . فإنه إذا فعل ذلك  
سد رأيه ، وشيع<sup>(١)</sup> خاطره ، وكان بالصواب مثنئ<sup>(٢)</sup> ، ومن التوفيق  
مظنة . وقد قال أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ : « ما على الناس شيء أضر  
من قولهم : ما ترك الأول للآخر شيئاً » . وقال أبو عثمان المازني : « وإذا  
قال العالم قولاً متقدماً ، فللمتعلم الاقتداء به ، والانتصار له ، والاحتجاج  
لخلافه ، إن وجد إلى ذلك سبيلاً<sup>(٣)</sup> » . وقال الطائي الكبير<sup>(٤)</sup> :

٧ - يقول من تفرع أسمائه :

كَمْ تَرَكَ الْأَوَّلُ لِلْآخِرِ !

فما<sup>(٥)</sup> جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بدى هذا العلم وإلى آخر هذا  
الوقت ، ما رأيتُه أنا في قولهم : « هذا جحر ضب خرب » ، فهذا يتناوله  
آخر عن أول ، وتال عن ماض ، على أنه غلط من العرب ، لا يختلفون  
فيه ، ولا يتوقفون عنه ، وأنه من الشاذ الذي لا يحمل عليه ، ولا يجوز رد  
غيره إليه . وأما أنا فعندي أن في القرآن من<sup>(٦)</sup> مثل هذا الموضع نيفاً على  
ألف موضع<sup>(٧)</sup> .

قال المؤلف - رضي الله عنه - : هنا قطعت نص كلامه ، لأنني

- 
- (١) شيع فلاناً : شجعه وجراه . يريد أن ما يسبح له ويخطر عليه يكون مقرباً .  
(٢) أي : أصبح يعرف بالصواب . ومنه في حديث ابن مسعود : « إن طول الصلاة  
وقصر الخطبة مثنة من فقه الرجل » ، أي : إن ذلك مما يعرف به فقه الرجل . والثنية : العلامة .  
(٣) انظر النصف لابن جني شرح تصريف المازني ٣١٨/٢ .  
(٤) هو أبو تمام . والبيت في ديوانه ١٤٣ .  
(٥) في الأصل : « فاه » . والثبت عن الخصائص .  
(٦) كلمة « من » ليست في الخصائص .  
(٧) الخصائص لابن جني ١٨٩/١ - ١٩٢ .

تواردته (١) . ثم أوردت كلامي في مخالفتها لما (٢) طال القول وقصر (٣) في الإيجاز ، وإنما ٩٠ . سقت قوله المتقدم اتباعاً لمن ألف الاتباع !

فذهب الجماعة في قول العرب : « هذا جحرٌ ضبٌ خربٌ » . ما ذكره (٤) . واختار أبو الفتح أن يكون على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه . وقال : إن في القرآن نيفاً على ألف موضع . وتقديره عنده : هذا جحرٌ ضبٌ خربٌ جحره ، فخرب نعت لضب ، كما يقال : هذا فرس عربي قارح فرسه ، فقارح نعت لعربي وصف به ، وإن كان للفرس ، لأنه من سببه . فحذفت « الجحر » الذي هو المضاف ، وهو فاعل مرفوع ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، وهو الضمير العائد على النصب ، مقام الجحر ، فارتفع بخرب عنده . والضمير إذا كان فاعلاً باسم الفاعل ، أو بالصفة المشبهة باسم الفاعل ، استكن فيهما على مذهبه . وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه بطرد ، واستكنا الضمير في الصفة مطرد .

لكن لقاتل أن يقول لأبي الفتح : إن الحذف للمضاف لا يجوز إلا في المواضع التي يسبق إلى فهم المخاطب المقصود من اللفظ ، كقوله تعالى : (واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها) (٥) . وأما في هذه المواضع التي يحتاج في معرفة المحذوف منها إلى تأمل كثير وفكر طويل ، فلا يجوز حذفه ، لما فيه من اللبس على السامعين ، وهذا من المواضع البعيدة ؛ والدليل على ذلك أنه قد مر هذا القول على أسماع قوم فهما عارفين بالنحو واللغة ، فلم يهتدوا إلى هذا المحذوف ، لأنه لو ظهر لكان قبيحاً ؛ لو قالت

(١) أي : توارد خاطرني مع خاطره فيه .

(٢) في الأصل : « فيها » .

(٣) أي : حال الإيجاز بيني وبين إيراد نصه كاملاً .

(٤) انظره مفصلاً في الكتاب لسبويه ١/٤٣٦ - ٤٣٧ .

(٥) سورة يوسف ، آية ٨٢ .

العرب : « هذا جحر صب نخر جحره » قبح ، لأنه عي من القول  
 تغني عنه ضمة الباء ، ويكون الكلام وجزراً فصيحاً ، فلما كان أصله هكذا  
 ثم تكلف فيه ما تكلف من الحذف لما لا يسبق حذفه إلى الفهم بعد . ثم  
 إنه لو كان المضاف إليه ظاهراً لكان أبين ، ولكنه حذف المضاف واستكن  
 المضاف إليه ، فعزب عن الفهم ، وصار فهمه مع هذا الحذف والإضمار  
 من تكليف مالا يستطيع . واستجاز أبو الفتح الرد على كل من تقدم بظن  
 ليس بالقوي ، فكيف بنا ونحن نرد عنهم الظنون الضعيفة بالأدلة الواضحة  
 التي لا أمرأء فيها لمنصف .

فإن قيل : فإن زعم النحويون أنهم لم يريدوا يقولم في « أزيداً أكرمته »  
 وما أشبه أن « أكرمت » الذي انتصب به « زيد » مراد للمتكم ، ولا أن  
 الكلام ناقص دونه ، ١٠٥ . وإنما هو شئ . موضوع مصطلح عليه يتوصل به  
 إلى النطق بكلام العرب ، كما فعل المهندسون حين وضعوا خطوطاً مصنوعة  
 هي في الحقيقة أجسام مواضع الخطوط التي هي أطوال لا أعراض لها  
 ولا أعماق ، ونقطاً هي أيضاً أجسام مواضع النقط التي هي نهايات الخطوط ،  
 التي لا أطوال لها ولا أعراض ولا أعماق . وقدروا في الفلك دوائر ونقطاً ،  
 وتوصلوا بذلك إلى البرهان على ما أرادوا أن يبرهنوا عليه ، ولم يحل إيقاع  
 هذه مواضع تلك بما قصدوا ، بل حصل اليقين للمتعلمين تلك الصفة مع  
 معرفتهم بموضع هذه .

قيل : النحويون ليسوا كهؤلاء لأنهم قالوا : « إن كل منصوب فلا بد  
 له من ناصب لفظي » ، فإن جعلوا هذه المحذوفات التي لا يجوز إظهارها  
 معدومة على الإطلاق في اللفظ وفي الإرادة ، والكلام تام دونها ، فقد أبطروا  
 ما ادعوه من أن كل منصوب فلا بد له من ناصب . وأيضاً فإن وضع  
 الأجسام مواضع الخطوط والنقط الهندسية تقريب وعون للمتعلم ، ووضع  
 هذه العوامل لاشئ . فيه من ذلك ، بل تغير (١) وتحيل .

(١) التغير : التحول ، يقال : تغير الشيء عن حاله : تحول . وتغيره - بالتشديد -

حواله وبده .

## [ لا حاجة إلى تقدير متعلق الجار والمجرور ] :

ومما يجرى هذا المجرى من المضمرات التي لا يجوز إظهارها ، ما يدعونه في المجرورات التي هي أخبار ، أو صلوات ، أو أحوال ، مثل : « زيد في الدار » ، و : « رأيت الذي في الدار » ، و : « مررت برجل من قريش » ، و : « رأى زيد في الدار الهلال في السماء » . فيزعم النحويون أن قولنا : « في الدار » متعلق بمحذوف تقديره : زيد مستقر في الدار . والداعي لم إلى ذلك ما وضعوه من أن المجرورات إذا لم تكن حروف الجر الداخلة عليها زائدة ، فلا بد لها من عامل يعمل فيها ، إن لم يكن ظاهراً كقولنا : « زيد قائم في الدار » ، وإلا كان مضمراً كقولنا : « زيد في الدار » . ولا شك أن هذا كله كلام تام مركب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة ، وتلك النسبة دلت عليها « في » ، ولا حاجة بنا إلى غير ذلك . وكذلك يقولون في : « رأيت الذي في الدار » ، تقديره : رأيت الذي استقر في الدار . وكذلك : « مررت برجل من قريش » ، تقديره : كائن من قريش . وكذلك « رأيت في الدار الهلال في السماء » ، تقديره : كائناً في السماء . وهذا ١١ . كله كلام لا يفتقر السامع له إلى زيادة : كائن ولا مستقر ، وإذا بطل العامل والعمل فلا شبهة تبقى لمن يدعى هذا الإضمار .

## [ لا حاجة إلى تقدير الضمائر في الصفات ] :

ومما يجرى هذا المجرى ما يدعونه من أن في أسماء الفاعلين والمفعولين ، والمعدولة عن أسماء الفاعلين ، والمشبهة بها ، وما يجرى مجراها - ضمائر مرتفعة بها ، وذلك إذا لم ترتفع بهذه الصفات أسماء ظاهرة ، مثل : ضارب ، ومضروب ، وضراب ، وحسن ، وما جرى مجراها . وقالوا : إنها ترفع الظاهر في مثل قولنا : زيد ضارب أبوه عمراً ، فإذا رفعت الظاهر فالمضمرة أولى أن ترفعه .

وقد بطل بطلان العامل أنها ترفع الظاهر (١) . وإذا كان « ضارب »

(١) في الأصل : « الظواهر » .

موضوعاً لمعتبين ، ليدل على الضرب ، وعلى فاعل الضرب غير مصرح به ، فإذا قلنا : « زيد ضارب عمراً » ، فضارب يدل على الفاعل غير مصرح باسمه ، وزيد يدل على اسمه - فياليت شعري ما الداعي إلى تقدير زائد لو ظهر لكان فضلاً ١٤

فإن قيل : الدليل عليه ظهوره في بعض المواضع ، وذلك عند العطف عليه في قولنا : زيد « ضارب هو وبكر عمراً » ، وكذلك سيجع من العرب : « مررت بقوم عرب أجمعون » (١) ، فلولا أن في « عرب » ضميراً مرفوعاً لما جاز رفع « أجمعين » .

قيل : النحويون يقولون : إن هذا الضمير الذي يرز ليس هو فاعلاً بضارب ، وفاعل ضارب مضمر ، وهذا المنطوق به توكيد له ، و « بكر » معطوف على الضمير المقدر لا على هذا البارز . فلو سلم ما قاله النحويون من أن هذا البارز تأكيد لمضمر آخر مراد لم يدل عليه بلفظ ، وأن « بكراً » معطوف على ذلك المراد ، قيل : إن هذا الضمير إنما يضمير في حال العطف لا غير ، وإذا لم يكن عطف لم يكن ثم ضمير . ومن أين قست حال غير العطف على العطف ، وجعلت حال العطف - مع ثلثها - أصلاً لغيرها على كثرتها ، والمتكلم لا ينوي الضمير إلا إذا عطف عليه ، وإذا لم يعطف عليه لم ينوه ، وهل قياس هذا على هذا إلا ظن ، وكيف يثبت الظن شيئاً مستغنى عنه لا فائدة للسامع فيه ، ولا داعي للمتكلم إلى إثباته وإثباته عي ، لأن اسم الصفة المشتق وضع على الصفة وذى الصفة غير مصرح به ، والمضمر المدعى هو ذلك ، لأنه صاحب الصفة ١٢ . غير مصرح به . ويسقط ظن قياس العطف أن هذه الصفات لم يظهر لها ضمير في حال التثنية والجمع كما ظهر في الفعل ، فيقابل هذا الظن في الإسقاط ذلك الظن في الإثبات ، فعلى هذا يكون الإثبات لا دليل عليه قطعي ولا ظني ، وإثباته في كلام الناس بغير دليل قطعي لا يجوز ، فكيف بكتاب الله تعالى ، وادعاء زائد فيه بظن ، والظن

(١) الكتاب ٣١/٢ ، والأصول لابن السراج ٢٧/٢ .



ليس بهم ! على أن الظن قد قابله ظن آخر . وقد تقدم الحديث في الوعيد على ذلك .

وكذلك ما استدلوا عليه من قولهم : « مررت بقوم عرب أجمعون » ، و : « مررت بقاع عرفة فسج كله »<sup>(١)</sup> ، معلوم أن « عرباً » اسم موضوع لمعنى يميز به عن العجم ، وإذا قلنا : « مررت بقوم عرب » ، فقد تم الكلام ؛ إذ قد أثبت بصفة وموصوف ، وإذا أضمرت فيه ضميراً لم يفد معنى زائداً ؛ وأما قولهم « أجمعون » فشاذا ، فإن سلمنا أنه توكيد لمضمر فن أن يحكم بأن هذا المضمر مراد مع التأكيد ومع عدم التأكيد . فإذا لم يكن تأكيد فلا حاجة للمتكلم إليه . وقياس هذا على هذا ظن ، والظن لا يثبت به مثل هذا ، لاسيما في كتاب الله تعالى .

فإن قيل : فعلى هذا لا يثبت شيء في اللسان بالظن ؟

جيب له : أما ما لا حاجة تدعو إليه فلا يثبت إلا بدليل قطعي ، وأما ما يحتاج إليه مثل ألقاظ اللغة فإنها إذا نقلها الثقات قبلت وإن كانت مظنونة ، وكذلك غيرها مما تدعو الحاجة إليه .

### [ رد تقدير الضمائر في الأفعال ] :

فإن قيل : فما تقول في مثل : « زيد قام » ، إن قلت : إن في « قام » ضميراً فاعلاً ، وليس داع يدعو إلى ذلك إلا قول النحويين : « الفاعل لا يتقدم » ، ولا يد للفعل من فاعل<sup>(٢)</sup> . وقولهم هذا لا يحلوه من أن يكون

(١) المرفوع - يفتح أوله وكسره - : ثبت طيب الريح أغبر ، يميل إلى الخضرة ، وله زهرة صفراء ، وليس له حب ولا شوك . والمثال في كتاب سيوطي ٢/٢٤ ، ٢٧ .

(٢) في الإرتشاف ١٨٠ : قال الزجاجي : « أجمع النحويون على أن الفاعل إذا قدم على فعله لم يرتفع به » فقال البصريون : يرتفع بالابتداء والفعل خبر عنه يرتفع ضميره . وقال بعض الكوفيين : يرتفع بالمضمر الذي في الفعل . وقال بعضهم : هو رفع بموضع الفعل لأنه موضع خبر . وبه كان يقول ثعلب . وانظر المقضب ١/١٢٨ .

مقطوعاً به أو مظنوناً<sup>(١)</sup> ، فإن كان مظنوناً<sup>(١)</sup> فأمره أمر الضمير المدعى في اسم الفاعل ، وإن كان مقطوعاً به صح هذا الإضمار ، ولا بد أن يتقدم قبل الكلام في هذا الموضوع مقدمات تعين الناظر فيه على ما قصد تبينه ، وهي أن الدلالة على ضربين : دلالة لفظية مقصودة للواضع ، كدلالة الاسم على مسماه ، ودلالة الفعل على الحدث والزمان . ودلالة لزوم كدلالة السقف على الحائط ، ودلالة الفعل المتعدى على المفعول به وعلى المكان . ١٣ . ودلالتة على الفاعل فيها خلاف بين الناس ، منهم من يجعل دلالتة عليه كدلالتة على الحدث والزمان . ومنهم من يجعل دلالتة [ عليه ] كدلالاته [ على ] المفعول به<sup>(٢)</sup> ، فإذا قيل : « زيد قام » ، ودل لفظ « قام » على الفاعل دلالة قصد ، فلا يحتاج إلى أن يضمّر شيء ، لأنه زيادة لا فائدة فيها ، كما كان ذلك في اسم الفاعل<sup>(٣)</sup> ، إذ كان اسم الفاعل موضوعاً للدلالة على الفاعل والفعل ، فالفعل على هذا دال على ثلاثة . وإن كانت دلالة الفعل عليه دلالة لزوم وتبع فهنا احتمالان ، أحدهما : أن في نفس المتكلم ضميراً ، كما في قولنا : « زيد ضربته » ، لكنه لم يدل عليه بلفظ لعلم المخاطب به ، والدليل على ذلك قولهم في التثنية : « قاما » ، « ويقومان » ، وفي الجمع : « قاموا » و « يقومون » . فهذه ضمائر دل عليها بالفاظ .

فإن قيل : فما تشكر من أن تكون هذه الألف والواو علامتين للتثنية والجمع ، كما قيل : « أكلوني البراغيث »<sup>(٤)</sup> ، جعلها بعض العرب مع التقديم والتأخير ، وجعلها أكثرهم مع تأخير الفعل عن الفاعل ، كما لزم تاء التانيث مع التأخير للفعل إذا كان الفاعل تانيثه غير حقيقي ، ولم تلزم مع التقديم ، ولم تحذف مع تأخير الفعل إلا في الشعر ، كقول القائل<sup>(٥)</sup> :

(١) في الأصل : « مضمونا » .

(٢) في الأصل : « . . دلالتة كدلالة المفعول به » . وقد زدنا ما بين الأقواس .

(٣) في الأصل : « إذا » .

(٤) الكتاب ١١/٢ .

(٥) عامر بن جوين . والبيت من شراهد الكتاب ٤٦/٢ ، والخصائص ٤١١/٢ .

والمختصب ١١٢/٢ ، وأمال الشجرى ١٥٨/١ ، ١٦١ ، وشرح المفصل ٩٤/٥ ، ونتاج

## ٨ - فَلَا مُزْنَةَ وَدَقَّتْ وَذَقَّهَا

### ولا أرض أبقل إبقالها

فإن قيل : فما تصنع بقولم : « أنت قت » و « أنا قت » ، لم يفهم تقديم الفاعل عن إعادته أخيراً ؟

قيل : هذا دليل ، ولكن قياس الغائب على المخاطب والمتكلم ليس بقطعي . ولعله يكتفى في الغائب بالظاهر المتقدم ، ولا يكتفى في غيره .

فإن قيل : فما الصحيح في دلالة الفعل على الفاعل ؟

قيل : الأظهر أن دلالة الفعل على الفاعل لفظية ، ألا ترى أنك تعرف من الياء التي في « يعلم » أن الفاعل غائب مذكر ، ومن الألف في « أعلم » أنه متكلم ، ومن النون أنهم متكلمون ، ومن التاء أنه مخاطب أو غائبة ، ووقع الإشراك هنا كما وقع في « يعلم » وما أشبه بين الحال والمستقبل ، ويعرف من لفظ « علم » أن الفاعل مذكر . وعلى هذا فلا ضمير ، لأن الفعل يدل بلفظه عليه ، كما يدل على الزمان ، فلا حاجة بنا إلى إضمار . وأما على الرأي الآخر فالأظهر أنه ١٤٠ . لا إضمار لما تقدم .

والنحويون يفرقون بين الإضمار والحذف ، ويقولون - أعني حذاقهم - : إن الفاعل يضمير ولا يحذف . فإن كانوا يعنون بالضمير (١) ما لا بد منه ، وبالحذوف ما قد يستغنى عنه ، فهم يقولون : هذا ينتصب بفعل [محذوف] (٢)

«الفكر لسبيل ١٦٨ والمقرب لابن عصفور ٣٠٣/١ ، وخراتة الأدب ٢١/١ ، ٢٢٠/٣ ، وابن كيسان النحو ١٦٦ .

يصف أرضاً مخصبة . والمزنة : السحابة تحمل الماء . والودق : المطر . وأبقلت : أخرجت البقل .

(١) كذا في الأصل : « بالضمير » وابن مضاء يستعمله كثيراً في معنى ما أضمرته من عامل .

(٢) في الأصل : « بفعل مضمير لا يجوز إظهاره » ، ولا يتأتى عليه فقهنا لما ذكره .

من الفرق بين المضمير والحذوف .

لا يجوز إظهاره . والفعل الذي بهذه الصفة لا يد منه ، ولا يتم الكلام إلا به ، وهو الناصب ، فلا يوجد منصوب إلا بناصب . وإن كانوا يعنون بالمضمر الأسماء ، ويعنون [بالمحذوف] (١) الأفعال ، ولا يقع الحذف إلا في الأفعال أو الجمل لا في الأسماء - فهم يقولون في قولنا : « الذي ضربت زيد » إن المفعول محذوف تقديره : « ضربته » . فإن فرق بينهما بما هو مقطوع بأن (٢) المتكلم أراد به ، وبما يقطن (٣) أن المتكلم أراد به ويجوز أن لا يريد به ، فهو فرق ، لكن إطلاق النحويين لهذين اللفظين لا يأتي موافقاً لهذا الفرق (٤) .

والذي يجب أن يعتقد في مثل « زيد قام » أنه يجوز أن يريد المتكلم إعادة الفاعل ، ويجوز أن يكتفى بما تقدم ، والأظهر أن يكتفى بما تقدم ، هذا إذا كان في كلام الناس ، وأما في كلام الباري سبحانه فالإضراب عن إثباته أو نفيه واجب ، لأنه لا يوجد فيه دليل قطعي ، ولا حاجة بنا إلى القول بالإثبات فيه والإبطال (٥) .

(١) مكانه في الأصل : « بها » .

(٢) في الأصل : « فإن » .

(٣) في الأصل : « يطلق » .

(٤) يحسن هنا أن نذكر ما قاله السجيل في الفرق بين هذه المصطلحات الثلاثة : الحذف ، والإضراب ، والتقدير . أما الحذف فيخصه بما أمكن ذكره ثم حذف لفرض ما ، ويشمل له بالمفعول العائد من الصلة نحو : الذي رأيت ، والذي رأيت . وأما المضمر فهو مقصور على ما لم يلفظ به من الضمائر كالفاعل في نحو : الذي قام . وقد استدل الفرق من لفظ هذين المصطلحين ، ولذلك قال : « والإضراب هو الإخفاء ، والحذف هو القطع من الشيء » .

وهذا فرق لم يفته عليه ابن مضاء . فأما المقدير فهو الذي لا يفرضه بناء كالمصدر ، يقول : « المصدر لا يضر فيه الفاعل ولكنه يقدر » . عل أن السجيل والنحاة جميعاً كانوا يتسامحون في استخدام هذه المصطلحات ، فيضمون بعضها موضع الآخر .

انظر نتائج الفكر السجيل ١٦٥ ، والأمال له ٥٠ ، ودر استقنا عن السجيل ٣٤٧ .

(٥) في الأصل : « والإبطال فيه » ، بتكرار كلمة « فيه » .

### فصل

## عن النحو من غير عامل ومعمول

فإن قيل : أنت قد أبطلت أن يكون في الكلام عامل ومعمول ،  
فأرني كيف يتأتى ذلك مع الوصول إلى غاية النحو ؟ .

قلت : أريك (١) هذا في أبواب تدل على ما سواها بالأحرى . وقد شرحت  
في كتابي بشمول على أبواب النحو كلها ، فإن قضى الله - تعالى - بإكمال  
انتفع به من لم يعقه عنه التقليد ، وإلا فيستدل بهذه الأبواب على غيرها .

### [ تطبيقه في باب النزاع ] :

فمن هذه الأبواب : « باب الفاعلين المفعولين (٢) اللذين كل واحد منهما  
يفعل بفاعله مثل ما يفعل به الآخر ، وما كان نحو ذلك » . هذه ترجمة (٣)  
سيبويه - رحمه الله - فأنا في هذا الباب لا أخالف النحويين إلا في أن  
أقول : « عقلت » ، ولا أقول : « أعلمت » . والتعليل يستعمله النحويون  
في المحرورات ، وأنا أستعمله في المحرورات والفاعلين والمفعولين ، تقول :  
« قام وقعد زيد » ، فإن عقلت « زيدا » بالفعل الثاني فبين النحويين  
في ذلك اختلاف ، الفراء (٤) لا يجيزه ، والكسائي يجيزه على

(١) في الأصل : « أريد » .

(٢) كذا في أصلنا : « الفاعلين المفعولين » . ونص الكتاب : « الفاعلين والمفعولين » .  
وأحقد أن ما هنا هو صواب عبارة سيبويه وأنها أدل على المراد من أن كلا منهما فاعل مفعول .

(٣) الكتاب ٧٣/١

(٤) مذهب الفراء أن العاملين كليهما يعلان فيه إن اتفقا في الإعراب المطلوب ، نحو  
النال المذكور : « قام وقعد زيد » ، فهو يجعل « زيد » مرفوعاً بهما ، كما يستدل لابتداء خبران . =

حذف (١) الفاعل ، وغيره (٢) ١٥٠ . مجزؤه على الإضمار الذي يفسره ما بعده . والدليل على جوازه (٣) قول الشاعر (٤) :

## ٩ - وَكُنَّا مُدْمَاءَ كَأَنَّ مُتُونَهَا

### جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشَعَّرَتْ لَوْنًا مُذْهَبًا

فـ جـرى : لا فاعل له ظاهراً ، فلما أن يكون محذوفاً ، وإما أن يكون مضمراً . ومن الدليل عليه (٥) قوله تعالى :

حرفه منع الجمهور ذلك حذراً من اجتماع مؤثرين على أثر واحد . أما إن اختلف العاملان - وكان الأول طالباً للرفع - فلذهب الفراء أنك تفسره مؤخرأ ، نحو : « ضربتني - وضربت زيدا - هو » . فـ هو : فاعل لـ « ضربتني » . فإن كان الأول هو الطالب للمنصوب وأملت نحو : « ضربت - وضربتني - زيدا » فرفع الثاني ضمير فيه ، وإن أهملت الأول نحو : « ضربت وضربتني زيد » فلا إضمار .

وقيل : إن مذهب الفراء إذا اختلف العاملان هو وجوب إعمال الأول ، فقول : « ضربتني - وضربت - زيد » وتقول : « ضربت - وضربتني - زيدا » .

انظر شرح السيراني على الكتاب ٤٥٥/١ - وشرح الأشموني والصبان ١٠٣/٢ ، والمع ١٠٩/٢ .

(١) يقول السيراني في شرحه على الكتاب ٤٥٣/١ : « وكان الكسائي إذا عمل الثاني في الفاعل أحصى الفعل الأول من الفاعل ، ولم يجعل فيه ضميراً . وكان الفراء لا يضرر الفاعل قبل ذكره في شيء من هذه الأفعال » . هذا وقد قيل : إن ما حكى عن الكسائي من أنه يحذف في نحو : « ضربتني ، وضربت الزيد » باطل ، بل هو عنده مستقر في الفعل مفرد في الأسوال كلها . انظر الصبان ١٠٢/٢ .

(٢) يشير بذلك إلى مذهب البصريين ، انظر الكتاب ٧٩/١ ، والأشموني والصبان ١٠٢/٢ - ١٠٣ .

(٣) أي : على جواز تعلق « زيد » بالفعل الثاني .

(٤) هو طفيل الفتوى . انظر الاختيارين للأعشى ١٦ ، والكتاب ٧٧/١ ، والمقتضب ٧٥/٤ ، والإنصاف ٨٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٧-٧٨ ، وشرح الأشموني ١٠٤/٢ . الكت : جمع كيت ، وهو من الخيل الذي تضرب حمرة إلى السواد ، وهو من أشد الخيل . ويقال : كيت مدى ، إذا كان شديد الحمرة لا يخلطها سواد . ومتونها : ظهورها . وكيت مذهب : هو الذي تلووه صفرة .

(٥) أي : على إضمار الفاعل أو حذفه .

[ حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ]<sup>(١)</sup>

وقوله :

[ عَبَسَ وَتَوَلَّى . أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى ]<sup>(٢)</sup>

فهذه الأفعال لا فاعل لها ظاهراً .

وأما أى الرايين أحق<sup>(٣)</sup> فرأى الكسائي ؛ لأن غيره يقول : حذف الفاعل لا يجوز ؛ لأن الفاعل والفعل كالشيء الواحد ، فهما متلازمان ، فعلى هذا لا يجوز حذف الفعل وإبقاء الفاعل ، وهم يجزونه ! ومن الدليل على صحة مذهب الكسائي قول علقمة<sup>(٤)</sup> :

١٠ - تَعَفَّقَ بِالْأَرْضِ لَهَا وَأَرَادَهَا

رِجَالٌ ، فَبَدَّتْ نَبْلَهُمْ وَكَلَيْبٌ<sup>(٥)</sup>

وإن علقمة زبدأ ، بالفعل الأول قلت في التثنية : « قام (٦) - وقعدا - الزيدان » ، وفي الجميع : « قام (٦) - وقعدوا - الزيدون » .

وتقول : « مررت ، ومررتي زيد » ، على تعليق « زيد » بـ « مر » .

(١) سورة ص ، آية ٣٢ .

(٢) سورة عبس ، آية ١ ، ٢ .

(٣) من هنا نسب إلى ابن مضاء أنه يجيز حذف الفاعل متابعة للكسائي ، انظر الجمع ١٠٩/٢ .

(٤) هو علقمة بن عبدة بن النعمان . شاعر جاهل مجيد ، وتمت قصيدته التي منها هذا البيت

من روائع الشعر . انظر المفضليات ٣٩٠ والمقرب لابن عصفور ٢٥١/١ ، وشرح الشواهد للمصنف ١٥/٣ ، وشرح الأشرف ١٠٢/٢ .

(٥) الأرضى : شجر . بدت : سبقت وغلبت . الكليب : جماعة الكلاب . وتعففق

لها رجال : استروا ، يريد الصيادين تحفوا للبقرة .

(٦) في الأصل : « قاما » و « قاموا » . وهو خطأ .

وإن علقته بـ « مررت » قلت : « مررت - ومررتي - يزيد (١) » ، تقديره :  
مررت يزيد ومررتي . وفي التثنية : « مررت - ومررتي - بالزيدين » ،  
وفي الجميع : « مررت - ومررتي - بالزيدين » .

وتقول : « مررتي » ، ومررت يزيد ، على التعليق بالثاني ، وفيه من  
الاختلاف ما في المسألة التي قبلها (٢) . وعلى التعليق بالأول : « مررتي -  
ومررت به - زيد » ، تقديره : « مررتي زيد ومررت به » .

وتقول : « ضربت وضربتي زيد (٣) » ، على التعليق بالثاني ، وفي التثنية :  
« ضربت وضربتي الزيدان » ، وفي الجميع : « ضربت وضربتي الزيدون » .  
وعلى تعليق الأول : « ضربت - وضربتي - زيدا (٤) » . وفي التثنية :  
« ضربت - وضرباتي - الزيدين » . وفي الجميع : « ضربت - وضربوني -  
الزيدين » . قال الله تعالى في التعليق بالثاني :

[ آتوني أفرغ عليه قطراً ] (٥)

ف (قطراً) مفعول بـ (أفرغ) . وقال الشاعر (٦) في  
التعليق بالأول :

- 
- (١) في الأصل : « زيد » . وهو خطأ . انظر المثال في الكتاب ٧٦/١ .  
(٢) يعني أن الكسائي يجيزه على حذف الفاعل ، وغيره على إظهاره .  
(٣) الكتاب ٧٣/١ .  
(٤) الكتاب ٧٩/١ .  
(٥) سورة الكهف ، آية ٩٦ .  
(٦) هو المزار الأسدي ، والبيتان من شواهد سيويه ٧٨/١ . وموضع الشاهد هو  
البيت الثاني ، وأنشده سيويه البيت الأول ليرى أن القوافي منصوبة . وهما من شواهد المقتضب  
٧٧-٧٦/٤ . والإصحاف ٨٥ - ٨٦ . ويقول أبو البركات الأنباري : « فاعل الأول ،  
ولذلك نصب « الحرد الخدالا » ، ولو أعمل الفعل الثاني لقال : تفتادنا الحرد الخدال ، بالرفع » .  
والهوى : العشق . والعيب : القادح . والحرد : جمع خريرة ، وهي المرأة الحية الطويلة  
السكون ، أو الكبر . والخدال : جمع خدلة - بفتح فسكون - وهي : القليظة الساق المستديرتها .



١١ - فَرَدَّ عَلَى الْفَوَادِ هَوَى عَمِيداً  
وَسُوَيْلٍ لَوْ يُبِينُ لَنَا السُّوَالاً

١٣ - وَقَدْ نَغَى بِهَا وَتَرَى عَصُوراً  
بِهَا يَقْتَدِنَّا الْخُرْدَ الْخِذَالاً

وقال الفرزدق (١) في التعليق بالثاني :

١٣ - وَلَكِنْ نِصْفًا لَوْ سَبَّيْتُ وَسَبِي

بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمٍ

وقال طفيل (٢) الغنوي في ذلك :

١٤ - وَكُمًّا مَدْمَاءً كَانَ مُتُونَهَا

جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشَعَرَتْ لَوْنٌ مُذْهَبٌ ١٦٥ •

وقال عمر (٣) بن أبي ربيعة في التعليق بالأول :

١٥ - إِذَا هِيَ لَمْ تَسْنِكَ بَعُودَ أَدْرَاكَةٍ

تُنْخَلِّ - فَاسْتَاكَتْ بِهِ - عُوْدُ إِسْجِلٍ

(١) ديوانه ٢/٣٠٠ ، وروايته فيه : « لكن عدلا . . . » . والبيت من شواهد الكتاب

٧٧/١ ، والمقتضب ٤/٧٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٧٨ ، والإنصاف ٨٧ .  
والصف : الإنصاف .

(٢) تقدم البيت برقم ٩ .

(٣) ملحقات ديوانه ٤٩٠ ، والبيت من شواهد الكتاب ١/٧٨ ، وشرح المفصل لابن

يعيش ١/٧٨-٧٩ ، والمجع ١/٦٦ ، والدرر ١/٤٦ ، وشرح الأشواق ٢/١٠٥ تنخل :

اعتبر . والإسجل : شعر يشاء به .

وتقول : « أعطيت ، وأعطاني زيد(١) درهما » . وتقول : ظننت ، وظنني زيد شاخصاً » . وعلى التعليق بالأول : « ظننت - وظنني(٢) - زيداً شاخصاً » ، وفي الثانية : « ظننت - وظناني شاخصاً - الزيدين شاخصين » . وفي الجميع : « ظننت - وظنوني شاخصاً - الزيدين شاخصين » . تقديره : « ظننت الزيدين شاخصين ، وظنوني شاخصاً » . فلم تجمع « شاخصاً » لأن المفعول الثاني في هذه الأفعال هو الأول ، ولم تضمره لأن ضمير الواحد لا يعود على الاثنين .

فإن قلت : « ظننت وظنانا » ، ثبت « شاخصاً » وأضمرته فقلت : « ظننت - وظنانا إياهما - الزيدين شاخصين » . وفي الجميع : « ظننت - وظنونا إياهم - الزيدين شاخصين » .

وتقول : « أعلمت ، وأعلمني زيد عمراً منطلقاً » ، على التعليق بالثاني . وعلى التعليق بالأول : « أعلمت - وأعلمنيه إياه - زيداً عمراً منطلقاً » . وفي الثانية : « أعلمت - وأعلمانيهما إياهما - الزيدين العميرين منطلقين » . وفي الجميع : « أعلمت - وأعلمونيهم إياهم - الزيدين العميرين منطلقين » . تقدير الكلام : « أعلمت الزيدين(٣) العميرين منطلقين ، وأعلمونيهم إياهم » .

ورأي في هذه المسألة وما شاكاها أنها لا تجوز ، لأنه لم يأت لها نظير في كلام العرب ، وقياسها على الأفعال الدالة على مفعول به واحد ، قياس بعيد ، لما فيه من الإشكال بكثرة الضمائر والتأخير والتقديم .

وفروع هذا الباب كثيرة ، منها : أن جميع الأفعال من متصرف وغير متصرف ، هل تدخل في هذا الباب(٤) أولاً ؟ ومنها [ أن(٥) الأسماء والحروف

(١) في الأصل : « زيداً » - بالنصب - وهو خطأ .

(٢) في الأصل : « وظننته » . وهو خطأ .

(٣) في الأصل : « والعميرين » . وهو خطأ .

(٤) في الأصل : « أم لا » . وأم التصلة لاتفع ببدل .

(٥) عن هامش الأصل .

هل هي في هذا كالأفعال أولاً ؟ ومنها [ أن المتعلقات التي يسميها النحويون  
المعمول فيها ، من ظروف وأحوال وتميزات ، ومفعولات من أجلها ،  
ومفعولات مطلقة ، ومفعولات معها ، وهل مجراها مجرى المفعولات بها ،  
ومجرى الفاعلين والمجرورات أولاً ؟

فأما الأفعال التي تقتضي ثلاثة مفعولين فلا ، لما قدمناه .

وأما الأفعال التي لا تتصرف كفعل التعجب ، تقول (١) : « ما أحسن ،  
وأعلم زيداً ! » ، تعلق زيداً بأعلم ، وتقول : « ما أحسن - وأعلمه - زيداً ! »  
على التعليق بالأول ، لا معترض فيه إلا الفصل بين أحسن والمتعلق به ،  
وليس فعلاً (٢) . وإن جعله بعض النحويين فعلاً ، وأنه لا يتصرف تصرف غيره  
من الأفعال في متعلقاته ، قيل : القياس على ١٧٠ غيره من الأفعال المقتضية  
مفعولاً واحداً سائغ لقرب مأخذه ، وسبقه إلى فهم السامع .

وأما « جذا » ، و « نعم » ، و « بشس » ، و « عسى » - فلا تدخل  
في هذا الباب ، لأن المتعلقات بها لا تنضم ، على حد الإضمار في هذا الباب ،  
ولا بحال بينها وبينها .

وأما « كان » ، وأحواتها ، فإن « كان » منها تجرى مجرى الأفعال المقتضية  
مفعولاً ، تقول : « كنت » ، وكان زيد قائماً ، و « كنت - وكانه زيد -  
قائماً » . ف « قائماً » خبر « كنت » . وقال الفرزدق (٣) :

١٦ - إني ضمنتُ لمن أتاني ما جنني<sup>(٤)</sup>

وأبي فكانَ وكنْتُ غيرَ غُدورٍ

(١) جواب « أما » محذوف للعلم به ، تقديره : فيجوز .

(٢) يشير بذلك إلى مذهب الكوفيين . انظر الخلاف في هذه المسألة في الإنصاف ١٢٦ .

(٣) لم أجده في ديوانه . والبيت من شواهد الكتاب ٧٩/١ ، والإنصاف ٩٥ .

(٤) في الأصل « ضمنت » . وهو خطأ .

وكذلك « ليس » ، تقول : « لست » ، وليس زيد قائماً . و « لست -  
 وليس زيد إياه - قائماً » . والأظهر أن يوقف فيما عدا « كان » على السماع  
 من العرب ، لأن كان اتسع فيها ، وأضمر خبرها ؛ قال أبو الأسود :

١٧ - فَإِنْ لَا يَكُنْهُ أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ

أَخُوها ، غَدَّتْهُ أُمُّه بِلِبَانِهَا (١)

فإن قيل : النحويون لم يذكروا في هذا الباب إلا الفاعل والمفعول  
 والمجرور ، وهنا معمولات كثيرة على مذهبهم كالمصادر والظروف والأحوال  
 والمفعولات من أجلها ، والمفعولات معها ، والتمييزات ، فهل تقاس هذه  
 على المفعولات بها أو لا تقاس ؟

قيل : أما المصدر فالظاهر من كلامهم أنه لا يكون في هذا الباب ،  
 وذلك أن المصادر إنما يجاء بها لتأكيد الفعل ، والحذف مناقض للتأكيد ؛  
 فإذا قلت : « قت وقام زيد قياماً » ، إن عقلت « قياماً » بالثاني وحذفت  
 من الأول ، حذفت المؤكد . وإن قصد بالمصدر تبين النوع كان أشبه  
 بالمفعول به ، كقولنا : قت القيام الحسن ، تقول في التعليق بالثاني :  
 « قت ، وقام زيد القيام الحسن » . وفي تعليقه بالأول : « قت - وقامه  
 زيد - القيام الحسن » .

وتقول في ظرف الزمان : « قت ، وقام زيد يوم الجمعة » . وعلى  
 التعليق بالأول : « قت - وقام فيه زيد - يوم الجمعة » . وفي ظرف المكان :  
 « قت ، وقام زيد مكاناً حسناً » . وعلى التعليق بالأول : « قت - وقام  
 فيه زيد - مكاناً حسناً » .

(١) الكتاب ١/٤٦ ، والمقتضب ٣/٩٨ ، والإنصاف ٢٣/٨٢٣ ، وشرح المفصل  
 لابن يعيش ٣/١٠٧ ، والمقرب لابن منظور ١/٩٦ ، والحزاة ٢/٤٢٦ ، وشرح  
 الأشموني ١/١١٨ وقيله :

دع الخمر يشربها الفسوة فإنني رأيت أحداً ما مجزياً بمكانها  
 أراد بأخي الخمر : الزبيب . نهاء عن شرب الخمر ، وقال له : إن الزبيب يقوم مقامها ، فإن  
 لم تكن الخمر نفسها من الزبيب ، فهي أخته ، اغتذنا من شجرة واحدة .

وقى المفعول من أجله : « قمت ، وقام زيد إعظماً لك » . وعلى الأول :  
« قمت - وقام له زيد - إعظماً لك » ، تقديره : « قمت إعظماً لك ، وقام  
له زيد » .

والأظهر أن لا يقاس شيء من هذه على المسروع إلا أن يسمع في هذه  
كما يسمع في تلك .

وأما الحال والتمييز ١٨٠ . فلا يجوز القياس فيهما ، لأنها لا يضمران .  
وأما الحروف فلا مدخل لها في هذا الباب .

وأما الأسماء التي يسميها النحويون عاملة فيكون فيها ذلك ، تقول :  
« زيد مادح ومعظم عمراً » . « وزيد مادح - ومعظم إياه - عمراً » ، تريد :  
« زيد مادح عمراً ومعظم إياه » .

وبين النحويين اختلاف في أي الفعلين أولى أن تعلق به الاسم الآخر ،  
فاختار البصريين الثاني للجوار ، واختار الكوفيين الأول للسبق . ومذهب  
البصريين أظهر لأنه أسهل ، فإنه ليس إلا حذف ما تكرر في الثاني أو إضماره  
على مذهبهم إن كان فاعلاً . والتعليق بالأول فيه إضمار كل ما تكرر من  
متعلقات الأول في الثاني ، وتأخير المتعلقات بالأول بعد الثاني . وقد حملهم  
الجوار على أن يقولوا : « هذا جحر صب خرب » ، فيخفصونه ، وهو  
الجحر المتقدم (١) .

١٨ - حَرِيرَةٌ وَدُهْنًا ، وَإِنْ لَمْ يَأْتِ ،

عَدَاةً عَدَا ، أَمْ أَنْتَ لَيْسَ بِجَمٍّ

وَمَنْ لَكَ مِنْ كَلَامِ الْأَمْرِ بِاللَّامِ ، كَقَوْلِكَ : « زَيْدًا لَيْسَ بِعَمْرٍاءَ »

(١) يستدل بهذا المذهب البصريين بالقرب قد حملهم على إجسراء الصفة على غير من

عمر له . انظر المسألة في الإنصاف ٨٣ - ٩٦ .



## فصل

[ آخر ، عن النحو من غير عامل ومعمول ]

[ تطبيقه في باب الاشتغال ] :

ومن الأبواب التي يظن أنه يعسر على من أراد (١) تفهيمها أو تفهيمها ، لأنها (٢) موضع عامل ومعمول ، والداعية إلى إنكار العامل والمعمول ، باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره ، مثل قولنا : « زيداً ضربته » .

فأقول : إن كل فعل تقدمه اسم ، وعادته على الاسم ضمير مفعول ، أو ضمير متصل بمفعول ، أو بمخفوض ، أو بحرف من الحروف التي تخفض ما بعدها - فإن ذلك الفعل لا يخلو أن يكون خبراً أو غير خبر ، وغير الخبر يكون أمراً ، أو نهيًا ، أو مستفهما عنه ، أو محضوفاً عليه ، أو معروضاً أو متعجباً منه ؛ فإن كان أمراً أو نهيًا فالاختيار فيه النصب (٣) ، ويجوز رفعه ، كقوله : « زيداً اضربه » . وكذلك : « زيداً اضرب غلامه » ، وكذلك : « زيداً امرر بغلامه » ، وكذلك : « زيداً امرر به » . والنهي كالأمر ، قال الأعشى (٤) :

١٨ - هُرَيْرَةٌ وَدُعْهَا ، وَإِنْ لَامٌ لَأَيْمٌ ،

عَدَاةٌ غَدٍ ، أَمْ أَنْتَ لِلْبَيْنِ وَاجِمٌ

وكذلك إن كان الأمر باللام ، كقولك : « زيداً ليضربه عمرو » .

(١) في الأصل : أراد . . .

(٢) في الأصل : « إلا موضع » .

(٣) انظر الكتاب ١/١٣٨ .

(٤) ديوانه ١٧٧ ، والكتاب ٤/٢٠٥ .

وإن دخلت «أما» قبل الاسم فكذلك تقول : «أما زيداً فأكرمه»  
وأما عمراً فلا تنه» .

والدعاء (١) مجرى مجرى الأامر والنهي في اللفظ . يقال : «اللهم زيداً  
أرحمه» ، و «اللهم عبد الله لا تعذبه» . وكذلك : «زيداً سقياً له» .  
و «عمراً رعباً له» ، و «أما السكافر فجدعاً له» . لأنه دعاء ١٩٠ . وقال  
أبو الأسود الدؤلي (٢) : «زيداً فزيداً» .

١٩ - أميرانِ كانا آخبياني كِلَاهُمَا

فَكُلًّا جَبَزَاهُ اللَّهُ عَنِّي بِمَا فَعَلْتُ

وإذا قلت : «زيداً فاضربه» فلا يجوز في «زيد» إلا النصب (٣) .  
ولا يجوز فيه الرفع على الابتداء ، كما يجوز في «زيد اضربه» . فإن جعل  
خبر مبتدأ محذوف جاز ، وكأنه قال : «هذا زيد فاضربه» . ولا يجوز  
«زيد فاضربه» على أن يكون «زيد» مبتدأ ، و «اضربه» خبره . كما  
لا يجوز : «زيد فبطلق» . و قال الشاعر (٤) :

٢٠ - وقائلة : خَوْلَانُ فَاكْبَحُ فَتَاتَهُمْ

وَأَكْرُوْمَةٌ الْحَبِيْبِ خِلْوٌ كَمَا هِيَ

فخولان : خبر مبتدأ محذوف . تقديره : هذه خولان .

وأما قوله تعالى :

(١) الكتاب ١٤٢/١ .

(٢) الكتاب ١٤٢/١ . و شرح المفصل لابن يعيش ٢٨/٢ .

(٣) الكتاب ١٣٨/١ .

(٤) الكتاب ١٣٩/١ . وهو من أبيات الكتاب التي لا يعرف قائلها . وانظر

و شرح المفصل لابن يعيش ١/١١٠٠ . و خزائن الأدب ١/٢١٨ . و ٣/٢٩٥ . و ٤/٤٢١ .

٥٥٢ . و معنى أئيب ١٧٩ . و ٥٣٣٧ . و الملح ١/١١٠ . و العزيز ١/٧٩ . و الأشيون ٢/٢٧ .

خولان : من بائين . و الأكرومة : مصدر بمعنى المفعول . أي : مكرومة . و أراد بالبئيين

من أبيها و من أمها . و الخلو : التي لا زوج لها . و أمها : أمها .



[ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ]<sup>(١)</sup>

وقوله :

[ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةً

جَلْدَةً ]<sup>(٢)</sup>

فإن سيويه - رحمه الله - جعلهما مبتدأين ، ولم يجعل فعلى الأمر خبرين عنهما ، لكنه جعل الخبرين محذوفين ، تقديرهما : في الفرائض ، أو : فيما فرض عليكم الزانية والزاني (٣) .

ويظهر أنهما مبتدأان خبراها الفعلان ، ودخلت « الفاء » في الخبر ، كما تدخل في خبر « الذي سرق فاقطع يده » ، لأن معنى « السارق » : الذي سرق ، وليس بمنزلة : « زيد فنطلق » ، لأن « زيدا » لا يدل على معنى يستحق أن يكون الخبر مسبباً له ، كما في « السارق » ، فإن في السارق معنى ترتب عليه به قطع يده (٤) . وقد قرئ بالنصب ، وقال سيويه : « وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة ، ولكن أبت العامة إلا الرفع (٥) » .  
وأما إن كان الفعل مستفهما عنه بالهمزة ، فإن الاختيار (٧) نصبه ، ويجوز رفعه ، كقولك : « أزيداً أكرمه ؟ » ، قال الله - عز وجل - :

[ أَيْشِرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ ؟ ]<sup>(٨)</sup>

(١) سورة المائدة ، آية ٣٨ .

(٢) سورة النور ، آية ٢ .

(٣) الكتاب ١/١٤٣ .

(٤) في الأصل : « ودخلت الفاء » .

(٥) انظر الكتاب ١/١٣٩-١٤٠ ، ١٠٢/٣ ، والمقتضب ٣/١٩٥ ، وتعليق الأستاذ

عضية ، والمجم ١/١٠٩ .

(٦) لفظ الكتاب ١/١٤٤ : « إلا القراءة بالرفع » .

(٧) الكتاب ١/١٠٢ .

(٨) سورة القمر ، آية ٢٤ .

وكذلك : « أزيداً ضربت أخاه ؟ » ، و : « أزيداً مررت به ؟ » ،  
و : « أزيداً مررت بأخيه ؟ » . وقال جرير (١) :

## ٢١ - أَثْغَلَبَةُ الْفَوَارِسِ أُمُّ رِيَّاحَا

عَدَلْتِ بِهِمْ طُهَيْتَهُ وَالْخِشَابَا ؟

وتقول : « أعبد الله كنت مثله ؟ » ، و : « أزيداً لست مثله ؟ » ؛  
بناء على أن « كان » ، و « ليس » فعلان (٢) . وهذا لا يجوز عندي حتى  
يسمع من العرب .

وتقول : « ما أدري أزيداً مررت به أم عمراً ؟ » . و : « ما أبالي أعبد الله  
لقبت أخاه أم عمراً (٣) » .

فإن كان العائد على الاسم المقدم قبل الفعل ضمير رفع ، فإن الاسم  
يرتفع كما أن ضميره في موضع رفع ، ولا يضمير رافع كما ٢٠٠ لا يضمير  
ناصب ، إنما يرفعه المتكلم وينصبه اتباعاً لكلام العرب ، وذلك قولك :  
« زيد قام » ، وقال الله تعالى :

[ قل : آله أذِنَ لَكُمْ ، أم على الله تفترون ؟ ] (٤)

(١) ديوانه ٥٩ ، والكتاب ١٠٢/١ ، وأمال الشجري ١/٢٢١ ، ٢/٣١٧ ،  
والأشونى ٢/٧٨ ، ويس على الألفية ١/٢٢٠ . ثعلبة الفوارس ورياح من قوم جرير  
وأما طهية والخشاب فن قوم الفرزدق .

(٢) ذكر سيدييه المثالين ، وحكم على « كان » و « ليس » بأنهما فعلان . الكتاب  
١٠٢/١ . وقد اختلف النحاة في « ليس » ، فقال بعضهم : إنها حرف بمنزلة ما ، ومنهم  
ابن السراج ، انظر المنى ٣٢٥ ، وقد يفهم هذا القول من كلام ابن كيسان كما في لسان العرب ،  
مادة « ليس » . أما « كان » فلم يقع له الخلاف حول فعليتها ، وفي حاشية يس على الخلاصة  
١٠٠/١ : « قال ابن الحاج : كلمات الباب ( أى باب كان ) كلها أفعال ، لا أعرف في ذلك  
خلافاً في غير ليس . . . » .

(٣) الكتاب ١٠٢/١ .

(٤) سورة يونس ، آية ٥٩ .

وقولنا : إنه تارة على أنه غير مبتدأ ، وتارة على أنه مبتدأ ، فلا منفعة في ذلك . وقال تبارك وتعالى :

[ أفرأيتم ما تُمْنُون ؟ أنتم تَخْلُقُونَه ]<sup>(١)</sup> .

فإنتم في موضع رفع ، وكذلك : « أزيد ضرب أبوه عمراً (٢) ؟ » ، وكذلك : « أزيد ضرب ؟ » ، و : « أزيد ذُهِب (٣) به ؟ » ، لأنه في موضع رفع . وكذلك : « أزيد مُرَّ بغيَلامه ؟ » . وقال عدى بن زيد في الأمر (٤) :

٢٢ - أَرَوَّاحٌ مُودَّعٌ أُمُّ بَكُورٍ

أَنْتَ فَانظُرْ لَأَيُّ ذَاكَ تَصِيرُ ؟

فإن عاد عليه ضميران ، أحدهما في موضع مرفوع والآخر في موضع منصوب ، أو أحدهما متصل بمرفوع والآخر متصل بمنصوب ، كقولك : « أعبد الله ضرب أخوه غلامه (٥) » ، لك في « عبد الله » الرفع والنصب . إن راعى المرفوع رفع ، وجعل المنصوب كالأجنبي ، وإن راعى المنصوب نصب .

(١) سورة الواقعة ، آية ٥٨ ، ٥٩ .

(٢) في الكتاب ١٠٢/١ : « وتقول : أعبد الله ضرب أخوه عمراً ، لا يكون إلا الرفع ، لأن الذي من سبب عبد الله مرفوع فاعل ، والذي ليس من سببه مفعول ، فيرتفع إذا ارتفع الذي من سببه . . . » .

(٣) الكتاب ١٠٤/١ ، وشرح المفصل ٣٥/٢ .

(٤) يريد أن الأمثلة المتقدمة كانت في الخبر والمائد فيها ضمير رفع ، ومثل ذلك في الأمر قول عدى ، وموضع الشاهد : أنت فانظر .

والبيت من شواهد الكتاب ١٤٠/١ ، والخصائص ١٣٢/١ ، وأمال الشجري ٨٩/١ ، والمسخ ١١٠/١ ، ١١١/٢ ، والدرر ٧٩/١ ، ١٤٥/٢ .  
أراد : أفرواح . والرواح بالعنى ، والبكور في أول النهار .

(٥) انظر الكتاب ١٠٣/١

وتقول (١) : « أزيداً لم يضربه إلا هو ؟ » ، لا يكون فيه إلا النصب ، وإن كانا جميعاً من سببه ، لأن المنصوب ها هنا اسم ليس بمنفصل [ من (٢) - الفعل ، وإنما يكون الأول على الذي ليس بمنفصل - (٢) ] لأن المنفصل يعمل (٣) كعمل سائر الأسماء ، ويكون في مواضعها ، وغير المنفصل لا يكون هكذا .

وكذلك : « أزيد لم يضرب إلا إياه » ، لأن فعل « زيد » إذا كان مع اسم - يعني ضمير الفاعل الذي في يضرب - غير منفصل ، لم يتعد إلى « زيد » ، ولم يتعد فعل « زيد » إليه ، ألا ترى أنك لا تقول : « أزيداً ضرب ؟ » ، وأنت تريد : « أزيداً ضرب نفسه » ، ولا : « أزيد (٤) »

(١) هذه المسألة من زيادات أبي الحسن الأخفش على الكتاب ، انظر ١٠٦/١ . ت عبد السلام هارون .

وهي تحتاج إلى تقديم ، ذلك أنه لا يجوز إعمال الفعل في ضميرين متصلين لمسى واحد ، يكون أحدهما فاعلاً والآخر مفعولاً ، فلا يجوز أن تقول : ضربتني - على أن الفاعل ضرب نفسه - لكن ذلك جائز في أفعال القلوب ، تنفوه : ظننتني وحسبنتني . على أنك إذا أردت ذلك في غير أفعال القلوب تقول : ضربت نفسي ، وكلمت نفسي . وهكذا ، أو تفصل أحد الضميرين فتقول : ما ضربت إلا إياك ، والضمير ان لشيء واحد .

ويجتمع الاتحاد في باب ظن وغيره إذا أضمر الفاعل متصلاً مفسراً بالمفعول ، نحو : ظن زيداً قائماً ، و : زيداً ضرب . تريد : ظن نفسه قائماً ، وضرب نفسه .

فإن أضمر متصلاً جاز ، نحو : ما ظن زيداً قائماً إلا هو ، وما ضرب زيداً إلا هو .

ومثله مع إضمار المفعول : ما ظن زيد قائماً إلا إياه ، وما ضرب زيد إلا إياه .

فإذا شغل الفعل بالمنصوب ، والمرفوع منفصل ، حمل الاسم المتقدم المشغول عنه على المنصوب ، ولم يحمل على المرفوع ، لأنه لا يرفعه متصلاً ، فلا يفسر ما يرفع . وهذا هو تعليله للمسألة الأولى : أزيداً لم يضربه إلا هو .

وإذا شغل بالمرفوع ، والمنصوب منفصل ، حمل الاسم المتقدم المشغول عنه على المرفوع ، ولم يحمل على المنصوب ، لأنه لا يتصل به الضمير المنصوب في هذه الحالة . وهذا هو تعليله للمسألة الثانية : أزيد لم يضرب إلا إياه .

(٢) عن هامش الكتاب ١٠٦/١ .

(٣) أى : يتعدى إليه الفعل كما يتعدى إلى سائر الأسماء .

(٤) كذا في أصلنا ، وفي نص الأخفش المنقول على هامش الكتاب ١٠٦/١ : « أزيداً

ضربه » ، بالنصب . والصواب ما هنا ؛ ذلك أنه مثل به الفعل المستند إلى زيد الذى لا يصح أن يتعدى إلى ضميره ، وقد مثل قول هذا للفعل المستند إلى ضمير زيد الذى لا يصح أن يتعدى إلى زيد .

ضربه ؟ ، وأنت تريد أن توقع فعل « زيد » على الهاء ، والهاء لزيد ، فلذلك لم يعمل في « زيد » .

قال المؤلف - رضى الله عنه - : هذا بناء على أن المرفوع يرتفع بفعل مضمر ، والمنصوب ينتصب كذلك أيضاً ، فإذا قيل : « أزيداً لم يضربه إلا هو ؟ » ، فتقدير المحذوف : « ألم يضرب زيداً إلا هو ؟ » . وهذا جيد ؛ لأن الفاعل مضمر منفصل . ولو رفع « زيداً » حملاً على الضمير المنفصل فقال : « أزيد لم يضربه إلا هو ؟ » ، لكان تقدير المحذوف : « ألم يضربه إلا زيد ؟ » . وهذا لا يجوز ؛ لأن فعل « زيد » لا يتعلق به ضمير « زيد » المتصل في ضميره المتصل ، لا تقول : « ما ضربه إلا زيد » ، والضمير لزيد .

فإن قيل : لم لا يكون التقدير : « ما ضرب إلا إياه زيد ؟ »

قيل : لأن معنى المحذوف مخالف لمعنى المنى ، لأن ( إلا ) إذا دخلت على الفاعل كان المعنى أن المفعول لم يصل إليه فعل أحد إلا فعل الفاعل ، والفاعل محتمل ٢١٠ . [ أن يكون فعل بغير (١) ] ذلك المفعول ، ويحتمل أنه لم يصل إلا إلى [ ذلك المفعول (١) ] . وإذا أدخلت ( إلا ) على المفعول نقيت عن الفاعل أن يفعل بغير المفعول ، وجائز أن يوقع الفعل بالمفعول غير الفاعل ، وجائز أن لا يوقعه إلا ذلك الفاعل .

وإذا قلت : « أزيد لم يضرب إلا إياه ؟ » ، فالرفع في « زيد » لا غير ؛ لأن تقدير (٢) المحذوف : « ألم يضرب زيد (٣) إلا إياه ؟ » . وهذا حسن ، ولا يجوز نصب في هذه المسألة كما لم يجز الرفع في الأولى (٤) ؛ لأنه لو نصب « زيداً » لكان التقدير : « ألم يضرب إلا زيداً ؟ » ، لأن ضمير الفاعل في الفعل الظاهر متصل ، ولا يجوز : « ما ضرب إلا زيداً » ، ولا : « ما إلا زيداً » .

(١) عن التيمورية ص ٣٣ ومكانه بياض في المصورة الحرم في الخطوط .

(٢) في الأصل : « تقديم » .

(٣) في الأصل : « زيداً » بالنصب . وهو خطأ .

(٤) في الأصل « الأول » . يعنى في قولك : « أزيداً لم يضربه إلا هو » .

ضرب ، ، ولا يجوز إدخال ، إلا ، على ضمير الرفع حتى يقال : « ألم يضرب زيداً إلا هو ؟ » . ، لأن معنى المحذوف يجب أن يكون كمنى المنى ، وهذا ليس كذلك ؛ لما تقدم في المسألة الأولى .

وهذا كله بناء على مذهب الإضمار . وأما من يرى أن العرب إنما راعت المعاني ، وجعلت اختلاف الألفاظ - في الغالب - دليلاً على اختلاف المعاني واتفاقها [ دليلاً على اتفاقها (١) ] ، فإنه يجيز النصب والرفع في كل واحدة من المسألتين (٢) ؛ لأن « زيداً » فاعل ومفعول ، فالرفع باعتبار كونه فاعلاً ، والنصب باعتبار كونه مفعولاً ؛ ألا [ (٣) - ترى أنك تقول : « أزيد لم - (٣) » ] يضرب عمراً إلا هو ؟ ، فتحمل على المنفصل ، و [ أزيداً ] (٣) لم يضرب عمرو (١) إلا (٢) [ إياه حملاً على المنفصل . ولو قلت : « أزيداً (٥) » لم يضرب عمراً إلا هو ؟ ، لم يجز . وإذا قدرت عاملاً على مذهبهم لم يكن بد من أن تقول : « ألم يضرب عمراً إلا زيد لم يضربه إلا هو » . وهذا من الأدلة اليبينة على أن العرب لم تضم شياً (١) .

وتقول : « أخواك ظناهما منطلقين (٧) » ، فلاخون هنا ضميران (٨) ، مرفوع ومنصوب ، وهما متصلان (٩) ، فحملت الأول على المرفوع ؛

---

(١) زدنا ما بين القوسين ليستقيم السياق .  
(٢) المسألتان هما : « أزيداً لم يضربه إلا هو » و : « أزيد لم يضرب إلا أياه » .  
(٣) مكانه بياض في الصورة لحزم في المخطوطة . والمثبت عن التيمورية من ٣٤ .  
(٤) في التيمورية : « عمراً » بالنصب . وهو خطأ .  
(٥) في الأصل : « إلا زيداً » . وهو خطأ .  
(٦) وجه استنتاج ابن مضاء أن زيداً في : « أزيد لم يضرب عمراً إلا هو » قد حمل على المنفصل ، وقد تقدم أن النسخة بمنون الحمل عليه . لكن هنا مخالفة ، فالنسخة بمنون الحمل إذا كان الفاعل والمفعول واحداً نحو : « أزيداً لم يضربه إلا هو » فأما في مسألة ابن مضاء ، فالفاعل والمفعول مختلفان .

(٧) هذه من المسائل التي ألحقت ببعض نسخ الكتاب ، ويظن أنها من زيادات الأعفش ،

انظر الكتاب ١٠٨/١ .

(٨) في هامش الكتاب : « سبيان » .

(٩) في هامش الكتاب : « وهما غير منفصلين » .

من (١) قبل أن الظاهر يتعدى فعله في هذا الباب إلى مضمره ، نحو : « ظنهما  
أخواك منطلقين » ، إذا ظنا أنفسهما ، ولا يتعدى فعل المضمر إلى الظاهر (٢) ،  
(٣) [ نحو قولك : « زيداً ظن عالماً ، إذا ظن نفسه ] (٣) ، ولكن يتعدى  
فعل المضمر إلى المضمر مثل قولك : « أظني ذاهباً (٤) » .

وهذا بناء أيضاً على أن المرتفع والمنتصب ارتفاعه وانتصابه بفعل مضمر ،  
وأما على ترك الإضمار فإن الرفع والنصب جائزان ، إلا أن مالا اختلاف  
فيه أولى مما فيه خلاف في هذه المسألة وفي المسألتين المتقدمتين . والإحاطة في  
هذه المسائل - وهي مظلونة غير مستعملة ٢٢٠ . [ ولا (٥) محتاج إليها لا (٥) ]  
تنبغي لمن رأى أن لا ينظر إلا فيما تمس الحاجة [ إليه (٥) ] ، وحذف (٦) هذه  
وأمثالها من صناعة النحو مقولها ومسهل . وعلى هذا الخوض في أمثال  
هذه المسائل التي تنفيد نطقاً أولى من الاشتغال بما لا يفيد نطقاً ، كقولهم :  
بم نصب المفعول ؟ بالفاعل ، أم بالفعل ، أم بهما ؟

وتقول : « أنت عبد الله ضربته ؟ » ، الاختيار عند سيبويه رفع  
« عبد الله » ، لأن حرف الاستفهام قد حال بينه وبين « عبد الله » « أنت » .  
لكنك إن شئت أن تنصبه كما نصبت « زيداً ضربته » جاز (٧) .

(١) يملل بذلك لعدم جواز النصب ؛ لأنك لو نصبت لكان محمولا على المفعول  
الأول ، فيؤدى ذلك إلى تعدى فعل المضمر إلى الظاهر وهذا لا يجوز ، كما سيبت به .

(٢) بعده في هامش الكتاب : « في هذا الباب » .

(٣) ما بين القوسين ليس في هامش كتاب سيبويه .

(٤) اقتصر ابن مضاء من هذه الزيادة على هذا القدر . وما زال لها بقية ؛ انظرها في

هامش الكتاب ١٠٨/١ .

(٥) مكانه بياض في المصورة . والمثبت عن مخطوطة التيمورية ص ٢٤ .

(٦) في التيمورية « وحذف إليه هذه » . فحذفنا كلمة (إليه) .

(٧) انظر الكتاب ١٠٤/١ .

وقال أبو الحسن وأبو العباس بن يزيد : « التصب (١) أجود ، لأن  
« أنت » ينبغي أن يرتفع بفعل إذا كان له فعل في آخر الكلام ، وينبغي  
أن يكون الفعل الذي يرتفع به « أنت » ساقطاً على « عبد الله (١) » . على  
أصلهم في إضمار الفعل في هذا الباب .

واحتج أبو العباس (٢) أحمد بن ولاد عليهما لسيبويه (٣) بأن (٤) قال :  
إنما يرفع الاسم الواقع قبل الفعل وينصب بإضمار فعل ، إذا كان الفعل خبراً  
عنه ، أي (٥) : يرتفع بالابتداء ، كقولك : « أزيداً ضربته ؟ » ، لو رفته  
بالابتداء لكان « ضربته » خبراً له . وكذلك : « أزيد قام ؟ » ، لو رفع  
« زيد » بالابتداء لكان « قام » خبراً له ، وأنت إذا قلت : « أنت عبد الله  
ضربته ؟ » ورفعت [ أنت بالابتداء ، لم يكن ] (٦) « ضربته » خبراً عنه ،  
وإنما خبره الجملة بعده ، التي هي [ عبد الله ضربته ] (٦) ، فهي بمنزلة  
قولك : « أزيد أخوه قائم ؟ » .

وما قاله محتجاً عن سيبويه مردود بما ذكره سيبويه في باب « ما جرى  
في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل (٧) » ، قال فيه :  
« أزيداً أنت ضاربه ؟ » : إن زيداً مختار فيه النصب كما مختار في : « أزيداً  
تضربه ؟ » ، إذا كان اسم الفاعل يراد به الفعل . ولو كان ما قاله ابن ولاد

(١) هذا النص بلفظه منسوب إلى أبي الحسن الأعمش ، وهو من زيادات بعض نسخ  
الكتاب . انظر ١٠٤/١ .

(٢) هو أبو العباس أحمد بن محمد بن الوليد المصري ، أبوه وجده نحويان . سمع من  
الزجاج وطبقته . وله كتاب الانتصار لسبويه فيما ذكره المبرد ، والمقصود والمدفود . انظر  
الإتياء ٩٩/١ ومعجم الأدباء ٢٠١/٤-٢٠٣ .

(٣) في الأصل : « سيبويه » .

(٤) في الأصل : « فإن قال » .

(٥) في الأصل : « أن يرفع » .

(٦) عن مخطوطة دار الكتب . ومكانه بياض في المخطوطة .

(٧) الكتاب ١٠٨/١ .



صحيحاً لكان « زيد » مرفوعاً ، لأنك لو رفعته بالابتداء لكانت الجملة  
من الابتداء والخبر خبره .

ولسبويه أن يقول : إني لم أمتع نصب « زيد » من أجل هذا ، وه أنت  
عندي فاعل بفعل مضمر ، لكن الفعل المضمر في هذا الباب لا يعمل إلا في  
معمول واحد ، ويلزمه على هذا أن لا يجز : أزيداً درهما أعطيت إياه ،  
على أن ينصب « زيدا » و « درهما » بفعل مضمر تقديره : « أعطيت زيدا  
درهما » ، ويقول : لو جاز هذا لجاز : أزيداً عمراً فأما أعلمته إياه إياه ،  
فإنه إذا جاز أن يعمل في اثنين جاز أن يعمل في ثلاثة .

وإن كان الفعل محضوضاً عليه . ٢٣ . بالألا ، أو هلا ، أو لوما ، أو لولا -  
لم يكن في الاسم إلا النصب ، تقول : « هلا زيدا أكرمته » ، وكذلك  
سائرهما (١) .

وإن كان متعجباً منه فلا يجوز فيه إلا الرفع ، وذلك (٢) قولك :

« زيد ما أحسنه ! » ، « وزيد أحسن به ! » .

وإن كان الفعل خبراً فإنه يكون موجبا ومنفياً وشرطاً ، فإن كان موجبا  
وكان الاسم مقدماً مبتدأ به ، جاز فيه الرفع والنصب ، والرفع أحسن ،  
تقول : « زيد لقيته » . و « زيدا لقيته (٣) » . فإن كان منفياً بما أو لا ،  
جاز في الاسم الرفع والنصب ، والنصب أحسن ، قال الشاعر (٤) :

٢٣ - فَلَاذَا جَلَالَ هَيْبَتَهُ لَجَلَالِهِ

وَلَاذَا ضَيَاعَ هُنَّ يَتْرُكْنَ لِلْفَقِيرِ

(١) الكتاب ٩٨/١ .

(٢) في الأصل : « وكذلك » .

(٣) الكتاب ٨١/١ .

(٤) هو هذبة بن الحشرم المذري . والبيت من شواهد الكتاب ١٤٥/١ ، وأمان

الشجري ٢٣٤/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٧ .

يذكر المتأنيب فيقول : لم تهب الجليل ولم تشفق على الفقير .

٢٤ - فَلَا حَسَبًا فَخَرَّتْ بِهِ لِتَيْمٍ

وَلَا جَدًّا إِذَا ازْدَحَمَ الْجَسَدُ

وكذلك تقول : « ما زيدا ضربته (٢) » . إذا لم تكن التي يكون بعدها الاسم مرفوعاً وخبره منصوباً .

وإن كان الفعل شرطاً بدخول « إن » عليه ، كان الاسم منصوباً (٣) ، وفي رفعه خلاف ؛ قال الشاعر (٤) :

٢٥ - لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنْفِيسًا أَهْلَكْتَهُ

وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي

ولا يكون تقديم الاسم على الفعل في شيء من أدوات الجزاء إلا في « إن » وحدها ، إلا في ضرورة الشعر (٥) .

فإن عطفت الجملة التي تقدم [ فيها ] الاسم على الفعل ، على جملة أخرى صدرها فعل ، كان الاختيار النصب (٦) ، والرفع جائز ، نحو قولك : « ضربت زيدا وعمراً أكرمه » . وقال الله تبارك وتعالى :

- 
- (١) هو جرير . والبيت في ديوانه ١٢٩ ، والرواية فيه : « ولا حسب ... ولا جد » ، بالرفع . وهو من شواهد الكتاب ١٤٦/١ . وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٩/١ ، ٢٦/٢ ، وفي خزنة الأدب ٤٤٧/١ .
- (٢) الكتاب ١٤٥/١ .
- (٣) الكتاب ١٣٤/١ .
- (٤) هو الخمر بن ثوبان . والبيت في ديوانه ٧٢ . وهو من شواهد الكتاب ١٣٤/١ .
- (٥) والمقتضب ٧٦/٢ ، وأمان الشجري ٣٣٢/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٨/٢ . وفي خزنة الأدب ١٥٢/١ ، ٤٥٠ ، ٦٤٢/٣ ، ٤١٠/٤ ، ومغني اللبيب ١٧٩ ، ٤٥٠ ، والأشوفي ٧٥/٢ .
- (٦) الكتاب ١٣٤/١ .
- (٧) الكتاب ٨٨/١ .

[ أَخْرَجَ مِنْهَا مَاءَهَا وَمَرْعَاهَا . وَالْجِبَالَ أَرْسَاهَا ] (١)

وقال تعالى :

[ يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا

أَلِيمًا ] (٢)

وهو في القرآن كثير . وقال الشاعر (٣) :

٢٦ - أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السَّلَاحَ وَلَا

أَمْلِكُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ نَفَرَا

٢٧ - وَالذُّبَّ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ

وَأَحْدَى ، وَأَخْشَى الرِّيحَ وَالْمَطْرَا

عطف « والذُّبَّ أَخْشَاهُ » على قوله : « لَا أَحْمِلُ السَّلَاحَ » .

وإن عطفها على جملة من مبتدأ وخبر ، والخبر جملة من فعل وفاعل ، كقولك : « زيد أكرمته وعبد الله لقبته » ؛ فسيبويه يختار الرفع إن عطف على جملة المبتدأ وخبره ، والنصب إن عطف على جملة الفعل (٤) .  
وخالفه غيره (٥) في ذلك وقال : إنه لا يجوز أن يعطف على الجملة من الفعل

(١) سورة النازعات ، آية ٣١ ، ٣٢ .

(٢) سورة الإنسان ، آية ٣١ .

(٣) هو الربيع بن ضبع الغزاري . والبيتان في النواذر ١٥٩ ، والمج ٢/٥٠٠ .  
والدور ٢/٦٠ ، والمعنى ٣/٣٩٧ ، والتصريح ٢/٣٦ .

يصف الربيع حاله لما كبر .

(٤) الكتاب ١/٩١ .

(٥) في الارتشاف ٩٨٨ : « إن كان فيها ( أي في الجملة المعلقة ) ضمير جازت المسألة بلا خلاف ، نحو : زيد ضربته وهذا أكرمها في داره . وإن لم يكن فيها ضمير نحو : زيد ضربته وهذا أكرمها بأربعة مذاهب ، أحدها : أنه لا يجوز المسألة ، وهو مذهب الأخفش »

[ والفاعل (١) ] لأنها خبر للمبتدأ وموضعها رفع ، وما عطف على الخبر فهو خبر ، ولا يصح أن تكون الجملة المعطوفة • ٢٤ • خبراً لأنه لا ضمير فيها يعود على المبتدأ .

وقول المخالف أظهر ؛ إذ الإعراب إنما هو لتبيين المعاني ، ولا تقول في الشيء إذا تقدمه أمران : إنه معطوف على أحدهما دون الآخر ، وإنه جائز عطفه على كل واحد منهما إلا بحسب المعاني ، كقولنا : « زيد قائم أبوه وعمرو » ، تقول (٢) : إن « عمراً » معطوف على « الأب » . ولا يجوز عطفه على « قائم » لكون « قائم » خبراً عن « زيد » ، وليس « عمرو » خبراً عنه ، إنما « عمرو » خبر عنه بالقيام ، ويجوز عطف « عمرو » على « زيد » ، ويكون القائمان أبا زيد وأبا عمرو .

ولو قيل : « زيد شجاع وكريم » ، كان « كريم » معطوفاً على « شجاع » ، لا على « زيد » ؛ لأنه خبر عن « زيد » ، كما أن « كريماً » كذلك .

فإذا قلنا في قولنا : « زيد ضربته وعمراً أكرمه » : إن هذه الجملة الثانية يجوز أن تعطف على المبتدأ وخبره ، ويجوز أن تعطف على الجملة من الفعل والفاعل ، والجملتان مختلفتان ، إحداهما خبر عن مبتدأ والأخرى ليست كذلك ، والكبرى منهما ليس لها عندهم موضع من الإعراب ، والصغرى لها موضع من الإعراب ؛ فأى فائدة في أن تخبر في العطف عليهما (٣) ؛ ألا ترى أننا إذا قلنا : « زيد أكرمه وعمرو أهنته إعظاماً له » ،

= وايزيدى والديراقى . الثاني : أنه يجوز ، وهو مذهب جماعة من القدماء والفارسي . وهو ظاهر كلام سيويه .

الثالث : إن كان العطف بالواو أو بالفاء جازت وإلا فلا ، وهو مذهب هشام .  
الرابع : إن كان العطف يتم جاز وإلا فلا . وهو مذهب الجمهور . وانظر شرح السيراق على الكتاب ١ / ٤٨٦ .

(١) ليست في الأصل .

(٢) في الأصل والتبوية : « وتقول » .

(٣) في الأصل : « عليها » .

فلا خلاف في أنه يجوز عطف الجملة التي هي : « عمرو أخته إجلالا له » على المبتدأ وخبره ، وعلى جملة الفعل والفاعل ؛ فإذا عطفت على الكبرى لم يكن لها موضع من الإعراب ، وإن عطفت على الصغرى كان لها موضع من الإعراب ، وجاز أن تحذف الأولى التي هي « أكرمه » ، وتحل الثانية محلها فتقول : « زيد عمرو أخته إجلالا له » ، والواو تدخل الثاني فيما دخل فيه الأول . وكل معطوف عليه فجاز أن تحذفه وتحل المعطوف (١) محله ، إلا ما شد نحو :

## ٢٨ - أَيْ قَتِي هَيْجَاءَ أَنْتَ وَجَارَهَا (٢)

ولا يحل على الشاذ .

وكما أنه لا يجوز أن يعطف على الخبر المفرد إلا ما هو خبر ، فكذلك الجملة ، ولا فرق بينهما في أن كل واحد منهما خبر . ولم يمنع الخبر المفرد أن لا يعطف عليه إلا ما هو خبر من جهة أنه مفرد ، بل من جهة ما هو خبر .

وقد احتج ابن ولاد لسيبويه فأطال بأمور أكثرها خارج عن المسألة ، والذي يقرب من المسألة منها قوله : إن النحويين مجمعون على إجازة قولك : « مررت برجل قام أبوه وقعد عمرو » ، فقام أبوه جملة في موضع جر (٣) ، لأنها نعت لرجل ، و « قعد عمرو » معطوفة عليها وليست « ٢٥ » في موضع جر (٢) ؛ لأنك لا تقول : « مررت برجل قعد عمرو » ، إذ ليس في الجملة الثانية ضمير يعود على رجل (١) . وكذلك إذا قلت : « زيد يضرب غلامه »

(١) في الأصل : « المعطوف عليه » .

(٢) من شواهد الكتاب المجهولة القائل ، وتتمتع :

« إذا ما رجال بالرجال استقلت » .

انظر الكتاب ٢ / ٥٥ ، ١٨٧ ، ومقنن اللبيب ٧٧٢ .

(٣) في الأصل والتمورية : « في موضع خبر » . وهو خطأ . والمثبت عن الانتصار .

(٤) بعده في الانتصار : « فيكون نعتا له » .

فيغضب عمرو ، فيضرب غلامه في موضع رفع (١) ، وقوله : « فيغضب عمرو ، معطوف عليه ، وليس في موضع رفع ، [ لأنه لا عائد فيه على المبتدأ (٢) ] .

قيل : أما قياس الخبر على النعت فليس بالبين ، لأن حكمهما مختلفان ، وأيضاً فإن لقائل أن يقول : إن قوله : « وقعد عمرو » معطوف على الجملة الكبرى لا على الصغرى .

فإن قال : المعنى على غير ذلك ، وذلك أن المتكلم لم يرد أن يخبر بخبرين لا رابط بينهما ، وإنما أراد أن قيام الأب اقترن بعود عمرو ، ودلت الواو على ذلك ، فكأنه قال : كان من أيه قيام مع قعود عمرو ، فصارت الجملة الثانية مرتبطة بالأولى ، وصارتا جميعاً في حكم الجملة الواحدة .

قيل : إن الواو إنما معناها أن تدخل الثاني فيما دخل فيه الأول ، وقد قال سيبويه : « ولو قلت : أزيداً ضربت عمراً وضربت أخاه - [ يعني (٣) ] والضمير عائد على زيد ] - لم يكن كلاماً ، لأن عمراً ليس فيه من سبب الأول شيء ، ولا ملتبساً به ، ألا ترى أنك لو قلت : مررت برجل قائم عمرو وقائم أخوه ، لم يجز ، لأن أحدهما ملتبس ، والآخر ليس ملتبساً به (٤) . » وإنما منع سيبويه - رحمه الله - من جواز المسألة الأولى ، على أن يكون « زيداً » منصوب بفعل مضمر دل عليه الفعل الذي يليه ، لأنه ليس فيه ضمير يعود على « زيد » ، ولا ينتصب الاسم بفعل مضمر عند سيبويه إلا أن يكون المفسر له فعلاً ، على الشرط الذي قدمناه . ولو قلت : « أزيداً ضرب عمراً » لم يجز .

فإن قيل : فقد عاد في الجملة الثانية على « زيد » ضمير ؟

(١) في الانتصار : « فيضرب غلامه رفع لأنه خبر المبتدأ » .

(٢) عن الانتصار ص ٢٦ - ٢٧ .

(٣) هذا تفسير ابن مضاه .

(٤) الكتاب ١/ ١٠٨ .

قيل : الجملة الثانية لا تفسر الضمير (١) الذي نصب زيدا ، إنما يفسر الضمير (١) ما يلي معموله من الأفعال ، فالواو على هذا لا تربط الجملة الثانية بالجملة الأولى ربطاً يجعلهما في حكم الجملة الواحدة . ولا فرق بين مذهب سيويه وبين ما قيل ، إلا أن سيويه يفسر الفعل ، وحيث ينصب ينصب ، وحيث يرفع يرفع ، وحيث يختار أحدهما على الآخر يختار ، وإن خالف مذهبه هذا المذهب نبه عليه .

وأما قوله (٢) : « زيد يضرب غلامه فيغضب عمرو » ، فظاهر هذا أن « يغضب » معطوف على « يضرب » ، لكن لما كان الضرب سبب الغضب ، ارتبطت الجملتان وصارتا بمنزلة الشرط والجزاء ، وإن كانتا ٢٦٠ . جملتين فإنهما في حكم الواحدة ، ألا ترى أنك تقول : « زيد إن تكرمه يكرمك عمرو » ، وتكتفي بالضمير العائد من الجملة الأولى ، ولا خلاف في جواز هذه .

وقد خرجت عما أراه وأحض عليه من الإيجاز والاقتصار (٣) في هذه الصناعة على ما لا بد منه . ويمكن في المسألة الأولى المختلف فيها أن يقال : إن الرفع والنصب جائزان ، والرفع الوجه ، لأنهم اتفقوا عليه ، والنصب جائز بإجماع منهم إلا أنه دون الرفع . وسيويه يقول : إن الرفع أجود في حال والنصب على وجه آخر .

فإن قيل : لم ترك الاحتجاج لسيويه بقول الله تبارك وتعالى :

[الشمس والقمر بحسبان . والنجم والشجر يسجدان .  
والسما رفعها ووضع الميزان] (٤) .

(١) يعني بالضمير الفعل المفسر الذي يقدره النحاة في هذه المسألة من باب الاشتغال .

(٢) يريد ابن ولاد في نصبه المتقدم .

(٣) في الأصل : « والاقتصار » .

(٤) سورة الرحمن ، الآيات ٥ - ٧ .

فنصب السماء ، وإنما يحسن النصب إذا كان العطف على الجملة ،  
الفعلية لا على الجملة الابتدائية ، فقد عطف على الخبر الذي هو ( يسجدان )  
ما ليس فيه ضمير يعود على المتبداً .

فلراد على سبويه أن يقول : نصب ، وإن عطف على الجملة الابتدائية ،  
وإن كان الرفع أحسن على مذاهب النحويين ، كما جاءت :

[ إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ]<sup>(١)</sup>

والرفع عند سبويه أوجه (٢) ، فلا حجة قاطعة لسبويه في هذا .

ومجرى مجرى الأفعال في هذا الباب أسماء الفاعلين والمفعولين ، والمعدولة  
عن أسماء الفاعلين للمبالغة نحو : فعال وفعل ومفعال ، تقول : « أزيداً  
أنت ضاربه ؟ » ، و : « أزيداً أنت ضاربه ؟ » ، وكذلك « مضرباه » ،  
و « صرّوبه » (٣) .

وإن جئت بعد الاسم الذي يعود عليه من الفعل ضمير نصب ، بشرط  
وجزاء ، لم يجز فيه إلا الرفع ، نحو : « زيد إن تكرمه بكرمك (٤) » .  
وكذلك إن جئت بعده بحرف أو اسم للاستفهام (٥) نحو : « أزيد كم مرة  
لقيته ؟ » ، وكذلك : « عمرو هل رأيت (٦) ؟ » ، و : « زيد من ضربه ؟ » ،  
و : « عبد الله ما أصابه ؟ » . وكذلك إن كان الفعل في موضع الصفة (٧) نحو :  
« أزيد أنت رجل يكرمه (٨) ؟ » . وقال الشاعر (٩) :

---

(١) سورة القمر ، آية ٤٩ .  
(٢) انظر الكتاب ١٤٨/١ . وشرح الأشموني ٢/٨٠ ، ومعنى اللب لابن هشام ٦٦٢ .  
(٣) انظر الكتاب ١٠٨/١ وما بعدها .  
(٤) الكتاب ١٣٢/١ .  
(٥) الكتاب ١٢٧/١ .  
(٦) في الأصل : « رأيت » .  
(٧) في الأصل مكان « نحو » : يجوز . .  
(٨) الكتاب ١٢٨/١ .  
(٩) هو تيس بن الحسين الحارثي . والبيت من شواهد الكتاب ١/١٢٩ . والإيضاح  
١٦٢ وفي الخزانة ١/١٩٦ ، ولسان العرب ، مادة « تم » ، « أهل » .



٢٩ - أَكُلَّ عَامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَهُ  
يُلْقِيحُهُ قِسْمٌ وَتَنْتَجِبُونَهُ

وقال زبد الخبير :

٣٠ - أَفِي كُلِّ عَامٍ مَاتَمٌ تَبَعُونَهُ  
عَلَى مِحْمَرٍ ثَوَّبْتُمُوهُ وَمَارُضًا (١)

تحوونه : في موضع الصفة لنعم ، ونعم مبتدأ وخبره « كل عام » ، وهو على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه (٢) ، لأن « كل عام » من ظروف الزمان ، وظروف الزمان لا تكون أخباراً عن الجثث ، إنما تكون أخباراً عن المصادر . ولو روى بالنصب (٢) لجاز ، ويكون الفعل لا موضع له من الإعراب .

وكذلك « ماتم » يجوز فيه النصب على أن لا يكون الفعل صفة .

وقال الشاعر ، جرير (١) :

٣١ - أَبَحْتَ حِمِّيَ تِيهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ

وَمَا شَيْءٌ حَمِيَتْ بِمُسْتَبَاحٍ

(١) الكتاب ١/١٢٩ ، ٤/١٨٨ ، وأمال السجيل ٥٦ ، وشرح المفصل لابن يوشع

٧٦/٩ .

المهد : الفرس الهجين ، الذي طباعه كطباع الخبير . وثوبتموه : جعلتموه ثواباً . يقول  
ندمت على ما أهديتكم لنا ، وحزنتم حزن من فقدت حديماً فأقام مأتماً ، والمأتم النساء . (١)

(٢) والتقدير : « إحراراً نعم » .

(٣) في اللسان ، مادة « أبل » . روى : « أكل عام فيها تحوونه » ، بالنصب . (٢)

(٤) قال سيبويه في الكتاب ١/١٣٠ : « وقال جرير فيما ليس فيه الهاء » . وذكر

البيت . وقد استشهد به سيبويه قبل ذلك في ١/٨٧ على جواز حذف الهاء من الفعل إذا وقعت  
جذته نعتاً . والبيت في ديوان جرير ٤٧٧ . وأمال الشجري ١/٥٧٨ ، ٢٢٦ . ومعنى

اللييب ٥٥٦ ، ٦٧٨ ، ٧٠٤ .

فحميت : في موضع الصفة ، ولا يجوز نصب « شئ » ، لفساد المعنى ،  
ودخول (١) « الباء » على « مستباح » .  
وقال (٢) الشاعر :

٣٢- وَمَا أَذْرِي أَغْيَرَهُم تَنَاءً  
وَطَوَّلُ الْعَهْدِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا؟

فأصابوا : في موضع الصفة ، ولا يجوز صرفه إلى غير ذلك ؛ لأن  
الشاعر جهل الأمر الذي غيرهم ولم يدر أهو البعد وطول العهد ، أم مال  
أصابوه ؟ قال : معطوف على « تناء » .  
وجوز النصب على مذهب قوم .

وكذلك إن كان الفعل صلة لموصول ، نحو قولنا : « أزيد الذي  
رأيت (٣) ؟ » . لا يكون في « زيد » إلا الرفع ، وليس بمنزلة قولنا : « أزيداً  
العاقل ضربته ؟ » ؛ لأن « ضربته » ليس صلة ولا صفة .

وكذلك إن أبدلت منه أو وكدته [ لا يجوز (٤) ] النصب ، ومثله :  
« زيد أن تكرمه خير من أن تينه (٥) » ؛ لأن ما ينصب بعد « أن » فهو من  
صلتها . . . وكذلك « زيد أنت الضاربه (٥) » لا يجوز في « زيد » إلا الرفع ؛  
لأن الألف واللام بمعنى الذي ، فجرت مجرى الذي .

(١) يريد أنه بما يقع النصب دخول « الباء » على مستباح ، فالمسوغ لها في الرفع أنها  
زيدت في الخبر ، فأما في النصب فلا تجد لها مسوقاً .

(٢) هو الحارث بن كلدة ، والبيت من شواهد الكتاب ٨٨/١ ، وأمال الشجري  
٥/١ ، ٣٢٦ ، ٢٢٤/٢ . وشرح المفصل لابن عيش ٨٩/٦ .

(٣) الكتاب ١٢٨/١ .

(٤) في الأصل : . . . أو وكدته لاختيار النصب . . . وهو غير مستقيم .

(٥) الكتاب ١٣١/١ .

قد أتيت في هذا الباب على ما يحتاج إليه ويستغنى به ، وزدت توجيه الأقوال والاحتجاج على سيويه وله ، ليعلم القارئ أني قد وقفت على أقوالهم ، وعرفت ما أتيت . ولم أخرج إلى إضمار ما الكلام تام دونه وإظهاره على مخالف لغرض القائل ، هذا في كلام الناس ، فأما في كلام الله - تعالى - فحرام . والله أسأله العون والتوفيق .

وقد قلت قولاً في هذا الباب يليق بما أحض عليه وأدعو إليه ، لأنني لم أدخل فيه محلاً ، ولا ظناً ضعيفاً ، ولا فضلاً لا يحتاج إليه .

• • •

المصنف رحمه الله تعالى في كتابه في بيان زيارته عليه السلام

[ تطبيقه في باب نواصب المضارع ] :

ومما قالوا فيه [ما] (١) لم يفهم ، وأضمر وافيه ما يخالف مقصد القائل ، أبواب نصب الفعل ، وقد تكلمت منه على باب « الفاء » ، و « الواو » ، ليستدل بهما على غيرهما ، ويعلم أن ما أضمره لا يحتاج إليه في إعطاء القرائن التي يحفظ بها كلام العرب .

الكلام على الفاء :

الفاء بنصب بعدها الفعل إذا كانت جواباً لأحد ثمانية أشياء : الأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والنفي ، والعرض ، والتمني ، والتحضيض . ٢٨٠ . والدعاء .

يقال في الأمر : « أعطني فأشكرك » (٢) ، قال أبو النجم :

٣٣ - يا ناقُ ، سبيري عنقاً فسبيحا

إلى سُلَيْمَانَ فَتَسْتَرِيحًا (٣)

(١) ليست في الأصل .

(٢) الكتاب ٣/٢٤ .

(٣) الكتاب ٣/٢٥ ، والمقضب ٢/١٤ ، وشرح المنصل ٧/٢٦ ، وشنور الذهب ٣١٨ ، والمجع ١/١٨٢ ، ٢/١٠ ، والدرر ١/١٥٨ ، ٢/٧ ، وشرح الأشموني ٣/٣٠٢ .

والعنق : نوع من السير السريع . وسليمان هو : سليمان بن عبد الملك .

وتقول في النبي : « لا يعص زيد الله فيما قبله » ، قال الله تعالى :

[ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ ]<sup>(١)</sup>

وقال :

[ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ]<sup>(٢)</sup>

ويقال في النبي : « ما يأتيني زيد فأعطيه » ، فيحتمل وجهين (٣) :

أحدهما : ما يأتيني زيد فكيف أعطيه ؟ ! أي : إن الإتيان سبب العطاء ،  
فإذا لم يأت لم يعط ؛ قال الله تعالى :

[ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فِيمَوتُوا ]<sup>(٤)</sup>

ويقال : « ما آمن أبو جهل فيدخل الجنة » ، وقال الفرزدق (٥) :

٣٤ - وَمَا أَنْتَ مِنْ قَيْسٍ فَتَنْبَحِ دُونَهَا

وَلَا مِنْ تَمِيمٍ فِي اللَّهَاءِ وَالغَلَاصِمِ

والوجه الآخر من قولنا : « ما يأتينا زيد فنعطيه » ، أي : ما يأتينا في

(١) سورة طه ، آية ٦١ ، وانظر الكتاب ٣/٣٤٤ ، ص ٢٦٦

(٢) سورة طه ، آية ٨١

(٣) انظر الوجهين في الكتاب ٣/٣٠٠ ، ص ٢٠٠

(٤) سورة فاطر ، الآية ٣٦

(٥) رواية الديوان ٣١٣ :

• ولا من تميم في السموروس الأصاظم •

وهو من شواهد الكتاب ٣/٣٣٣ ، والمص ٢/١٣ ، والذوق ٢/٨

يجر جريراً ، واللها : واحد لها ، وهي الحمة المشرقة على الخلق ، والغلاصم : جمع

غلاصة ، وهو اللحم بين الرأس والعنق ، أو رأس الخلقوم ، وقد كنى بذلك عن الأشراف .

حال إعطاء ، أي : أتأينا ولا نعطيه ، قال الفرزدق (١) : *يا أيها النعمان*

*يا أيها النعمان*

٣٥- وَمَا قَامَ مِنَّا قَائِمٌ فِي نَدِينِنَا

فَيَنْطِقُ إِلَّا بِأَلَّتِي هِيَ أَعْرَفُ .

*يا أيها النعمان*

وقال اللعين :

٣٦- وَمَا حَلَّ سَعْدِي غَرِيبًا بِبَلَدَةٍ

فَيُنْسَبُ إِلَّا الزَّبْرَقَانُ لَهُ أَبٌ<sup>(٢)</sup>

وتقول : « كأنك لم تأتينا فنحدثك » (٣) . وقال رجل من بني دارم (٤) :

٣٧- كَأَنَّكَ لَمْ تَذْبَحْ لِأَهْلِكَ نَعْجَةً

فِيصَبِحَ مُلْقَى بِالْفِئَاءِ إِهَابَهَا

ويقال في الاستفهام : « أتأينا فنحدثك » ، قال الشاعر (٥) :

٣٨- أَلَمْ تَسْأَلْ فَتُخْبِرَكَ الرَّسُومُ

عَلَى فِرْتَاجٍ ، وَالطَّلُّ الْقَدِيمُ

(١) ديوانه ٢٩/٢ . والبيت من شواهد الكتاب ٢٢/٣ ، وشرح الأضواء ٣٠٤/٤ -

٣٠٥ ، وهو في الخزانة ٦٠٧/٣ .

الثاني : المجلس . يقول : إذا نظرنا منا ناطق في مجلس جماعة عرف صواب قوله ، فلم ترد

مقاله .

(٢) الكتاب ٣٢/٣ ، وخزانة الأدب ٥٣٠/١ ، ٦٠٨/٣ .

يقول : الزبرقان سيد قومه وأشهرهم ، فإذا تغرب رجل من سعد - وهم رعاة الزبرقان -

فمثل عن نبيه ، انتسب إليه لشرفه وشهرته .

(٣) من أمثلة الكتاب ٣٥/٣ .

(٤) في الكتاب ٣٥/٣ : « وقال رجل من بني دارم » ، وذكر البيت . وهو من

شواهد المبرد في المنتخب ١٨/٢ .

الإهاب : الجلد عالم يدبغ .

(٥) الكتاب ٣٤/٣ وهو من الأبيات المجهولة القائل : وانظر اللسان مادة : فرتج .

وفرتج : موضع ببلاد طبرستان .

ويقال في العرض : « ألا تأتينا فنكرمك » . ويقال في التقي : « ليت زيدا عندنا فيحدثنا » . وقد قرئ :

[ وَدُوا لَوْ تَدَهِنُ فَيُدْهِنُوا ]<sup>(١)</sup> .

وقال مهلهل :

٣٩ - فلو نُبِشَ المقابرُ عن كَلِّيبِ  
فِيخْبِرَ بالذَّنْبِ أَي زِيرِ<sup>(٢)</sup>

وقال أمية بن أبي الصلت :

٤٠ - أَلَا رَسُولَ لَنَا مَنَّا فَيُخْبِرُنَا  
مَا بَعْدُ غَايَتِنَا مِن رَأْسِ مُجْرَانَا<sup>(٣)</sup>

ويقال في التحضيض : « هلا زرت زيدا فيكرمك » .  
ويقال في الدعاء : « اللهم ، لا تؤاخذنا بذنوبنا فهلك » . وقال الله -  
عز وجل - :

[ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ ، وَأَكُنُ  
مِنَ الصَّالِحِينَ ]<sup>(٤)</sup> .

وقد نصبت العرب بعدها في الواجب ، وذلك شاذ لا يقاس عليه ؛

(١) في الأصل : « فيدعون » . وقد استشهد به ابن مضاء على النصب ، وهي قراءة ،  
يقول سيويه ٣٦/٣ : « وزعم هارون أنها في بعض المصاحف : ( ودوا لو تدعن فيدهنوا ) .  
وانظر البحر المحيط ٢٠٩/٨ . والآية من سورة القلم ، رقم ٩ .

(٢) أمالي القفال ٢٤/١ . ومعنى اللبيب ٢٩٦ ، وشرح الأشموني ٣٢/٤ .

زير النساء : الذي يكثر زيارتهن .

(٣) الكتاب ٣٣/٣ ، والشلور ٣٢٣ .

يعني أن يخبر رسول من الأموات بالفترة التي بين الموت والبعث .

(٤) سورة المنافقين ، آية ١٠ . وانظر الكتاب ١٠٠/٢ .

قال الشاعر (١) : *سَأْتُرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ* : *وَأَلْحَقَ بِالْحِجَّازِ فَأَسْتَرِيحًا*

٤١ - *سَأْتُرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ*  
*وَأَلْحَقَ بِالْحِجَّازِ فَأَسْتَرِيحًا*

وقال الأعشى (٢) :

٤٢ - *ثُمَّتَ لَا تَجْزُونِي عِنْدَ ذَاكُمُ*  
*وَلَكِنْ سَيَجْزِينِي إِلَهُ فَيُعْقِبَا* ٢٩٥ .

وقال طرفة (٣) :

٤٣ - *لَنَا هَضْبَةٌ لَا يَدْخُلُ الذُّلُّ وَسْطَهَا*

*وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ فَيُعْصِمَا*

وهذه المواضع التي ينصب فيها ما بعد الفاء ، منها ما يجوز فيها العطف ويكون إعراب الفعل الثاني كإعراب الفعل الأول الذي قبل الفاء ، ويكون معناه غير مخالف لمعناه (٤) . وكلها يجوز فيها القطع من الأول ورفع الفعل على أنه موجب ، مثال ذلك : « لا يشتم عمرو زيدا فيؤذيه » ، إن نصب

(١) هو الفيرة بن حنانه . والبيت من شواهد الكتاب ٣/٣٩ ، ٩٢ . والمتنصب ٢٤/٢ ، والمهذب ١/١٩٧ ، والشنور ٣١٤ ، ومغنى اليب ١٩٠ ، والمص ١/٧٧ ، ١٠/٢٣ ، والدرر ١/٥١ ، ١٠/٢ ، ٩٠ ، وشرح الأئمة ٣/٣٥٥ . والخزاعة ٣/٦٠٠ .

(٢) ديوانه ٩ . وروايته فيه : « هناك لا تجزوني » . والبيت من إنشاد يونس في الكتاب ٣/٣٩ .

أعقبه الله : جازاه ، يقول : لا أرجو بما أصنع منكم جزاء ، وإنما ثواب على الله . (٣) ديوانه ١٣٩ . واليب من شواهد الكتاب ٣/٤٠ . والمتنصب ٢/٢٤ ، والمهذب ١/١٩٧ .

كفى بالهضبة من عز قومها . ويعصم : يمنع . (٤) الكتاب ٣/٣٠ .

كان المعنى : لا يشتم ولا يؤذي (١) ، فهناك عن أنواع الأذى . وإن رفع كان المعنى : إن شتمه (٢) آذاه . وإن جزم « يؤذيه » وعطف على قوله : « يشتم » كان المعنى : فإنه يؤذيه ، أى : من شأنه أن يفعل ذلك . وقال النابغة (٣) :

٤٤ - وَلَا زَالَ قَبْرُ بَيْنَ تَبْنَى وَجَاسِمٍ

عَلَيْهِ مِنَ الْوَسْمِيِّ جَسُودٌ وَوَابِلٌ

٤٥ - فَيُنْبِتُ حَوْذَانًا وَعَوْفًا مُنُورًا

سَاتِبُهُ مِنْ خَيْرِ مَا قَالَ قَائِلٌ

ولم يجعل « ينبت » جواباً ، ولكنه قطع ، ولو نصب لجاز . وقال (٤) :

(١) هذا على المعنى الأول الذى ذكره من معنى النصب ، والذى مثل له فى التثنية بقولك : « ما يأتينى زيد فأعطيه » ، وقال فيه : إن المعنى : ما يأتينى زيد فكيف أعطيه ؟ أى : إن الإتيان سبب العطاء ، فإذا لم يأت لم يعط ، ولو كان لأعطى . وكذلك هنا يقال فى « لا يشتم عمرو زيدا يؤذيه » ، والنسب فى المستقبل ، والشتم سبب الإيذاء ، وإذا وقع آذاه .

ولا يتصور فى النسب المعنى الثانى الذى أوردته فى التثنية .

(٢) فى الأصل : « شتمته » .

(٣) فى ديوان النابغة برواية الأصمى ١٢١ يروى الأول :

سقى القيث قبراً بين بهيمى وجاسم بغيث من الوسمى قطر ووابل

وأما برواية ابن السكيت ١٢٠ ، فيروى :

ولا زال يسقى بطن شرح وجاسم بجسود من الوسمى قطر ووابل

ولم يروى ابن السكيت البيت الثانى .

والبيتان من شواهد الكتاب ٣٦/٣ - ٣٧ ، والمقتضب ٢١/٢ .

وتبنى : بلدة بحوران من أعمال دمشق ، وجاسم : موضع قريب من دمشق ، والجود والوابل :

أغزر المطر . والوسمى : أصل المطر لأنه يأتى بعد طول العهد بالمطر . والحوذان والعوف : نباتان

طيبا الرائحة . ساتبه : سألنى عليه .

(٤) هو جميل بن مضر . وهو من شواهد الكتاب ٣٧/٣ ، وشرح المفصل لابن عمير

٣٦/٧ ، ومضى اليبى لابن هشام ١٨١ ، والشذور ٣١٣ . والمطلع ١١/٢ ، ١٣١ ، والدور

٨/٢ ، والخزاة ٦٠١/٣ .

البيداء : القفر . والسلق : الأرض الجديدة . والقراء : القفر .



٤٦ - أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبَّ أَنْ يَنْزِلَ بِالسَّمَوَاتِ سُبْحَانَ  
وَهَلْ تُخْبِرُنَا الْيَوْمَ بِبَدَأِ سَمْعَلِقُ

وتقول (١) : « حسبته شتني فأتب عليه » . إذالم يقع الوثوب . ومعناه :  
لو شتني لو ثبت عليه . وإن كان الوثوب قد وقع فليس إلا الرفع ، لأن  
هذا بمنزلة قولك : ألت قد فعلت فأفعل .

وقال (٢) بعض الحارثيين : (١) خطبنا فاق . يلقاها في

٤٧ - غَيْرَ أَنَا لَمْ تَأْتِنَا بِبَقِيْن  
فَنُرْجِي وَنُكْرِبُ التُّسَامِيْلَا (٢)

أى : فنحن نرجى .  
الكلام على الواو :  
الواو تنصب ما بعدها في غير الواجب ، ومعناها في النصب معنى « مع »  
قال الأخطل (٤) : (١) خطبنا فاق . يلقاها في ١٥

٤٨ - لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقِي وَتَأْتِي مِثْلَهُ  
عَارُ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

(١) هذه الفقرة لسبويه ، انظر الكتاب ٣١/٣ .  
(٢) هذه الفقرة مع البيت وتفسيره لسبويه . انظر الكتاب ٣١/٣ .  
(٣) الكتاب ٣١/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٦/٧ ، وغزاة الأدب ١٠٦/٣ .  
٦١٥ ، والمغني ٥٣٣ .

(٤) لم أجده في ديوانه ، ويقول البغدادي في الغزاة ٦١٧/٣ : « والبيت وجد في عدة  
قصائد ، ومنه اختلف في قائله ، فنسبه الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام في أشاله إلى المتوكل  
الكناني . . . ونسبه سبويه للأخطل ، ونسبه الخاقني لسابق البربري . ونقل السيوطي عن  
تاريخ ابن عساكر أنه للرماح . والمشهور أنه من قصيدة لأبي الأسود الدؤلي » . يتصرف . والبيت  
من شواهد الكتاب ٤٢/٣ ، والمقتضب ١٦/٢ ، وشرح المفصل ٢٤/٧ ، والمغني ٣٩٩ .  
والشعر ٢٥٠ ، والأشعوري ٣٠٧/٣ .

وتقول (١) : « لا تأكل السمك وتشرب اللبن » ، أي : لا تجمع بينهما ،  
ولو جزم لنهاه عن الجمع والتفرقة ، ولو رفع لنهاه عن أكل السمك ،  
وأوجب له شرب اللبن ، أي : أنت ممن يشرب اللبن ، قال جرير (٢) :

٤٩ - وَلَا تَشْتُمِ الْمَوْلَى وَتَبْلُغْ أذَاتَهُ  
فَإِنَّكَ إِنْ تَفْعَلْ تُسَفِّهُ وَتَجْهَلِي

نهاه عن الفعلين . وقال الخطيب (٣) :

٥٠ - أَلَمْ أَكُ جَارِكُمْ وَتَكُونُ بَيْتِي  
وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِحْسَاءُ

وهذا واجب في المعنى ، فكان ينبغي أن لا ينصب ، لكن اللفظ لفظ  
الاستفهام . وقال دريد بن الصمة :

٥١ - قَتَلْتُ بَعْدَ اللَّهِ خَيْرَ لِدَاتِهِ  
ذُؤَابًا ، فَلَمْ أَفْخَرْ بِذَاكَ وَأَجْزَعًا<sup>(٤)</sup> ٣٠٥

أراد : أتى لم أفخر به وأنا جزع ، وإنما فخرت به غير جزع .

(١) انظر الكتاب ٤٢/٣ - ٤٣ .  
(٢) لم أجده في ديوانه . والبيت من شواهد الكتاب ٤٢/٣ ، وشرح المفصل لابن  
يعيش ٣٣/٧ - ٣٤ .  
المولى : ابن العم . والأذات : الأذى .  
(٣) ديوانه ٥٤ ، والبيت من شواهد الكتاب ٤٣/٣ ، والمقتضب ٢٧/٢ ، والمغني  
٧٤٥ ، والشذور ٣٢٧ ، والمهجع ١٣/٢ ، والدرر ١٠/٢ ، والأشعري ٣٠٧/٣ .  
(٤) الكتاب ٤٣/٢ ، وأمال الشجري ٣١٤/١ .  
ذؤاب : هو ذؤاب الأسد ، كان قد قتل عبد الله بن الصمة ، أبا دريد ، فقتله دريد  
بأخيه . والذؤاب : من ولد معك ، يقول : لم أجمع الفخر والجزع ، بل أنا فخور بإدراك ثأري  
غير خائف من قوم قاتل أبي ، لعزق وسفني .

ويقال في النني :

« لَا يَسْعَى شَيْءٌ وَيَعْجِزُ عَنْكَ »<sup>(١)</sup> .

أي : مع عجزه عنك .

وتقول في الأمر : « اتنى وآتيتك »<sup>(٢)</sup> . وإن أردت الأمر

أدخلت اللام ، فتقول : « ولآتتك » . وقال الله - عز وجل - : (١) .

[ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ

الصَّابِرِينَ ]<sup>(٣)</sup> .

وقراها بعضهم :

[ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ ]<sup>(٤)</sup> .

بالجزم .

وقال الله تعالى :

[ وَلَا تَلْبَسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ

تَعْلَمُونَ ]<sup>(٥)</sup> .

(١) المثال في الكتاب ٤٣/٣ .

(٢) نمر سيويه هذا المثال بقوله ٤٤/٣ : « إذا أردت : ليكن إتيان منك وأن آتيتك ، تعنى : إتيان منك وإتيان مني . وإن أردت الأمر أدخلت اللام كما فعلت ذلك في الفاء حيث قلت : اتنى فلاحدتك ، فتقول : اتنى ولآتتك » .

(٣) سورة آل عمران ، آية ١٤٢ .

(٤) سيويه ٤٤/٣ . وفي البحر المحيط ٦٦/٣ : « وقرأ الحسن وابن يعمر وأبو حنيفة وعمرو بن عبد بكر الميم عطفاً على ( ولما يعلم ) . وقرأ عبد الوارث عن أبي عمرو : ( ويعلم ) برفع الميم » .

(٥) سورة البقرة ، آية ٤٢ .

وإن شئت جعلت : ( وتكتموا ) على العطف (١) .

وقال الله تعالى :

[ يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بآيَاتِ رَبِّنَا ، وَنَكُونُ ] (٢)

قرئ بالرفع والنصب ، فالرفع على العطف وعلى القطع (٣) . وقال  
الأعشى (٤) :

٥٢- فَقُلْتُ : ادْعِي وَأَدْعُوْا إِنْ أُنْدَى

لِصَوْتِ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

ومن النصب قوله (٥) :

٥٣- لِلْبُسِّ عِبَادَةٌ وَتَقَرُّ عَيْنِي

أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

(١) هذا توجيه سيويه ٤/٣ .

(٢) سورة الأنعام ، آية ٢٧ .

(٣) قال سيويه في الكتاب ٤٤/٣ : « فالرفع على وجهين ، فأحدهما أن يترك الآخر الأول . والآخر على قولك : دعني ولا أعود ، أي : فإن من لا يعود . »

(٤) لم أجده في ديوانه . والبيت من شواهد الكتاب ٤٥/٣ ، ومجالس ثعلب ٤٥٦ ، وأمال القائل ٨٨/٢ ، ١٠٠ ، والإنصاف ٥٣١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٣/٧ ، ومعنى اليبب ٤٤٤ ، والشذور ٣٢٥ ، والأشعري ٣٠٧/٣ .

(٥) هي ميسون بنت بحدل زوج معاوية بن أبي سفيان . والبيت من شواهد الكتاب ٤٥/٣ ، والمقتضب ٢٧/٢ ، والمقتضب ٣٢٦/١ ، وأمال الشجري ٢٨٠/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٥/٧ ، وخزانة الأدب ٥٩٢/٣ ، ٦٢١ ، ومعنى اليبب ٢٩٥ ، ٣١٤ ، ٣٩٩ ، ٥٢٢ ، ٦٠٧ ، والشذور ٣٢٨ ، والمص ١٧/٢ ، والدرر ١٠/٢ ، والأشعري ٣١٣/٢ .

فقوله : « وتقر » منصوب بإضمار « أن » ، كأنه قال : للبس وأن  
تقر ، أي : وقررة عيني . وقال الأعشى (١) :

٥٤ - لَقَدْ كَانَ فِي حَوَلِ ثَوَاهِ ثَوَيْتُهُ

تَقْضَى لِبَانَاتٍ وَيَسَامُ سَائِمُ

على من روى « تقضى » على اسم « كان » . وقال كعب الغنوي :

٥٥ - وَمَا أَنَا لِشَيْءٍ الَّذِي لَيْسَ نَافِعِي

وَيَغْضَبُ مِنْهُ صَاحِبِي بِقَوْلٍ (٢)

يجوز في « يغضب » الرفع والنصب ، والرفع على أن يكون داخلا في  
صلة « الذي » معطوفاً على قوله : « ليس نافعى » . والنصب عطفاً على الشيء ،  
كما قال : « وتقر عيني » . وقد رد (٣) على سيبويه في هذا ، والأظهر أنه  
بمنزلة قوله : « ليس زيد قائماً ويقعد عمرو » ، أي : مع قعود عمرو .  
ويقال : « دعني ولا أعوذ » . فهذا أوجب على نفسه أن لا يعود ،  
فقطع (٤) . ومثله في القطع (٥) :

٥٦ - فَلَا يَدْعُنِي قَوْمِي صَرِيحاً لِحُرَّةٍ

لَيْنٍ كُنْتُ مَقْتُولاً وَيَسْلُمُ عَامِرٌ .

- (١) ديوانه ١٧٧ . والبيت من شواهد الكتاب ٣٨/٣ ، والمقتضب ٢٧/١ ، ٢٦/٢ .  
٢٩٧/١ ، وأمال الشجري ١/٣٦٣ ، وشرح المفصل ٣/٦٥ ، والمغنى ٥٦٠ .  
الثواء : الإقامة . والبانة : الحاجة .  
(٢) الكتاب ٣/٤٦ ، والمقتضب ٢/١٩ ، والمصنف ٣/٥٢ ، وشرح المفصل لابن  
يموش ٧/٣٦ ، وعزارة الأدب ٣/٦١٩ .  
(٣) انظر المقتضب لبيد ٢/١٩ ، وشرح المفصل لابن يموش ٧/٣٦ .  
(٤) الكتاب ٣/٤٤ .  
(٥) البيت لقيس بن زهير بن جذيمة كان في الكتاب ٣/٤٦ ، والجمع ٢/١٦ ،  
والدور ٢/١٠ .  
يموش : عامر بن الطفول ، يقول : لئن قتلت وعامر سالم من القتل فلتت بصريح النسب  
سر الأم .



## إسقاط العلل الثواني والثالث

ومما يجب أن يسقط من النحو : العلل الثواني والثالث ، وذلك مثل سؤال السائل عن زيد ، من قولنا : « قام زيد » : لم رفع ؟ فيقال (١) : لأنه فاعل ، وكل فاعل مرفوع . فيقول : ولم رفع الفاعل ؟ فالصواب أن يقال له : كذا نطقت به العرب ، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام ، ولا فرق [ بينه و(٢) ] بين من عرف أن شيئاً ما حرام بالنص ، ولا يحتاج فيه إلى استنباط علة لينقل حكمه إلى غيره ، فسأل : لم حرم ؟ فإن الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه .

ولو أجبنا السائل عن سؤاله بأن نقول له : للفرق (٣) بين الفاعل والمفعول فلم (٤) يقنعه ٥٣١٥ . وقال : فلم لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول ؟ قلنا له : لأن الفاعل قليل ، لأنه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد والمفعولات كثيرة ، فأعطى الأثقل - الذي هو الرفع - للفاعل ، وأعطى الأخف - الذي هو النصب - للمفعول ؛ لأن الفاعل واحد - والمفعولات كثيرة ؛ ليقل في كلامهم ما يستثقلون ، ويكثر في كلامهم ما يستخفون (٥) - فلا يزيدنا ذلك علماً بأن الفاعل مرفوع ، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله ؛ إذ قد صح عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا باستقراء المتواتر الذي يوقع العلم .

وهذه العلل الثواني على ثلاثة أقسام : قسم مقطوع به ، وقسم فيه

(١) في الأصل : « فيقول » .

(٢) زدنا ما بين القوسين ليستقيم السياق .

(٣) في الأصل : « الفرق » .

(٤) هذا سؤال سأله الزجاج لنفسه ، كما قال ابن جني ، وأجاب عليه الإجابة المذكورة

انظر الخصائص ٤٩/١ .

(٥) إل هنا انتهى كلام الزجاج .

إقناع ، وقسم مقطوع بفساده . وهذه الأقسام موجودة في كتب النحويين .  
والفرق بين العلل الأول والعلل الثواني (١) ، أن العلل الأول بمعرفتها تحصل  
إلنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منه بنظر . والعلل الثواني هي المستغنى  
عنها في ذلك ، ولا تفيدنا إلا أن العرب أمة حكيمة ، وذلك في بعض المواضع .

فمثال المقطوع به قول القائل : كل ساكنين التقياً في الوصل ، وليس  
أحدهما حرف لين ، فإن أحدهما محرك ، وسواء كانا من كلمتين أو كلمة  
واحدة ، مثل قولنا : « أكرم القوم » ، وقال تعالى :

[ قُمْ اللَّيْلُ ] (٢)

وقال تعالى :

[ وَادْكُرْ اسْمَ رَبِّكَ ] (٣)

ويقال : مَدٌّ ، ومدٌّ ، ومدٌّ (٤) . وآخر الأمر موقوف ، مثل « اضرب »  
فاجتمعت الدال إلى الدال الأولى ساكنة ، فحركت الثانية لالتقائهما ، وإن  
كان يمكن النطق بالثانية ساكنة في حال الوصل ، تقول : « مرة » (٥) يافى ،  
فأما « أكرم القوم » وأمثاله فلا يمكن إلا التحريك .

(١) في الأصل : الثاني .

(٢) سورة المزمل ، آية ٢ .

(٣) سورة المزمل ، آية ٨ .

(٤) لام الأمر المضعف يجوز تحريكه بالفتح لأنه أخف الحركات ، وبالكسر لأنه  
الأصل في التخلص من الساكنين ، وأن يحرك بحركة العين ، ويغير عنه بالإتياع ، فنقول :  
سج بالضم ، وفر بالكسر . وقد كرر ابن مضاء فعل الأمر تعبيراً عن هذه الصور الثلاثة .  
ومثل أمر المضعف في ذلك مضارع المضعف المجزوم . انظر الكتاب لسبويه ٥٢٢/٣ - ٥٢٣ ،  
وشرح الشافية قرص ٢٤٣/٢ وما بعدها ، والمعنى للأستاذ عضيمة ١٤٩ .

(٥) لم يقع له في كتب النحويين المضعف وسلا ، عل أنه قد قرأ عمرو بن عبه  
وأبو جعفر : ( ولا يضار ) بتشديد الراء وتسكينها . ويقول ابن جني في المحجب ١٤٨/١ :  
« تسكين الراء مع التشديد فيه نظر ، وطريقه أنه أجرى الوصل مجرى الوقف . . . »



١ - فيقال : لم حركت الميم من « أكرم » ، وهو أمر ؟ .

فيقال له : لأنه لم يتركها آخر وهو لام التعريف ، وكل ساكنين التقيا بهذه الحال فإن أحدهما يحرك .

٢ - فإن قيل : ولم لم يتركها ساكنين ؟

فالجواب : لأن النطق بهما ساكنين لا يمكن النطق بهما .  
فهذه قاطعة ، وهي ثانية .

وكذلك قوله : كل فعل في أوله إحدى الزوائد الأربع وما بعدها ساكن فإنه إذا أمر به يحذف الحرف الزائد ، فإنه تدخل عليه ألف الوصل .

١ - فإن قيل : فلم دخلت عليه ألف الوصل ؟

فيقال : لأنه فعل أمر حذف من أوله الزائدة ، وكل فعل أمر حذف من أوله الزائدة فإنه تدخل عليه ألف الوصل .

٢ - فإنه قيل : فلم لم يترك أوله كذلك ؟

قيل : لأن الابتداء بالساكن لا يمكن .

وهي ثانية .

وكذلك « ميعاد » و « ميزان » ، وما « ٣٢ » أشبههما ؛ يقال : إن الأصل

فيهما : « مؤعاد » و « مشوزان » . والدليل على ذلك أنهما من « وعد » و « وزن » ،

فقاء (١) الفعل واو ، [ و ] يقال في جمعهما : مواعيد ، وموازين . وفي

تصغيرهما : موييد وموزين . فأبدل من الواو ياء لسكونها وإنكسار ما قبلها ،

وكل واو سكنت وانكسر ما قبلها فإنها تبدل منها ياء .

١ - وإن قيل : لم أبدل منها ياء ولم تترك على حالها ؟

قيل : لأن ذلك أخف على اللسان .

(١) في الأصل : « وفاء » .

فهذه واضحة أيضاً ، لكنها يستغنى عنها .

...

ومثال غير البين منها قولم : إن الفعل الذى فى أوله إحدى الزوائد الأربع : إنه أعرب لشبهه بالاسم . ويكنى (١) فى ذلك أن يقال : كل فعل فى أوله إحدى الزوائد الأربع ولم يتصل به ضمير جماعة النساء ولا النون الحفيفة ولا الشديدة فإنه معرب .

١ - فإن قيل : « يضرب » ، لم أعرب ؟

قيل : لأنه فعل أوله إحدى الزوائد الأربع ، ولم يتصل به ضمير جمع المؤنث ولا نون خفيفة ولا شديدة ، وكل ما هو بهذه الصفة فهو معرب .

٢ - فإن قيل : لم أعربت العرب ما هو بهذه الصفة ؟ فقيل : لأنه أشبه بالاسم فى أنه يصلح إذا أطلق للحال والاستقبال ، فهو عام ، كما أن « رجلاً » وغيره من المنكرات عام ، ثم إذا أراد المتكلم إيقاعه على معين أدخل عليه الألف واللام فأزال عمومه . وكذلك الذى فى أوائله الزوائد من الأفعال إذا أراد المتكلم تخصيصه بأحد الزمانين أدخل « السين » أو « سوف » ، فهذا عام يخص (٢) بحرف من أوله ، وهذا عام يخص (٢) بحرف من أوله ، فأعرب الفعل لهذا الشبه . وأشبه أيضاً فى دخول لام التأكيد عليه ، يقال : « إن زيداً يقوم » .

ويقولون : أعرب الاسم لأنه على صيغة واحدة ، وأحواله مختلفة ، يكون فاعلاً ومفعولاً ومضافاً إليه ، فاحتجج إلى إعرابه لبيان هذه الأحوال ، والفعل إذا اختلفت معانيه اختلفت صيغة ، فأعنى ذلك عن إعرابه .

فلولا الشبه الذى بينه وبين الاسم ما أعرب .

(١) فى الأصل : « ويكنى » .

(٢) فى الأصل : « يخص » .

قبل : العلة الموجبة لإعراب الاسم هي موجودة في الفعل ، وذلك أننا لو قلنا : « ضرب زيد عمرو » ، و « زيداً عمراً » ، لم يتميز لنا الفاعل من المفعول ، كذلك إذا قلنا : « لا يضرب زيد عمراً » ، لولا الرفع والجزم ما عرف النى من النى . وكذلك إذا قلنا : « لا تأكل السمك وتشرب اللبن » ، لولا النصب والجزم [ والرفع ] لما عرف النى عنهما مفترقين ومجتمعين ، من النى عن الجمع ، ومن النى والفاعل من شأنه أن يشرب اللبن . وكما أن للأسماء أحوالاً مختلفة فكذلك للأفعال أحوال مختلفة ، تكون منفية وموجبة ومنها عنها ٣٣ . وأموراً بها ، وشروطاً ومشروطة ، ومخبراً بها ومستفهما عنها ، فحاجتها إلى الإعراب كحاجة الأسماء .

وأيضاً فإن الشيء لا يقاس على الشيء إلا إذا كان حكمه مجهولاً ، والشيء المقيس عليه معلوم الحكم ، وكانت العلة الموجبة للحكم في الأصل موجودة في الفرع . و [أمة] (١) العرب حكيمة فكيف تشبه شيئاً بشيء ونحكم عليه بحكمه ، وعلّة حكم الأصل غير موجودة في الفرع ، وإذا فعل واحد من التحريين ذلك جهل ولم يقبل قوله ! فلم ينسبون إلى العرب ما يجهل به بعضهم بعضاً ؟! وذلك أنهم لا يقيسون الشيء على الشيء ويحكمون عليه بحكمه إلا إذا كانت علة حكم الأصل موجودة في الفرع . وكذلك فعلوا في تشبيه الاسم بالفعل في العمل ، وتشبيههم « إن » وأخواتها بالأفعال المتعدية في العمل . وأما تشبيه الأسماء غير المنصرفة بالأفعال فأشبه قليلاً ، وذلك أنهم يقولون : إن الأسماء غير المنصرفة تشبه الأفعال في أنها فروع كما أن الأفعال فروع بعد الأسماء (٢) ، فإذا كان في الاسم علتان أو واحدة تقوم مقام علتين ، كل واحدة من العلتين تجعله فرعاً ، منع ما منع الفعل وهو الخفض والتنوين . والعلل المانعة من الصرف : التعريف ، والمعجمة ، والصفة ، والتأنيث ، والتركيب ، والعدل ، والجمع الذي لا نظير له ، ووزن الفعل المختص به أو الغالب فيه ، والألف والنون الزائدتان المشبهتان ألف التأنيث

(١) ليست في الأصل .

(٢) انظر الكتاب ٢٠/١ ، والمقتضب ٣٠٩/٣ ، وشرح الكافية الرضى ٢٠/١-٢١

وأمال السيل ١٩ .

وما قبلهما (١) ؛ وذلك أن التعريف ثان للتكبير ، والعجمي من الأسماء فرع  
في كلام العرب ، والصفة بعد الموصوف بها ، والتأنيث فرع على التكبير ،  
والتركيب فرع على المفردات ، والمعدول فرع بعد المعدول عنه ، والجمع  
فرع بعد الواحد ، والألف والنون الزائدتين (٢) يشبه بهما الاسم المذكور  
المؤنث . وأما وزن الفعل المختص به فبين .

فالوجه عندهم لسقوط التنوين من الفعل ثقله ، وثقله لأن الاسم أكثر  
استعمالاً منه والشئ إذا عاوده اللسان خف ، وإذا قل استعماله ثقل . وهذه  
الأسماء غيرها أكثر استعمالاً منها ، فثقلت ، فنعت ما منع الفعل من التنوين ،  
وصار الجر (٣) تبعاً له . وليس يحتاج من هذا إلا إلى معرفة تلك العلة التي -  
تلازم عدم الانصراف ، وأما غير ذلك ففضل ، هذا لو كان بيناً فكيف  
به وهو ما هو في الضعف ؛ لأنه ادعاء أن العرب أرادته ، ولا دليل على ذلك  
إلا سقوط التنوين ٣٤٠ . وعدم الخفض ، وهذان إنما هما للأفعال ؛ فلو لا  
شبه الأفعال لما سقط منها ما سقط من الأفعال .

قيل : نجد من الأسماء ما هو أشد شبيهاً بالأفعال من هذه الأسماء التي  
لا تنصرف ، وهي منصرفة ، نحو : « أقام إقامة » وما أشبهه ، إقامة مؤنث ،  
والفعل مشتق منه ، ودال على ما يدل عليه من الحدث . وعامل - على مذهبهم -  
كالفعل ، ومؤكده ، والمؤكد تابع للمؤكد ، كما أن الصفة بعد الموصوف  
فيه : التأنيث ، والتأكيد ، والعمل ، وزيادة الاشتقاق . وإن لم تكن فيه  
الناء نحو : « قيام » ، ففيه أنه لا يثنى ولا يجمع ، كما أن الفعل كذلك (٤) .  
وستتكلم على العال الأول من هذا الباب إن شاء الله .

ومثال ما هو بين الفساد قول محمد بن يزيد : إن نون ضمير جماعة

(١) انظر الكتاب ٣/٢١٥-٢١٦ .

(٢) في الأصل : « الزائدتان » .

(٣) في الأصل : « الخبر » .

(٤) انظر السبيل في أماليه ٢٠ ؛ فلعن ابن مضاء قد أفاد به شيئاً في هذا النقد .

المؤنث حرك لأن ما قبله ساكن ، نحو : ضربن ، ويضربن (١) . وقال  
فيها قبلهما : إنما أسكنت لثلاثا يجتمع أربع متحركات ، لأن الفعل والفاعل  
كالثني ، الواحد . فجعل سكون الحرف الذي قبل النون من أجل حركة  
النون ، وجعل حركة النون من أجل سكون ما قبلها . فجعل العلة معلولة  
بما هي علة له . وهذا بين الفساد ! ولولا الإطالة لأوردت منه كثيرا .

وكان الأعم (٢) - رحمه الله - على بصره بالنحو ، مولعا بهذه العلة  
الثواني ، ويرى أنه إذا استنبط منها شيئا فقد ظفر بطائل . وكذلك كان  
صاحبنا الفقيه أبو القاسم السبيلي (٣) - على مشاركته (٤) - رحمه الله - يولع  
بها ، ويحترعها ، ويعتقد ذلك كمالا في الصنعة وبصراً بها .

وكما أنا لا نسأل عن غير «عظم (٥)» ، وجيم «جعفر» ، وباء «برثن» ،  
لم (٦) فتحت هذه ، وضمت هذه ، وكسرت هذه ؟ - فلكذلك أيضا لا نسأل  
عن رفع «زيد» .

فإن قيل : «زيد» متغير الآخر .

(١) انظر المقتضب ٢٧١/١ . الكسر - كسر هاء تصح فيه ، كما قالت  
(٢) هو أبو الحجاج يوسف بن سليمان . كان - كما يقول ابن بشكوال - : عالما باللغات  
والعربية ومعاني الأشعار . . . وكانت الرحلة إليه في وقته . شرح الأشعار الستة الجاهلية ،  
وأشعار الحامة ، وله : النكت في كتاب سيبويه ، وعمون الذهب في شرح أبيات  
الكتاب . وله مختصرات في النحو ومسائل في اللغة . توفي رحمه الله عام ٤٧٦ عن ٦٦ سنة .  
انظر العلة ٦٨١ ، وبغية الرواة ٣٥٦/٢ . وفهوسة ابن عمير .

(٣) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الشمس . عاش في الأندلس والمغرب بين  
سنة ٥٠٨-٥٨١ هـ . ويعد أحد أعلام الإسلام . تلمذ لابن الطراوة وابن الرماك شيخ ابن مضاء وغير  
واحد من أعلام الأندلس . وله من المؤلفات : الأمال ، ونتائج الفكر في النحو ، والروض  
الأنف ، والفرائض ، والتعريف والإعلام بما أجهم في القرآن من الأسماء والأعلام . ومسائل  
أخرى كثيرة . وقد ذاع صيته في الأندلس والمغرب . انظر دراستنا عنه ، والمطرب لابن دحية  
٢٣٤ ، وبغية المتسلسل ٣٥٤ ، والشكلة ٥٧٠/٥-٥٧١ .

(٤) كذا في الأصل والتهجيرية ، يريد مشاركته في النحو إلى ما عرف به في العلوم الأخرى

(٥) المظلم : الليل المظلم ، وعصارة شجر ، أو نبت يصبغ به .

(٦) في الأصل : «ثم فصحت» .

قيل : كذلك ، عظم ، يقال في تصغيره بالضم ، وفي جمعه على ، فعال ، بالفتح .

فإن قيل : للاسم أحوال يرفع فيها ، وأحوال ينصب فيها ، وأحوال يخفض فيها .

قيل : إذا كانت تلك الأحوال معلومة بالعلل الأول ، الرفع بكونه فاعلاً أو مبتدأ أو خبراً أو مفعولاً لم يسم فاعله . والنصب بكونه مفعولاً ، والخفض بكونه مضافاً إليه - صار الآخر كالحرف الأول الذي يضم في حال ، ويفتح في حال ، ويكسر في حال ، يكسر في حال الأفراد ، ويفتح في حال الجمع ، ويضم في حال التصغير .

والله اعلم بالصواب .

## اسقاط التماريين

ومما ينبغي أن يسقط من النحو : « ابن من كذا مثال كذا » ، كقولهم :  
« ابن من البيع مثال فعل » ، فيقول قائل : « بوع » ، أصله : « بيع » ،  
فيبدل من الياء واواً لانضمام ما قبلها (١) ؛ لأن النطق بها « ٣٥٠ » ثقيل ، كما قالت  
العرب : موقن وموسر ، أصل موقن : ميّقن ؛ لأنه اسم فاعل ، وفعله :  
أيقن ، ففاء الفعل منه ياء . وكذلك ينبغي أن يكون اسم الفاعل منه فاؤه  
ياء ، كما أن « أكرم » اسم الفاعل منه : « مكرم » ، ففاء الفعل وهي الكاف  
هي فاء [ اسم الفاعل (٢) ] في مكرم . وكذلك كل اسم فاعل صحيح فاؤه  
فاء فعله ، وعينه عينه ، ولامه لامه . وتقول في جمع « موسر » : مياسير ،  
وفي تصغيره : ميسر ؛ لما زالت علة [ إبدال (٣) ] الياء واواً - وهي  
سكونها وانضمام ما قبلها - رجع إلى أصله .

ومن قال : « بيع » - بالكسر - كسر الياء لتصح الياء ، كما قالت  
العرب : « ربيض » ، و « عين » ، و « رغيد » ، في جمع : بيضاء ، وعيناء ،  
ورغيداء وكذلك المذكر ، لأن فعلاء يجمع على فُعَل ، كحمراء وحمير ،  
وشقراء وشقر . والقياس أن يقال : بيّض ، ورغيد ، وعين ؛  
لكنهم عدلوا إلى الكسر لثلاثا يبدلوا من الياء واواً .

وأما أي الرأيين هو الصواب ، فلكل واحد من الرأيين حجة ، فحجة  
من أبدل الياء واواً أن « بوعاً » مفرد ، وحمله على « موسر » ونظرائه  
أولى من الحمل على الجمع . وأيضاً فإننا وجدنا الآخر يتبع الأول ، أكثر

(١) انظر شرح الشافية للرضي ٢/٢٩٤ - ٣١١ . والمصنف لابن جنى ١/١٨٠ - ١٨٢  
وغير موطن من هذا الكتاب .

(٢) مكانه في الأصل : « الفعل » .

(٣) في الأصل : « بدل » .

مما يتبع الأول الآخر ، قالوا : ميعاد وميزان ، فأبدلوا الآخر للأول ، ولم  
يبدلوا الكسرة ضمة ولا فتحة لتصح الواو .

وكذلك الأمر مما فاوّه واو ، نحو : « اجعل » و « ايسكن » (١) .

وكذلك « رياض » و « ثياب » ، أصله : رِوَاضٌ وثواب ، فأبدل  
من الواو ياء لانكسار ما قبلها ، ولشروط آخر .

وكذلك : صام صياماً ، وقام قياماً ، أصله : صوام وقوام ، فأبدل  
من الواو ياء لانكسار ما قبلها .

وكذلك : « غُزِي » و « دُعِيَ » ، وكل ملامه واو ، إذا بني [لما] (٢)  
لم يسم فاعله .

وكذلك اسم الفاعل مما لامه واو ، يقال : رأيت غازياً .

وكذلك : « قيل » ، و « سبق » ، على اللغة الفصيحة (٣) .

فهذا كله يتبع فيه الآخر الأول .

وحجة من قال : « يبيع » قياسه على « يبيض » ، وإبدال الضمة كسرة  
لتصح الياء أولى من رد الياء إلى الواو ؛ لأن الياء أخف ، وهي الغالبة على  
الواو .

وكما يتبع الآخر الأول ، كذلك يتبع الأول الآخر ؛ قالوا في تصغير  
« شيخ (٤) » : « شَيْخِيخ (٥) » ، وكسرت الشين من أجل الياء .

---

(١) كذا في الأصل والتمورية : « ايسن » ، وهو أمر من الوسن ، وهو النوم ،  
يقال : وسن - كفروح - وسنا .

(٢) ليست في الأصل .

(٣) انظر اللغات في الكتاب ٤/٣٤٢ .

(٤) بدد كلمة « شيخ » في الأصل والتمورية كلمة لم أتيناها وهي : « ورجابة » .

(٥) انظر الكتاب ٢/٥٣٣ .



وقالوا في الأمر من الثلاثي المضموم العين بضم ألف الوصل لانضمام  
العين ، نحو : اقتل واخرج . وما أشبههما ، فلولا ضم العين لكانت الألف  
مكسورة كما هي فيا عينه مفتوحة أو مكسورة .

ومما يتبع فيها الأول الآخر : امرؤ وابنم .

إلا أن المواضع التي يتبع فيها الآخر الأول أكثر في كلام العرب من  
المواضع التي ٣٦٠ . يتبع فيها الأول الآخر ، ولكن رد الواو إلى الياء أكثر  
من رد الياء إلى الواو . و « كَيْل » و « رَيْب » أفصح من « كَوْل » و « بَوْع » .  
فهذا على ثلاثة أقسام : ما رد الآخر إلى الأول لا غير ، وما برد الأول إلى  
الآخر لا غير ، وما فيه لغتان : رد الآخر إلى الأول ، ورد الأول إلى  
الآخر ، إلا أن رد الأول إلى الآخر أفصح . فترجح بهذا أن قول من يقول :  
« بيع » أظهر .

فهذا في مسألة واحدة ، فكيف إذا أكثر من هذا الفن ، وطال فيه  
النزاع ، وامتدت إليه أطناب القول ، مع قلة جداه ، وعدم الافتقار إليه .  
والناس عاجزون عن حفظ اللغة الفصيحة الصحيحة ، فكيف بهذا المظنون  
المستغنى عنه !

• • •

فما (١) يجب أن يسقط من النحو الاختلاف فيما [ لا ] (٢) يفيد نطقاً ،  
كاختلافهم في رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، وسائر ما اختلفوا فيه من  
العلل الثواني وغيرها مما لا يفيد نطقاً ، كاختلافهم في رافع المبتدأ ، ونائب  
المفعول ، فنصبه بعضهم بالفعل ، وبعضهم بالفاعل ، وبعضهم بالفعل والفاعل  
معاً . وعلى الجملة فيما لا يفيد نطقاً .

• • •

(١) في الأصل : « وما » واستبدلنا بالوار فاء حتى لا يبدو في كلامه تكرار .  
بل يكون قوله التام اختصاراً لكلامه السابق .  
(٢) ليست في الأصل .



# ختم المخطوطة

كل ، والحمد لله حتى حمده ، والصلاة على محمد نبيه وعبداه ، وسلم

١٣٦٤ هـ - ١٩٧٤ م

تليها .

- ١ - زينات العرب لأبي حنيفة نسخة مكتبة كلية الشريعة بربط ، جامعة الأزهر -
- ٢ - أمالي السيل ، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا ط الساجدة - ١٣٢٩ هـ - ١٩٧٠ م
- ٣ - الأعمال الشعرية ، ط دار المعارف المصرية بدمشق ١٣٢٩ هـ -
- ٤ - أمالي الخليل ، ط الساجدة ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٢ م
- ٥ - إنباه الرواة عن أبناء النجاة للفظل ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط دار الكتب ١٣٦٤ هـ - ١٩٥٠ م
- ٦ - الاتصال في الرد على البردق في فتنة لبيبة ، لأبي ولاد ، مخطوط بملكية الجمهورية بدار الكتب المصرية ،
- ٧ - الانصاف في مسائل الخلاف بين الشيعة واليهود والمصرين والكروانيين ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق محمد علي الدين عبد الحسيب ، ط الساجدة - ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م
- ٨ - البحر المحرف لأبي حنيفة ، ط الساجدة -
- ٩ - بداية الشمس لفتي ، ط مخطوط ١٣٨١ م
- ١٠ - بداية الرحمة لسيدنا ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط مخطوط
- ١١ - بيان الحلي ١٣٨١ هـ - ١٩٦٤ م
- ١٢ - بيان وتبيين الحامد ، تحقيق عبد السلام عارون ، والطبعة الثانية - ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م
- ١٣ - الوصل في شرح ابن العربي ، ط الصاوي ١٣٤٣ هـ - ١٩٢٤ م



## مراجع التحقيق

- ١ - ابن كيسان النحوى للدكتور محمد إبراهيم البناط دار الاعتصام ، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
- ٢ - ارتشاف الضرب لأبي حيان ، نسخة بمكتبة كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر .
- ٣ - أمالى السبيل ، تحقيق د . محمد إبراهيم البناط السعادة ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م .
- ٤ - الأمالى الشجرية ، ط دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد سنة ١٣٤٩ هـ
- ٥ - أمالى القالى ، ط السعادة ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٣ م .
- ٦ - إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط دار الكتب ١٣٦٤ هـ - ١٩٥٠ م .
- ٧ - الانتصار فى الرد على المبرد فى نقده لسيبويه ، لابن ولاد ، مخطوط بالمكتبة النعمورية بدار الكتب المصرية .
- ٨ - الانصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين ، لأبي البركات الانبارى ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، ط السعادة ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م .
- ٩ - البحر المحيط لأبي حيان ، ط السعادة .
- ١٠ - بغية الملتبس للضبي ، ط مجريط ١٨٨٤ م .
- ١١ - بغية الرواة للسيوطى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط عيسى البانى الحلبي ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .
- ١٢ - البيان والتبيين لمباحظ ، تحقيق عبد السلام هارون ، الطبعة الثالثة ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .
- ١٣ - الترمذى بشرح ابن العربى ، ط . الصاوى ١٣٥٣ هـ - ١٩٣٤ م .

- ١٤ - التكملة لكتاب الصلاة ، ط مدريد ، ط الشرقية بالجزائر .
- ١٥ - حاشية الصبان على شرح الأشموني . ط دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة .
- ١٦ - حاشية بس على الألفية ، ط المولوية بفاس ١٣٢٧ هـ .
- ١٧ - خزانة الأدب للبغدادى ، ط المطبعة الأميرية ببولاق ١٢٩٩ هـ .
- ١٨ - الخصائص لابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، ط . دار الكتب ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م .
- ١٩ - الدرر اللوامع للشنقيطي ط . مطبعة كردستان العلمية بمصر ١٢٣٨ هـ .
- ٢٠ - ديوان أبي تمام ، تصحيح محي الدين الحياط .
- ٢١ - ديوان الأعشى ، دار صادر بيروت .
- ٢٢ - ديوان جرير ، دار صادر بيروت .
- ٢٣ - ديوان الخطيب ، دار صادر بيروت .
- ٢٤ - ديوان الفرزدق ، دار صادر بيروت .
- ٢٥ - ديوان المتنبي ، شرح العكبري ، نشر دار الكتاب العربي - بيروت .
- ٢٦ - ديوان النابغة ، صنعة ابن السكيت ، تحقيق د . شكري فيصل - دار الفكر بيروت .
- ٢٧ - ديوان النابغة ، رواية الأصمعي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر ١٩٧٧ م .
- ٢٨ - ديوان النمر بن تولب ، صنعة الدكتور نوري حوذي القيسي ، مطبعة المعارف - بغداد ١٩٦٩ م .
- ٢٩ - سنن ابن ماجه ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، ط . عيسى الباني الحلبي .
- ٣٠ - السبيل ومذهبه النحوي ، رسالة دكتوراه بمكتبة كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر ، مقدمة من محمد إبراهيم البنا ، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م .
- ٣١ - شذور الذهب لابن هشام ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، ط . السعادة بمصر ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م .

- ٣٢ - شرح الألفوني على الألفية ( منبج السالك إلى ألفية ابن مالك ) ، ط . دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة .
- ٣٣ - شرح السيراني على الكتاب ، مخطوط بدار الكتب المصرية .
- ٣٤ - شرح شافية ابن الحاجب لارضى ، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين ط حجازى بالقاهرة ١٣٥٦ هـ .
- ٣٥ - شرح الكافية للرضي ، تحقيق يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة بنغازى ، ط الشروق - بيروت ١٩٧٥ م .
- ٣٦ - شرح المفصل لابن يعيش ، ط . المنيرية .
- ٣٧ - صحيح البخارى ، دار الشعب بالقاهرة .
- ٣٨ - صحيح مسلم بشرح النووي ، ط . المطبعة المصرية بالأزهر ١٣٤٧ هـ - ١٩٢٩ م .
- ٣٩ - الصلة في تاريخ علماء الأندلس لابن بشكوال . الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦ م .
- ٤٠ - عيون الأخبار لابن قتيبة ، ط دار الكتب ١٣٤٩ هـ - ١٩٣٠ م .
- ٤١ - فهرسة ابن خير ، منشورات المكتب التجارى ببيروت .
- ٤٢ - كتاب الاختيارين ، صنعة الأخفش الأصغر ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، ط الكنتي - دمشق ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .
- ٤٣ - الكتاب لسبويه ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط دار القلم بالقاهرة ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م .
- ٤٤ - كتاب الأصول في النحو لأبي بكر بن السراج ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلى ، ط . مطبعة النعمان - النجف الأشرف ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .
- ٤٥ - كتاب المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني ، على هامش خزانة الأدب ، ط . المطبعة الأميرية ببولاق ١٢٩٩ هـ .
- ٤٦ - لسان العرب لابن منظور .
- ٤٧ - مجالس نعلب ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط . دار المعارف بالقاهرة المطبعة الثانية ١٩٦٠ م .

- ٤٨ - مجمع الأمثال للميداني ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، ط .  
مطبعة السنة المحمدية ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م .
- ٤٩ - المختص لابن جنى ، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين . دار التحرير  
١٣٨٦ هـ .
- ٥٠ - المطرب من أشعار أهل المغرب لابن دحية ، تحقيق إبراهيم الأبياري  
وآخرين ، ط . الأميرية ١٩٥٤ م .
- ٥١ - معجم الأدباء لياقوت - المطبعة الأخيرة ، ط . مطبعة عيسى الباني  
الخليج .
- ٥٢ - المعنى في تصريف الأفعال ، لمحمد عبد الخالق عضيمة ، دار العهد  
الجديد للطباعة ، الطبعة الأولى ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م .
- ٥٣ - معنى اليب لابن هشام ، تحقيق الدكتور مازن المبارك وآخرين ،  
دار الفكر - بيروت ١٩٦٩ م .
- ٥٤ - مقاييس اللغة لابن فارس ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط مصطفى  
الباني الحلبي ، الطبعة الثانية ، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .
- ٥٥ - مقتضب للمبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، دار التحرير بمصر
- ٥٦ - المنصف لابن جنى ، تحقيق إبراهيم مصطفى وآخرين ، ط ، مصطفى  
الخليج ١٩٥٤ م .
- ٥٧ - نتائج الفكر في النحو للسبيلي ، تحقيق د . محمد إبراهيم البنا ،  
منشورات جامعة قارون بليبيا ، ط ، دار الشروق ببيروت ١٣٩٨ هـ  
١٩٧٨ م .
- ٥٨ - نقد الشعر لقدماء بن جعفر ، تحقيق كمال مصطفى ، ط ، السعادة .  
بمصر ١٩٦٣ م .
- ٥٩ - النوادر لأبي زيد ، ط الكتاب العربي - بيروت .
- ٦٠ - ومع الموامع للسيوطي ، ط . السعادة .
- ٦١ - وفيات الأعيان لابن خلكان ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، ط  
السعادة ١٩٤٨ م .





## الفهارس

### ١ - فهرس الآيات

### ٢ - الأحاديث

### ٣ - الأمثال

### ٤ - الشعر

### ٥ - الأعلام

### ٦ - الأماكن

### ٧ - الفهرس الموضوعي

## ١ - فهرس الآيات (٥)

الصفحة	الآية	السورة، رقم الآية
١٢٣	( ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون ) .	البقرة - ٤٢
٧١	( وبسألونك : ماذا ينشقون ؟ قل : العفر ) .	البقرة - ٢١٩
١٢٣	( ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين )	آل عمران - ١٣٢
٩٧	( والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ) .	المائدة - ٣٨
١٢٤	( يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ، ونكون ) .	الأنعام - ٢٧
٩٨	( قل : آله أذن لكم ، أم على الله تفترون )	يونس - ٥٩
٧٧	( واسأل القرية التي كنا فيها ، والعبر التي أقبلنا فيها ) يوسف - ٨٢	
٧١	( وقيل للذين اتقوا : ماذا أنزل ربكم ؟ قالوا : خير ) النحل - ٣٠	
٨٨	( آتوني أفرغ عليه قطراً )	الكهف - ٩٦
١١٦	( لا تفترون على الله كذباً فيسحقكم بعذاب )	طه - ٦١
١١٦	( ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي ) .	طه - ٨١
٩٧	( الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ) النور - ٢	
١١٦	( لا يقضى عليهم فيموتوا ) .	فاطر - ٣٦
٨٧	( حتى توارت بالحجاب ) .	ص - ٣٢
٩٧	( أبشرا منا واحداً تتبعه ) .	القمر - ٢٤
١١٢	( إنا كل شيء خلقناه بقدر ) .	القمر - ٤٩
١١١	( الشمس والقمر بحسبان . والنجم والشجر يسجدان )	الرحمن - ٥ - ٧
٩٩	( أفرايتم ما تمنون ؟ أنتم مخلقونه ) .	الواقعة - ٥٨ : ٥٩

١١٨ ( لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن من

الصالحين ) .

المنافقون - ١٠

القلم - ٩

١١٨ ( ودوا لو تدهن فيدهنوا ) .

المزمل - ٨

١٢٨ ( واذكر اسم ربك ) .

١٠٧ ( يدخل من يشاء في رحمته والظالمين أعد لهم عذاباً أليماً ) الإنسان - ٣١

١٠٧ ( أخرج منها ماءها ومرعاها . والجبال أرساها ) .

النازعات ٣١، ٣٢

٨٧ ( عبس وتولى . أن جاءه الأعمى ) .

عبس - ١ ، ٢

٧١ ( ناقة الله وسقياها ) .

الشمس - ١٣

## ٢ - فهرس الأحاديث

٧٥ « أنتى لا تجتمع على ضلالة » .

٦٣ « الدين النصيحة » .

٦٣ « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فإن لم يستطع

فلسانه ، فإن لم يستطع فبقلمه » .

٧٤، ٦٣ « من قال في كتاب الله برأيه فأصاب فقد أخطأ » .

٧٤، ٦٣ « من قال في كتاب الله بغير علم فليتبوأ مقعده

من النار » .

## ٣ - فهرس الأمثال

٦٦ « زاحم بعود أودع » .

٦٦ « كل حجر في الحلاء يسر » .

٦٧ « ليس هذا بعشك فادرجى » .

١٢٢ أم أك جاركم وتكون بيني وبينكم المسودة والإخاء

...

١١٩ ثم لا تجزونني عند ذاكم ولكن سيجزيني الإله فيعقبا

١١٧ وما حل سعدى غربياً ببلدة فينسب إلا الزبرقان له أب

١١٧ كأنك لم تذبح لأهلك نعجة فيصبح ملق بالفناء إهابها

٨٧ تعفق بالأرطى لها وأرادها رجال فبذت نبلهم وكليب

٨٦ - ٨٩ وكنا مدماة كأن متونها

جری فوقها واستشعرت لون مذهب

٩٨ أتعلمة الفوارس أم رياحاً عدلت بهم طهية والحسابا

١١٤ وما أدري أغيرهم تناء وطول العهد أم مال أصابوا

...

١٠٩ أي فني هيجاء أنت وجارها إذا ما رجال بالرحال استقلت

...

١١٩ سأترك منزلي لبني تميم وألحق بالحجاز فأستريحها

١١٣ أبحث همي نهامة بعد نجد وما شيء حيت بمسباح

١١٥ ياناق سيرى عنقا فسيحها إلى سليمان ففسرريحها

...

٦٧ لو كان يخفق على الرحمن خافية من خلقه خفيت عنه بنو أسد

١٠٦ فلا حسبا فخرت به لنيم ولا جدأ إذا ازدحم الجدد

...

فلا يدعني قومي صريحاً لحرة	١٢٥
لئن كنت مفتولاً وبسماً عامراً	
فلا ذا جلال هبته لجلاله	١٠٥
ولا ذاع ضياع هن يتركن للفقر	
نخل الطريق لمن يبني المنار به	٦٨
وارز برزق حيث اضطرك القدر	
فلو نبش المقابر عن كليب	١١٨
فيخبر بالذئاب أي زير	
إني ضمنت لمن أتاني ماجني	٩١
وأني فكان وكنت غير غدور	
يقول من تفرغ أسماعه	٧٦
كم ترك الأول للآخر	
أصبحت لا أحمل السلاح ولا	١٠٧
أملك رأس البعير إن نفرا	
والذئب أخشاه إن مررت به	
أرواح مودع أم بكور	٩
وحدي، وأخشى الرياح والمطرا	
أنت فانظر لأي ذاك تصير	

•••

وإن الليون إذا مالز في قرن	٦٧
لم يستطع صولة البزل القناعين	

•••

أق كل عام ماتم تبعثونه	١١٣
على محمر ثوبتموه ومارضا	

•••

قتلت بعبد الله خير لدائه	١٢٢
ذو أبا، فلم أفخر بذلك وأجزعا	

لا تجزعي إن متضاً أهلكته	١٠٦
وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي	

•••

وما قام منا قائم في ندبنا	١١٧
فينطق إلا بالتي هي أعرف	

للبيس عباءة وتفر عيني	١٢٤
أحب إلى من لبس الشفوف	

•••

ألم تسأل الربع القواء فينطق	١٢١
وهل تخبرتك اليوم بيداء سملق	

•••

أميران كانا آخيانى كلاهما	٩٦
فكلا جزاه الله عني بما فعل	

ولا زال قبر بين تبي وجاسم	١٢٠
عليه من الوسمي جود ووابل	

فنبت حوذانا وعوقاً منوراً	
سأبعه من خير ما قال قائل	

وما أنا للشيء الذى ليس ناقصى	١٢٥
ولا تشتم المولى وتبلغ أذاته	١٢٢
إذا هى لم تستك بعود أراكة	٨٩
كناطح صحرة يوماً ليفلقها	٦٧
فرد على الفؤاد هوى عميداً	٨٩
وقد نغى بها ونزى عصوراً	
غير أنا لم تأتسنا بيقين	١٢١
فلا مزنة ودقت ودقها	٨٣

...

لناهضة لا يدخل الذل وسطها	١١٦
هريرة ودعها وإن لائم	٩٥
لقد كان فى حول ثواء ثوبته	١٢٥
ولكن نصفاً لوسيت وسبى	٨٩
وما أنت من قيس فتنبج دونها	١١٦
وما انتفاع أخى الدنيا بناظره	٦٦
ألم تسأل فتخبرك الرسوم	١١٧
لا ته عن خلق وتأتى مثله	١٢١

...

فإن لا يكنها أو تكنه فإنه	٩٢
ألا رسول لنا منا فيخبرنا	١١٨
فقلت: ادعى وأدعوا إن أندى	١٢٤
أكل عام نعم تحسونه	١١٣

...

وقائلة تحولان فانكح فتانهم	٩٦
ترنو بطرف ساحر فأر	٦٤

٧٢٨٠٥





٥ - الأعلام

٣٩ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٦٩ ،  
 ٧٤ ، ٧٦ ، ٩٢٧ ، ٩٢٨ ،  
 الحارث بن كلدة : ١١٤ ،  
 ابن حزم : ٩ ،  
 الحكم المستنصر : ٢٠٧ ،  
 الحشاب ( قبيلة ) : ٩٨ ،  
 الخليل بن أحمد : ١٧ ، ١٨ ، ٣٥ ،  
 ٣٦ ، ٤١ ، ٧٥ ،  
 دريد بن الصمة : ١٢٢ ،  
 الربيع بن ضبع الفزازي : ١٠٧ ،  
 ابن رشد ( الجد ) : ٦ ، ٨٤ ،  
 ابن الرماك : ٦ ،  
 الزبرقان بن بدر : ١١٧ ،  
 الزجاج : ١٢٧ ،  
 الزجاجي : ٣٥ ،  
 زكي نجيب محمود : ١٠ ،  
 الزيادي : ١٠٨ ،  
 زيد الخير : ١١٣ ،  
 ابن السراج : ٣٨ ، ٣٩ ،  
 سعد ( قبيلة ) : ١١٧ ،  
 ابن سنان : ٩ ، ٤٦ ،

الأخطل : ١٢١ ،  
 الأخفش ( سعيد بن مسعدة ) : ١٠٠ ،  
 ١٠٢ ، ١٠٤ ،  
 أبو الأسود الدؤلي : ٩٢ ، ٩٦ ،  
 الأعشى : ٦٧ ، ٩٥ ، ١١٩ ، ١٢٤ ،  
 ١٢٤ ، ١٢٥ ،  
 الأعمى : ١٣٣ ،  
 امرؤ القيس : ١٤ ،  
 أمية بن أبي الصلت : ١١٨ ،  
 الأنباري ، أبو البركات : ٨٨ ،  
 ابن باجه : ٦ ،  
 ابن الباذش : ٦ ،  
 تمام حسان - دكتور : ١٠ ،  
 أبو تمام : ٧٦ ،  
 تميم ( قبيلة ) : ١١٦ ، ١١٩ ،  
 ثعلبة ( قبيلة ) : ٩٨ ،  
 الجاحظ : ٧٦ ،  
 جرير : ٦٧ ، ٦٨ ، ٩٨ ، ١٠٦ ،  
 ١١٣ ، ١٢٢ ،  
 جميل بن معمر : ١٢٠ ،  
 ابن جني : ١٢ ، ١٧ ، ١٨ ، ٣٧ -

• هذه فهرسة للأعلام الواردة في الدراسة وتضمن ابن مضاء .

السبيلي : ٣ ، ٢٧ ، ٣٠ ، ٦٨ ،  
١٣٣ .

سيبويه : ١٢ ، ١٤ - ١٨ ، ٢٤ ،  
٣٥ ، ٤١ ، ٤٥ ، ٦٩ ، ٩٧ ،  
١٠٣ ، ١٠٥ ، ١٠٧ ، ١٠٩ ،  
١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١٢٥ .

ابن السيد : ٦ .  
السمرقاني : ٨٦ ، ١٠٨ .  
شوقي ضيف : ٣ .  
ابن الطراوة : ٦ ، ٢٢ ، ٢٣ .

طرفة بن العبد : ١١٩ .  
الطرماح : ٦٧ .

طفيل الغنوي : ٨٦ ، ٨٩ .  
طهية : ٩٨ .

عبد القاهر الجرجاني : ٩ ، ٣١ ،  
٤٣ ، ٤٦ .

عبد المؤمن بن علي ( مؤسس دولة  
الموحدين ) : ٧ .

عدي بن زيد : ٩٩ .  
ابن العربي : ٦ .

حلقمة بن عبدة : ٨٧ .  
أبو عمرو بن العلاء : ٧١ ، ٧٥ .

ابن فارس : ٤٣ ، ٦٤ .  
الفارسي : ٤٢ .

الفراء : ٨٥ ، ٨٦ .  
الفرزدق : ٨٩ ، ٩١ ، ٩٨ ، ١١٩ .

قيس ( قبيلة ) : ١١٦ .

قيس بن الحصين الحارثي : ١١٢ .

قيس بن زهير : ١٢٥ .

الكسائي : ٨٥ ، ٨٨ .

كعب الغنوي : ١٢٥ .

المازني : ٧٦ .

مالك بن أنس : ٥ ، ٨ .

المبرد : ١٣٢ .

المتنبي : ٦٦ .

محمد صلى الله عليه وسلم : ٦ ، ٨ .

٦٣ ، ٦٥ ، ٧٣ ، ٧٥ .

محمد بن أمين بن عمر ناسخ المخطوطة :

٥١ .

محمد بن تومرت : ٧ ، ٨ ، ٦٣ .

محمد عبد الخالق عضية : ٩٧ .

محمد علي النجار : ٥٢ .

محمود قاسم : ٤٠ .

المرار الأسدي الشاعر : ٨٨ .

المراكشي : ٦ ، ٨ ، ٧٣ .

ابن مضاء : ٣ - ١٠ ، ١٢ ، ١٣ ،

١٧ - ٢١ ، ٢٤ ، ٢٧ ، ٣٠ -

٣٥ ، ٣٨ - ٤١ ، ٤٥ ، ٤٦ -

٥١ ، ٦١ ، ٧٦ ، ١٠٢ ، ١٠٣ .

١١٠ .

المغيرة بن حبياء : ١١٩ .

المهلهل : ١١٨ .

ميسون بنت ممدل : ١٢٤ .

النايعة : ١٢٠ .

أبو النجم : ١١٥ .

النخعي بن تولب : ١٠٦ .

هدبة بن الحشرم : ١٠٥ .

هشام الضرير : ١٠٨ .

ابن هشام : ٤١ .

ابن ولاد : ١٠٤ ، ١٠٩ ، ١١١ .

أبو الوليد بن رشد : ٧ ، ١٠ .

يعقوب بن يوسف : ٧ ، ٨ ، ٩ .

٦٣ ، .

يوسف بن عبد المؤمن أمير الموحدين

٧ ، ٦٣ .

.....

المغرب : ٧ ، ٨

ممدل : ١٢٤



## ٦ - الأماكن

العراق : ٦٧ .	أشبيلية : ٥ .
فاس : ٨ .	الأندلس : ٣ ، ٥ - ٧ ، ١٠ ، ٢٢ .
فرتاج : ١١٧ .	٦٨ .
القدس : ٥١ ، ٥٢ .	البصرة : ٣٥ ، ٧٤ .
قرطبة : ٥ ، ٦ .	بنغازى : ٣ .
الكوفة : ٧٤ .	تبنى : ١٢٠ .
المسجد الأقصى : ٥١ .	تهامة : ١١٣ .
المغرب : ٧ ، ٨ .	جاسم : ١٢٠ .
نجد : ١١٣ .	الحجاز : ١١٩ .



## فهرس موضوعى

الصفحة	الموضوع
٣ ... ..	بين يدى هذه الطبعة
٥٨ - ٥	الدراسة
١١ - ٥ ... ..	تمهيد :
	( أسباب شهرة كتاب الرد على النحاة . عصر ابن مضاء
	الجمود الفكرى فى عصر المرابطين . ازدهار الحياة العلمية
	فى عصر الموحدين . تأثر ابن مضاء فى النحو باتجاه دولة
	الموحدين . ما دعا ابن مضاء إلى إسقاطه من النحو ) :
٣٥ - ١٢ ... ..	١ - إلغاء العوامل النحوية
	( أساس القول بالعامل . ابن مضاء يرتضى ما نسبة
	إلى ابن جنى ، تحقيق نظرية العامل . تقدير العامل .
	تقدير الضمير ) .
٤٠ - ٣٥ ... ..	٢ - إلغاء العلل
	( نقد التعليل قديم . الأسباب التى وجهت النحاة إلى
	التعليل . قيمة العلة ) .
٤٤ - ٤١ ... ..	٣ - إلغاء التمارين
	( نقد التمارين قديم . الغرض منها . هل من حق اللغوى
	أن يضع صيغاً وأساليب لم تسمع ؟ )
٤٦ - ٤٥ ... ..	تقويم عام للكتاب
٥٨ - ٥١ ... ..	التعريف بالخطوط ومنهج التحقيق

الصفحة

الموضوع

كتاب الرد على النحاة

مقدمة ابن مضاء ..... ٢٣ - ٥٦

( أسباب تأليفه لهذا الكتاب . تزيد النحاة . ابن مضاء  
ينصح النحاة . دعوته لقارئ كتابه أن يتحرر من الهوى  
والتقليد )

الفصل الأول : إلغاء العوامل ..... ٦٩ - ٨٤

( ما قاله سيديويه . مقالة ابن جنبي . تقده لحديث العامل  
أنواع المحذوفات . إجماع النحاة ليس حجة . لا حاجة إلى  
تقدير متعلق الجار والمحرور . لا حاجة إلى تقدير الضمائر  
في الصفات والأفعال ) .

الفصل الثاني : تطبيقه للنحو من غير عامل في باب التنازع ..... ٨٥ - ٩٤

الفصل الثالث : تطبيقه للنحو من غير عامل في باب الاشتغال ..... ٩٥ - ١١٥

تطبيقه في باب نواصب المضارع ..... ١١٥ - ١٢٦

الفصل الرابع : إسقاط العلل الثواني والثالث ..... ١٢٧ - ١٣٤

الفصل الخامس : إسقاط التمارين ..... ١٣٥ - ١٣٧

المراجع ..... ١٤١ - ١٤٤

الفهارس العلمية ..... ١٤٥ - ١٦٠

رقم الإيداع ١٩٧٩/٢٢٧٥

التوزيع الدولي ٨ - ٨٩ - ٧٣٠١

مع تحيات ..... موقع أهل الظاهر

[www.aldahereyah.net](http://www.aldahereyah.net)